



منحة العلام
في
شرح بلوغ المرام

كل الحقوق محفوظة للناشر
الطبعة الرابعة
١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م

مصححة ومنقحة ومزيدة

منحة العلام

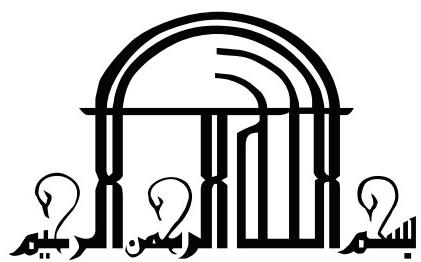
في شرح بلوغ المرام

تأليف

عبد الله بن صالح الفوزان

الجزء الأول

طار ابن الجوزي



مقدمة الشارح



إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونعتوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلوات الله وسلامه عليه، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد :

فإن العلم أشرف المطالب، وأجل الرغائب، يبلغ به العبد منازل الأخيار والأبرار، والدرجات العلى في الدنيا والآخرة، وإن من أشرف العلوم، وأرفعها منزلة - بعد كتاب الله - العلم بسنة رسول الله ﷺ رواية، ودرائية، وهما أساس الاستدلال على الأحكام الشرعية.

وقد عُني السابقون بهذا النوع من الدليل، وسلكوا في التأليف فيه مناهج متعددة، ومن هذه المناهج الاقتصار على أحاديث الأحكام الشرعية، وتجريدها من أحاديث العقائد والمغازي والمناقب والآداب وغيرها، لتسهيل حفظها على الطالب، وتقريبها في حال الاستدلال، ومن هؤلاء الذين ألفوا على هذا المنهج الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني رحمه الله المتوفى سنة ٨٥٢هـ)، فقد جمع في كتابه «بلغ المرام من أدلة الأحكام»^(١) أصول

(١) ذكر السخاوي أن الحافظ صنف «بلغ المرام» لابنه محمد، لكنه ما تيسر له حفظه، وإنما حفظ منه يسيراً [الجواهر والدرر / ٣ ١٢٢٠]. قلت: فإن كان هذا هو الواقع، فإنه ما ضاع جهد الحافظ ولا فاته الأجر - إن شاء الله - فكم حفظ «بلغ» منذ زمان الحافظ ابن حجر إلى يومنا هذا؟ وكم شرحه من عالم، وكم درَّسه من آخر؟!

أحاديث الأحكام الشرعية، ورتبها على الأبواب الفقهية المشهورة، ليسهل على القارئ مراجعتها، ولم يقتصر على الأحاديث الصحيحة، بل ساق بعض الأحاديث الضعيفة ليعلم طالب العلم ما ورد في المسألة من أحاديث ضعيفة، فإن معرفة الصحيح علم، ومعرفة الضعيف علم - أيضاً - لأجل أن يجتهد الطالب في دراستها، ويبحث عما لها من شواهد أو طرق أخرى.

وقد اكتفى الحافظ بالكتب والأبواب العامة دون أن يضع لكل حديث عنواناً - كما فعل المجد ابن تيمية في «المنتقى» -، وذكر في آخرها كتاب «الجامع» للآداب، وقد بلغت أحاديث الكتاب (١٥٧٧) حديثاً، وقد يزيد هذا العدد وقد ينقص، تبعاً لاختلاف طبعات الكتاب، أو اختلاف وجهات النظر حول الروايات والآثار.

وقد امتاز هذا الكتاب بمزايا كثيرة، يستطيع الناظر المتأمل في الكتاب أن يستنبطها، ومن أبرزها:

١ - أنه رتب كتبه وأبوابه وأحاديثه على الأبواب الفقهية - كما تقدم - فيذكر اسم الكتاب، ثم الباب، ثم يسرد الأحاديث المختصة به، وقد يذكر اسم الكتاب، ثم يسرد الأحاديث دون ذكر الباب كما فعل في كتاب «الجناز» وأوائل كتاب «الزكاة» و«الصيام» و«النكاح» وغير ذلك.

٢ - أنه اقتصر على الأحاديث المرفوعة، ولم يذكر من الموقوفات إلا اليسير كما في كتاب «النكاح» وباب «الإيلاء» وباب «العدة» وغير ذلك.

٣ - أنه اختصر الأحاديث الطويلة اختصاراً جميلاً، لا يتطرق إليه تغيير العبارة، ولا تقديم متأخر الإشارة، مقتضاً على موضع الاستدلال.

٤ - أنه حذف الأسانيد، واقتصر على الراوي الأعلى فقط، وقد يذكر مَنْ قبله لغرض، وهذا قليل جداً.

٥ - أنه يبين درجة الحديث من صحة أو حسن أو ضعف في الغالب، وهو إما أن ينقل عن غيره، أو يحكم بنفسه، وهذه من أهم المزايا، وإن كان لم يبين سبب الضعف، إلا نادراً، ولعله قصد الاختصار.

٦ - أنه يذكر أحياناً ما في الأسانيد من إرسال أو انقطاع أو وقف، وقد يرجح إذا كان للحديث أكثر من إسناد، كل ذلك بعبارة مختصرة.

٧ - أنه يذكر أحياناً روایات وأحادیث تابعة للحادیث الذي جعله أصلًا، ولا يفعل ذلك إلا لفائدة، من تقیید مطلق، أو تفصیل مجمل، أو توضیح مغلق، أو دفع تعارض أو نحو ذلك، وقد أعطیتُ هذا الجانب كثيراً من العناية، حيث ذكر غرض الحافظ من إیراد الروایات بعد سیاقه لأصل الحديث، وهذا أمر أغلبه الشرح فيما أعلم.

وقد وضع الله تعالى لهذا الكتاب القبول بين أهل العلم قدیماً وحدیضاً، فأثنى عليه العلماء، وتداویه الطلبة، وأقبلوا على حفظه، وقرر تدریسے في بعض المناهج الدراسیة، وتناوله العلماء بالشرح والتوضیح، كما خدم من الناحیة الحدیثیة بتخریج أحادیثه وعزوها إلى مصادرها، وغير ذلك.

وطریقتی في شرح الكتاب كما یلی:

أولاً: جعلت الكلام في كل حديث على هيئة وجوه، بعد وضع عنوان للحادیث، یحدد موضوعه، ویبین المراد، والأوجه هي:

- **الوجه الأول:** في ترجمة الراوی، وذلك للتعریف به باختصار.
- **الوجه الثاني:** في تخریج حديث الباب مکتفیاً بالمصادر التي ذکرها الحافظ، وأرتبها كما ذکرها، ما لم يكن هناك ما یدعو للزيادة، وذلك ببيان موضعه من الجزء أو الصفحة، أو أقتصر على الرقم إن كان یؤدي المقصود، وقد ذکر مع الرقم اسم الكتاب والباب، ليتبین للقارئ موضوع الحديث، وموضعه ولا سيما في مثل «صحیح البخاری»، «وصحیح مسلم»، والسنن، علمًا بأن الأبواب التي في «صحیح مسلم» ليست منه، ثم أسوق إسناد الحديث مکتفیاً بما یحتاج إليه، وقد ذکر لفظ الحديث من مصدره إذا كان الحافظ لم یذکره بتمامه، أو فيه بعض الاختلاف، ثم أبین الحكم على الحديث، كما ذکر الحافظ، مع زيادة ما یؤیده من کلام أهل العلم، وإن كان للحادیث روایات يستفاد منها في استنباط الأحكام فإنی ذکرها غالباً.

● **الوجه الثالث:** وما بعده: في المسائل المتعلقة بالحديث، وأول هذه الأوجه شرح ألفاظ الحديث، ومنها تراجم من ذكر في متن الحديث.

ثانياً: أكتفي بالمسائل الفقهية التي تستنبط من الحديث، دون الاستطراد إلى مسائل أخرى؛ لأن المراد بيان فقه الحديث، وليس ذكر المسائل الفقهية عموماً، فهذا محله كتب الفقه، وقد ذكرت مراجع المسائل الفقهية - غالباً - وما نقلته عن الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله فهو منسوب إلى مصدره، وإلا فمن أشرطة شرح «البلوغ»، وسيكون في آخر الكتاب - إن شاء الله - فهارس شاملة.

ثالثاً: لا أتعرض للمسائل الخلافية ومناقشات الأدلة بل أكتفي بالقول المختار الذي يعضده الدليل، إلا إن كان الخلاف قوياً، أو أن الحافظ قد ذكر ضمن كتابه أدلة الفريقين - مثلاً - فإني أذكر الخلاف وأبين الراجح؛ للخروج من التعارض الذي قد يفهم من دليل هذا الفريق أو ذاك.

وفي الختام أرجو من القارئ الكريم إذا رأى فيما كتبته زلة قلم أو نبوة منهم، أن يكتب إليّ مأجوراً مشكوراً لتفادي ذلك مستقبلاً، فالقصصي وارد، والنقص موجود، وقد سميت هذا الشرح: «منحة العلام في شرح بلوغ المرام».

والله تعالى أسأل أن يجعل عملي صالحًا، ولو جهه حالصاً، ولعباده نافعاً، وصلى الله وسلم على نبيّنا محمد، وعلى آله وصحبه ومنتبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

❖ وكتبه

عبد الله بن صالح الفوزان

القصيم - بريدة

صندوق البريد: ٢٣٤٨

الرمز البريدي: ٥١٤٥١

alfuzan1@hotmail.com

/http://www.islamlight.net/alfuzan

ترجمة موجزة لمؤلف البلوغ الحافظ ابن حجر^(١)



□ اسمه ونسبه:

هو شيخ الإسلام، الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي الكناني العسقلاني الأصل، المصري المولد، القاهري الدار، الشهير بابن حجر، وهو لقب لبعض آبائه، ولد في شعبان سنة ثلث وسبعين وسبعمائة على شاطئ النيل بمصر القديمة.

□ نشأته:

نشأ الحافظ ابن حجر يتيم الأبوين، فقد مات أبوه سنة سبع وسبعين وسبعمائة، وماتت أمه قبل ذلك وهو طفل، وبدت عليه علامات الذكاء والنجابة وقوة الحفظ منذ الصغر، وحب الله تعالى إليه فن الحديث النبوى روایة ودرایة، فبرع فيه سندًا ومتناً وعللاً واصطلاحاً وفقهاً، وأخذ عن مشايخ عصره، ورحل في هذا السبيل رحلات كثيرة إلى الحرمين واليمن والشام وغيرها.

□ شيوخه وتلاميذه:

للحافظ ابن حجر شيوخ كثيرون جداً، جمعهم في مُصنّف، ويبلغ مجموعهم ستمائة وثلاثين شيخاً، منهم: الحافظ العراقي، والهيثمي،

(١) ترجم له كثيرون، بل أفرد في ترجمته مصنفات مستقلة، ولعل من أجمعها وأولها كتاب السحاوي: «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» مطبوع في ثلاثة أجزاء، وفيه فوائد كثيرة، وجُلُّها استطرادات، كما نصَّ على ذلك. وانظر: «معجم المؤلفين» (١/٢١٠) وفيه كثير من مصادر ترجمته.

والبلقيني، وابن الملقن، وابن جماعة، وله تلاميذ لا يحصون، انتشروا في الأقطار، ومنهم: الحافظ البوصيري، والإمام السخاوي، وابن فهد المكي.

□ ثناه الصلماء عليه:

وصفه مترجموه بأنه شيخ الإسلام، حافظ المشرق والمغرب، أمير المؤمنين في الحديث، كما وصفوه بكثرة العبادة واتباع السنة، وشدة الإنكار للبدع، وحسن الخلق، والورع، وشدة التحرى في مأكله ومشربه وملبسه، والتواضع والبعد عن التبااهي، وحفظ اللسان، وسعة الصدر والحلم، وحفظ الوقت، والبذل والمسخاء.

□ مؤلفاته:

^(١) أله الحافظ مؤلفات كثيرة في فنون مختلفة، أوصلها بعض الباحثين إلى ما يقرب من ثلاثة وأربعين مؤلفاً، من أشهرها: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، إتحاف المهرة بأطراف العشرة، الإصابة في تمييز الصحابة، تهذيب التهذيب وتقربيه، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، المطالب العالية في زوائد المسانيد الثمانية، التلخيص الحبير.

□ وفاته:

توفي ابن حجر بعد حياة حافلة بالعلم والتأليف والتدريس والإفتاء ليلة السبت الثامن عشر من ذي الحجة سنة اثنين وخمسين وثمانمائة، إثر مرض دام أكثر من شهر، وكان في بداية مرضه يكتم أمره، ويؤدي واجبه من تدريس وإملاء، رحمة الله وجزاه عن أمّة الإسلام خير الجزاء.

^(١) هو الدكتور: شاكر محمود عبد المنعم في رسالته: «الحافظ ابن حجر ودراسة مصنفاته».

مقدمة المؤلف

الحمد لله

شرح المقدمة

جرت عادة المؤلفين أنهم يبدؤون كتابهم بالبسملة، ويتبعون بالحمدلة، تأسياً بكتاب الله تعالى، وبالنبي ﷺ في كتاباته إلى الملوك، فقد كان ﷺ يبدأ كتابه بالبسملة - كما ورد في «صحيح البخاري»^(١) - وفي بدء المصنف بالحمدلة أيضاً - أداء لبعض ما يجب عليه من شكر النعمة، التي من آثارها تأليف هذا الكتاب.

والمصنف افتتح كتابه بالحمدلة، وختمه بالحديث المتفق عليه: «كلمتان حبيبتان إلى الرحمن، خفيتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان؛ سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم»^(٢)، حتى إنه عدل عن طريقته في الكتاب، وهي ذكر المُخَرِّجين في آخر الحديث، فقال في أوله: «وآخر الشیخان...». ليكون آخر الكتاب هو لفظ الحديث، مما أحسن الفاتحة والختامة، وهذا من لطائف أهل العلم في التعليم.

قول المؤلف: (**الحمد لله**) الحمد هو وصف الم محمود بالكمال، والثناء عليه بجميع المحامد، مع محبته وتعظيمه، واللام للاستحراق، والحمد يكون على النعمة، وعلى الصفات والأفعال، والشكر لا يكون إلا على النعمة، فيكون الحمد أعمَّ من الشكر بالنسبة إلى سبب كل واحد منهمما، أما بالنسبة

(١) انظر: «فتح الباري» (٣٢/١).

(٢) أخرجه البخاري (٦٤٠٦)، ومسلم (٢٦٩٤).

على نعمه الظاهرة والباطنة قديماً وحديثاً، والصلاحة والسلام على نبيه
رسوله محمد
.....

إلى ما يكون به الحمد والشكر، فالشكر أعمُ؛ لأنَّه يكون بالقلب واللسان والجوارح، وأما الحمد فإنه يكون بالقلب واللسان، دون الجوارح.

قوله: (*على نعمه*) جمع نعمة، والنعْمَة هي العطاء التي يمنَّ الله بها على عباده من رزق ومال وعلم وغيرها، وأعظم النعم نعمة الإسلام.

قوله: (*الظاهرة والباطنة*) النعم الظاهرة هي التي تعرف، كالأكل والشرب والسكن واللباس وسائر النعم التي تُرى في الكون، والباطنة هي التي لا تعرف، وإنما يعرفها الإنسان من نفسه كالقوءة، والصحة، والفهم، ونحو ذلك مما لا يُطلع عليه، ويدخل في ذلك ما يعطيه الله تعالى الإنسان من قوة الإيمان واليقين والشوق إليه سبحانه ومحبته وتعظيمه والإخلاص له والأنس بذكره ومناجاته جل وعلا، قال تعالى: ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ [لقمان: ٢٠].

قوله: (*قديماً وحديثاً*) أي: إنَّ نعم الله سابقة ولا حقة، فإنَّ الإنسان من حين نفخ الروح فيه، وهو في نعم الله تعالى.

قوله: (*والصلاحة والسلام على نبيه ورسوله محمد*) الصلاة من الله تعالى تطلق على الثناء، أي: ثناء على عبده في الملا الأعلى، كما قال ذلك أبو العالية رَجُلَ اللَّهِ، ورواه البخاري في «صححه»^(١)، (*والسلام*) أي: تسليمه إياه من كل آفة ونقص، وهذه جملة خبرية لفظاً، إنشائية معنى؛ لأنَّ المقصود بها الدعاء.

والنبي: من النبأ، وهو الخبر لأنَّه مخبر عن الله، أو من النَّبُوَّة، وهي ما ارتفع من الأرض، والنبي: من أُوحى إليه بشرع ولم يؤمر بتبيغه، والرسول من الإرسال وهو البعث والتوجيه، والرسول: من أُوحى إليه بشرع وأمر

(١) انظر: «فتح الباري» (٨/٥٣٢).

وآله وصحابه الذين ساروا في نصرة دينه سيراً حثيثاً، وعلى أتباعهم الذين ورثوا علمهم - والعلماء ورثة الأنبياء -

بتبليله، وهذا الوصفان ثابتان لرسولنا ﷺ، فهونبي ورسول، نبئ بإنزال سورة (اقرأ) وأرسل بإنزال سورة (المدثر)، وهذا هو المشهور في تعريف النبي والرسول، وفيه نظر؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَّبِيٌّ﴾ [الحج: ٥٢]، ولأن ترك البلاغ كتمان لوحى الله تعالى، والأظهر أن الرسول من أوحى إليه بشرع جديد، والنبي هو المبعوث لتقرير شرع مَنْ قبله، قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا الْتَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا الْبَيِّنُونَ﴾ [المائدة: ٤٤].

قوله: (وآله) آل: أصله: أهل، بدليل تصغيره على (أهيل)، وقيل: إنه من آل يؤول: إذا رجع. ولا يستعمل إلا فيما شرف غالباً، والآل هم من تحرم عليهم الصدقة، أو ذريته وأزواجه خاصة، أو أتباعه على دينه، وضعف هذا ابن القيم^(١).

قوله: (وصحابه الذين ساروا في نصرة دينه سيراً حثيثاً) صحبه: جمع لصاحب، ويجمع على أصحاب، وهم كل من اجتمع بالنبي ﷺ مؤمناً به ومات على ذلك، وما ذكره المصنف عنهم أثبته الواقع، فقد نصروا الدين وأيدوه، وجاهدوا في سبيل الله، كما يُعرف ذلك بالرجوع إلى سيرتهم.

قوله: (وعلى أتباعهم الذين ورثوا علمهم) أي: أتباع الآل والأصحاب، ووراثة علمهم أنهم نقلوه وتلقوه عنهم، وساروا على نهجهم في العلم والعمل حتى صار ما نقلوه عنهم كأنه ميراث، عليهم رحمة الله تعالى.

قوله: (والعلماء ورثة الأنبياء) هذا اقتباس من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه - مرفوعاً - وأوله: «من سلك طريقاً يطلب فيه علمًا سلك الله به طريقاً من طرق الجنة...»^(٢)، والأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً، وإنما ورثوا العلم؛

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٤٦٠/٢٢)، «جلاء الأفهام» ص(٢٣٦ - ٢٥٢).

(٢) آخرجه أبو داود (٣٦٤١)، والترمذى (٢٦٨٢)، وابن ماجه (٢٢٣)، وأحمد (١٩٦/٥) وغيرهم، وذكره البخارى في ترجمة أحد الأبواب من كتاب «العلم» (١/١٦٠) «فتح الباري» ولم يتكلم عليه الحافظ في «تعليق التعليق» (٢/٧٨، ٧٩)، وقال في =

أكرم بهم وارثاً وموروثاً.

أما بعد: فهذا مختصر يشتمل على أصول الأدلة الحديثية للأحكام الشرعية،

فالعلماء هم وراث الأنبياء بعلمههم وتبلغ رسالات الله وإرشاد الناس إلى ما ينفعهم في دينهم ودنياهם.

فالواجب على طالب العلم أن يعني بهذا الأمر، وأن يصرف جهده ووقته لتحصيل ما ورثه الأنبياء، وهو العلم النافع والتوجيه إلى الخير ونشر دين الله.

قوله: (أكرم بهم وارثاً وموروثاً) أكرم: فعل تعجب بمعنى: ما أكرمههم، والباء زائدة في فاعل (أكرم)، وقوله: (وارثاً) عائد إلى العلماء، و(موروثاً) عائد إلى الأنبياء.

قوله: (أما بعد) أي: بعد هذه الخطبة، وكلمة (أما بعد) يؤتى بها للانتقال من الخطبة إلى الموضوع، وهي أداة شرط بمعنى: مهما يكن من شيء، و(بعد) ظرف مبني على الضم، وتدخل الفاء في جواب (أما)، ويجوز حذفها.

قوله: (فهذا مختصر يشتمل على أصول الأدلة الحديثية للأحكام الشرعية) الإشارة إما إلى شيء محسوس قد فُرغ منه، وهذا إن كانت المقدمة بعد الفراغ من الكتاب، أو الإشارة إلى ما تصوره في ذهنه وأعدّه إن كانت قبل أن يؤلّف الكتاب.

وهذا الكتاب مختصر قد حذف المؤلف أسانيده - كما تقدم - ولم يكثر

= «فتح الباري» (١٦٠/١): (طرف من حديث أخرجه أبو داود، والترمذى، وابن حبان ٢٨٩/١)، والحاكم (٨٩/١) مصححًا من حديث أبي الدرداء، وحسنه حمزة الكناني، وضعفه غيره بالاضطراب في سنته، لكن له شواهد يتقوى بها). اهـ. ولم أجده عند الحاكم من حديث أبي الدرداء، ومدار الحديث على داود بن جميل، عن كثير بن قيس، وهما مجھولان، وقد أخرجه أبو داود (٣٦٤٢) من طريق أخرى عن أبي الدرداء بسند حسن، وقد ذكره ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» ص (٦٣) وتكلم عليه، فراجعه إن شئت.

حررته تحريراً بالغاً؛ ليصير من يحفظه من بين أقرانه نابغاً، ويستعين به الطالب المبتدئ، ولا يستغني عنه الراغب المنتهي،

من المتون، بل اشتمل (على أصول الأدلة) أي: اشتمل على أدلة حديثية تعتبر أصولاً لغيرها، أي: يُبني عليها غيرها.

وقوله: (**للأحكام الشرعية**) جمع حكم، وهو مقتضى الأدلة الشرعية من واجب ومحرم ومندوب ومكرر ومباح، ويضاف إليها الأحكام الوضعية، كالصحة والفساد، وغيرهما.

قوله: (**حررته تحريراً بالغاً**)^(١) أي: هذبته ونصحته، انتقاءً من أمهات الكتب وأصول الأدلة مع بيان صحة الحديث وضعفه، أو ما فيه من علة بلفظ موجز، فقد اعنى بذلك عنایة تامة، كما تقدم.

قوله: (**ليصير من يحفظه من بين أقرانه نابغاً**) تعليل لما تقدم، والأقران: جمع (قرن) بالكسر، وهو الكفاءة والمثل، والنابغ: الخارج عن نظرائه بمزيد الاجتهاد والرغبة في التحصيل.

قوله: (**ويستعين به الطالب المبتدئ، ولا يستغني عنه الراغب المنتهي**) هذا معطوف على ما قبله، والمعنى: أن هذا الكتاب يستعين به الطالب المبتدئ؛ لأنه قرَّب له الأدلة، وهذبها، فيسهل عليه حفظها، ولا يستغني عنه الراغب في العلوم البالغ نهاية مطلوبه؛ لأنه محتاج إلى ما فيه من الأدلة، فهو مرجع مفيد جامع لكل ما يحتاجه طالب العلم من أدلة الأحكام.

(١) ذكر السخاوي في «الجواهر والدرر» (٦٦١/٢) أنه لخصه من «الإمام» لابن دقيق العيد (٧٠٢م) وزاد عليه كثيراً. أهـ. قلت: التشابه بين الكتابين واضح جداً، إلا في أمور واضحة لمن يتأمل في الكتابين، ولعل المراد بالزيادة: الأحاديث الضعيفة التي أضافها الحافظ إلى كتابه، وليس في «الإمام» مع أن في «البلوغ» - أيضاً - أحاديث صحيحة زيادة على ما في «الإمام»، ولعلك أخي القارئ تقارنه - أيضاً - بـ«المحرر» لابن عبد الهادي (م ٧٤٤).

وقد بَيَّنَتْ عَقِبَ كُلَّ حَدِيثٍ مِّنْ أَخْرَجَهُ مِنْ الْأَئْمَةِ؛ لِإِرَادَةِ نَصِحَّ الْأَمَّةِ، فَالْمَرَادُ بِالسَّبْعَةِ: أَحْمَدُ، وَالْبَخَارِيُّ، وَمُسْلِمُ، وَأَبُو دَاوُدُ، وَالْتَّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهٍ،

قوله: (وقد بَيَّنَتْ عَقِبَ كُلَّ حَدِيثٍ مِّنْ أَخْرَجَهُ مِنْ الْأَئْمَةِ لِإِرَادَةِ نَصِحَّ الْأَمَّةِ) أي: إنه بين في نهاية كل حديث من أخرجه من أئمة هذا الشأن - أي: مَنْ رَوَاهْ بِسِنْدِهِ وَسَاقَ طَرْقَهُ - لِإِرَادَةِ نَصِحَّ الْأَمَّةِ، وَقَدْ صَدَقَ رَحْمَةً لِلَّهِ، فَإِنْ إِيْضَاحَ مَنْ أَخْرَجَ الْحَدِيثَ فِيهِ فَوَائِدَ عَظِيمَةً لِلْأَمَّةِ، مِنْهَا:

١ - بيان أن الحديث ثابت في دواوين السنة.

٢ - أنه قد تداولته الأئمة الأعلام.

٣ - أنه قد تتبع طرقه وبيان ما فيها من تصحيح وتحسين وإعلال.

قوله: (فَالْمَرَادُ بِالسَّبْعَةِ: أَحْمَدُ، وَالْبَخَارِيُّ، وَمُسْلِمُ، وَأَبُو دَاوُدُ، وَالْتَّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهٍ) أي: إن الحافظ رَحْمَةً له في هذا الكتاب اصطلاحات خاصة، ذكرها في المقدمة، لينتفع بها القارئ، وإنما سلك هذا المسلك اختصاراً واقتداء بقاعدة المحدثين.

وأحمد: هو الإمام أبو عبد الله، أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ حَنْبَلِ الشِّيبَانِيِّ المروزي ثم البغدادي، صاحب المسند العظيم، وإمام أهل السنة في عصره، مات سنة ٢٤١ هـ.

والبخاري: هو الإمام أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، صاحب الصحيح، والتصانيف النافعة، قال عنه الإمام أَحْمَدُ: (مَا أَخْرَجَتْ خَرَاسَانَ مُثْلَهُ)، مات سنة ٢٥٦ هـ.

ومسلم: هو الإمام أبو الحسين، مسلم بن الحجاج بن مسلم النيسابوري، صاحب الصحيح، والتصانيف المفيدة، أثنى عليه العلماء من أهل الحديث وغيرهم، مات سنة ٢٦١ هـ.

وأبو داود: هو الإمام سليمان بن الأشعث السجستاني، صاحب

وبالستة: من عدا أَحْمَدَ، وبالخمسة: من عدا البخاري ومسلمًا، وقد أَقُولُ: الأربعة وأَحْمَدَ، وبالأربعة: من عدا الثلاثة الأولى، وبالثلاثة: من عداهم والأخير، والمتفق عليه: البخاري ومسلم،

«السنن»، أثني عشرة العلماء، ووصفوه بالحفظ والورع، مات سنة ٢٧٥ هـ.

والترمذى: هو الإمام أبو عيسى، محمد بن عيسى بن سورة الترمذى، مصنف «الجامع»، اتفقا على إمامته وجلالته، مات سنة ٢٧٩ هـ.

والنسائى: هو الإمام أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي النسائي، صاحب «السنن»، برع في الحديث، وتفرد بالمعرفة والإتقان وعلو الإسناد، مات سنة ٣٠٣ هـ.

وابن ماجه: هو الإمام أبو عبد الله، محمد بن يزيد بن عبد الله بن ماجه - بالهاء الساكنة، ويقال بالباء - القزويني، صاحب «السنن»، مات سنة ٢٧٣ هـ أو ٢٧٥ هـ.

وقد قدم الحافظ الإمام أَحْمَدَ رَحْمَةً لِللهِ إِمَّا لِأَنَّهُ أَقْدَمُهُمْ زَمِنًا، أَوْ لِأَنَّ كِتَابَهُ أَقْدَمَ الْكُتُبَ، أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ، فَاللهُ أَعْلَمُ.

قوله: (وبالستة: من عدا أَحْمَدَ) أي: والمراد بالستة: أصحاب السنن مع الصحيحين، وهم أصحاب الأمهات الست.

قوله: (وبالخمسة: من عدا البخاري ومسلمًا، وقد أَقُولُ: الأربعة وأَحْمَدَ) وهذا قد يدل على أن الخطبة كانت متقدمة.

قوله: (وبالأربعة من عدا الثلاثة الأولى) أي: إن المراد بالأربعة أصحاب السنن.

قوله: (وبالثلاثة من عداهم والأخير) أي: يريد بالثلاثة من عدا البخاري ومسلمًا وأَحْمَدَ وابن ماجه، وهم: أبو داود والترمذى والنسائي.

قوله: (وبالمتفق عليه: البخاري ومسلم) أي: إن المتفق عليه عنده: ما اتفق عليه البخاري ومسلم من حديث صحابي واحد، وهذا ما عليه أهل

وقد لا أذكر معهما غيرهما، وما عدا ذلك فهو مُبين، وسميته: (بلغ المرام من أدلة الأحكام)، والله أَسأَلَ أَلَا يَجْعَلَ مَا عَلِمْنَا عَلَيْنَا وَبِالْأَلَّ، وأن يرزقنا العمل بما يرضيه بِهِ اللَّهُ.

العلم، إلا المجد ابن تيمية في «المتنقي» فقد جعل المتفق عليه ما اتفقا عليه وأحمد، ولا مشاحة في الاصطلاح.

قوله: (وقد لا ذكر معهما غيرهما) كأنه يريد أنه قد يخرج الحديث عن السبعة أو أقل، فيكتفي بنسبته إلى الشixinين.

قوله: (وما عدا ذلك فهو مُبيِّن) أي: ما عدا من ذكر من السبعة فهو مُبيِّن وموضحة ذكر اسمه؛ إذ لا رمز له، مثل: الإمام مالك، وابن حبان، والطبراني، والحاكم، والبيهقي، وغير ذلك.

قوله: (وسُمِيتَهُ بِلُوغِ الْمَرَامِ مِنْ أَدْلَةِ الْأَحْكَامِ) قال في «القاموس»: بلغ المكان بلوغاً: وصل إليه أو شارف عليه^(١)، والمرام: المطلب^(٢)، وهو من إضافة المصدر إلى فاعله، أي: وصولي إلى مطلوب من أدلة الأحكام، أو من إضافة المصدر إلى مفعوله، أي: بلوغ الطالب مطلوبه من أدلة الأحكام.

قوله: (والله أَسأَلَ أَلَا يَجْعَلَ مَا عَلِمْنَا عَلَيْنَا وَبِالْأَلَّ، وأن يرزقنا العمل بما يرضيه بِهِ اللَّهُ) بنصب لفظ (الله) لأنه مفعول تقدم على عامله لإفاده الحصر، أي: لا أسأل إلا الله، والوبيان: - بفتح الواو - الشدة والثقل^(٣)، أي: لا يجعله شدة في الحساب وثقلًا من جملة الأوزار؛ لأن العلم إذا لم يعمل به صاحبه صار وبالاً عليه، وهذا دعاء حسن، فينبغي لطالب العلم أن يسأل ربه أن يعلمه ما ينفعه، وأن ينفعه بما علمه، وأن يرزقه العمل بما يحبه ويرضاه بِهِ اللَّهُ، وهذه سعادة الدنيا وفلاح الآخرة، نسأل الله التوفيق.

(٢) انظر: «القاموس» (٤١٦/٢).

(١) «القاموس» (١/٣١٦ ترتيبه).

(٣) «القاموس» (٤/٥٦٧).

الأئمة الذين استفاد منهم الحافظ

بلغ عدد الأئمة الذين استفاد منهم الحافظ في «بلغ المرام»، ذكرهم إما في تخریج الأحادیث أو في موضوع الحكم على الحديث، ثلاثة وأربعين إماماً، وقد مضى منهم سبعة، وهم أصحاب الكتب الستة وأحمد، وهذه بقیتهم مرتبة باعتبار تقدم وفیاتهم: لأن هذا هو المعمول به عند اجتماع أكثر من واحد، مع ذکر کتاب واحد - في الغالب - لکل فرد منهم:

٨ - **سفیان الثوری**: إمام الحفاظ، وسید العلماء العاملین في زمانه، أبو عبد الله، سفیان بن سعید الثوری الكوفی، من مؤلفاته: «الجامع الكبير» و«الصغری» و«تفسیر القرآن» مات سنة (١٦١ھ).

٩ - **مالك**: الإمام أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبهني، إمام دار الهجرة، وأحد الأئمة الأربع المتبوعين، له كتاب «الموطأ»، حدث عنه أمم لا يکادون يحصلون، ومن تلامذته الإمام الشافعی، مات سنة (١٧٩ھ).

١٠ - **أبو داود الطیالسی**: الحافظ الكبير، سليمان بن داود بن الجارود، الفارسي الأصل، أحد الأعلام، له كتاب «المسند»، مات سنة (٢٠٤ھ).

١١ - **الشافعی**: الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعی، أحد الأئمة الأربع المتبوعين، له كتاب «الأم»، حبر الأمة، وأعلم الناس شرقاً وغرباً، برع في العلوم، وابتکر أصول الفقه، مات سنة (٢٠٤ھ).

١٢ - **عبد الرزاق**: هو الإمام الحافظ الكبير، أبو بکر عبد الرزاق ابن همام بن نافع الحميري، مولاهم، الصناعاني، كان من أوعية العلم، روی عنه أحمد وإسحاق وابن معین والذهلي، له كتاب «المصنف»، عمی في آخر عمره فتغیر، مات سنة (٢١١ھ).

١٣ - سعيد بن منصور: هو الإمام الحافظ، أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة المروزي، مجاور مكة، أئنـى عليه الإمام أحمد، وقال حرب الكرماني: أملـى علينا نحوـاً من عشرة آلاف حديث من حفظهـ، روى عنه مسلم وأبـو داود، وآخـرونـ، له كتاب «الـسنـ»، مات سنة (٢٢٧هـ).

١٤ - ابن المديـني: الإمام أبو الحسن عليـ بن عبد اللهـ بن جعـفر السـعـديـ المـدـيـنيـ، إـمامـ الجـرـحـ وـالـتـعـدـيلـ، وـحـافـظـ الـعـصـرـ، روـىـ عنـهـ الـبـخـارـيـ وأبـوـ دـاـودـ وـخـلـقـ، لهـ كتابـ «الـعلـلـ»، مـاتـ سنـةـ (٢٣٤هـ).

١٥ - ابن أبي شـيبة: الإمام أبو بـكرـ عبد اللهـ بنـ محمدـ بنـ إـبرـاهـيمـ، المعـرـوفـ باـبـنـ أـبـيـ شـيـبةـ، الـحـافـظـ الـمـتـقـنـ، روـىـ عنـهـ أـبـوـ زـرـعـةـ وـالـبـخـارـيـ وـمـسـلـمـ وأـبـوـ دـاـودـ وـآخـرونـ، لهـ كتابـ «الـمـصـنـفـ»، مـاتـ سنـةـ (٢٣٥هـ).

١٦ - ابن رـاهـويـه: الإمامـ الحـافـظـ الـكـبـيرـ أبوـ يـعقوـبـ إـسـحـاقـ بنـ إـبرـاهـيمـ التـمـيـميـ الـحـنـظـليـ المـرـوـزـيـ، المعـرـوفـ باـبـنـ رـاهـويـهـ [وـهـيـ لـفـظـةـ فـارـسـيـةـ مـرـكـبـةـ منـ كـلـمـتـيـنـ: (ـراـهـ) وـمـعـنـاـهـ: الـطـرـيقـ، وـ(ـوـيـهـ) وـمـعـنـاـهـ: وـُجـدـ، وـذـلـكـ لـأـبـاهـ صـاحـبـ الـلـقـبـ وـلـدـ فـيـ طـرـيقـ مـكـةـ] عـرـفـ بـالـحـفـظـ وـالـإـتـقـانـ وـالـسـلـامـةـ مـنـ الـغـلطـ - كـمـاـ قـالـ عـنـهـ أـبـوـ حـاتـمـ -، لهـ كتابـ «الـمـسـنـدـ»، مـاتـ سنـةـ (٢٣٨هـ).

١٧ - الدـارـاميـ: الإمامـ الحـافـظـ أـبـوـ مـحـمـدـ عـبـدـ اللهـ بنـ عـبـدـ الرـحـمـنـ ابنـ الفـضـلـ الدـارـاميـ - نـسـبـةـ إـلـىـ دـارـمـ بنـ مـالـكـ مـنـ تـمـيـمـ - التـمـيـميـ، السـمـرـقـنـدـيـ، مـوـصـوفـ بـالـثـقـةـ وـالـزـهـدـ وـالـوـرـعـ، حدـثـ عـنـهـ مـسـلـمـ وأـبـوـ دـاـودـ وـالـترـمـذـيـ وـالـنـسـائـيـ، وـآخـرونـ، لهـ كتابـ «الـسـنـ» وـبعـضـهـ يـسـمـيـهـ «الـمـسـنـدـ» وـفـيـ هـذـهـ التـسـمـيـةـ تـجـؤـزـ، مـاتـ سنـةـ (٢٥٥هـ).

١٨ - الذـهـلـيـ: حـافـظـ نـيـساـبـورـ، أـبـوـ عـبـدـ اللهـ مـحـمـدـ بنـ يـحيـيـ الذـهـلـيـ، اـنـتـهـتـ إـلـيـهـ مـشـيخـةـ الـعـلـمـ بـخـرـاسـانـ، اـشـتـهـرـ بـتـأـلـيفـهـ وـجـمـعـهـ لـحـدـيـثـ اـبـنـ شـهـابـ الزـهـرـيـ وـعـلـلـهـ، وـيـسـمـيـهـ الـحـافـظـ اـبـنـ حـجـرـ: «الـزـهـرـيـاتـ»، مـاتـ سنـةـ (٢٥٨هـ).

١٩ - أـبـوـ زـرـعـةـ: الـحـافـظـ الـمـحـدـثـ الـكـبـيرـ، عـبـدـ اللهـ بنـ عـبـدـ الـكـرـيمـ أـبـوـ زـرـعـةـ الرـازـيـ الـقـرـشـيـ مـوـلـاـهـمـ، أـحـدـ الـأـعـلـامـ، وـأـحـدـ أـئـمـةـ الـجـرـحـ وـالـتـعـدـيلـ،

روى عنه مسلم والترمذى والنمسائى وابن ماجه، وآخرون، كان من أفراد الدهر حفظاً وذكاءً ودينًا وإخلاصاً وعملاً، له كتاب «مسند الشاميين»، وأراؤه في الرجال مبثوثة في كتب ابن أبي حاتم الآتية بعد، مات سنة (٢٦٤هـ).

٢٠ - أبو حاتم: هو الإمام الحافظ الكبير الجوال، أبو حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي الرازي، من أئمة الجرح والتعديل، الذين برعوا في صناعة الحديث، من أقران البخاري ومسلم، طبع له شيء من كتاب «الزهد»، ولا تكاد تنظر في أيّ صفحة من صفحات مصنفات ابنه كـ«الجرح والتعديل»، أو «العلل»، أو «المراسيل» إلا وتجد له رأياً أو رواية، مات سنة (٢٧٧هـ).

٢١ - ابن أبي خيثمة: هو الإمام الحافظ الحجة، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة - زهير - بن حرب النسائي ثم البغدادي، أخذ علم الحديث عن الإمام أحمد وابن معين، له «التاريخ الكبير»، مات سنة (٢٧٩هـ).

٢٢ - ابن أبي الدنيا: هو المحدث العالم الصدوق، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن أبي الدنيا القرشي الأموي، مولاهم، البغدادي، صاحب التصانيف الكثيرة في الزهد والرقائق، روى عنه ابن ماجه، والحارث بن أبي أسامة، وابن أبي حاتم الرازي، وخلق كثير، مات سنة (٢٨١هـ).

٢٣ - الحارث بن أبي أسامة: هو الإمام الحافظ، أبو محمد الحارث ابن أبي أسامة التميمي البغدادي، وثقة إبراهيم الحربي، وأبو حاتم، وقال الدارقطني: صدوق؛ له «المسند» وزوائد ضمن «المطالب العالية» في زوائد المسانيد الشمانية» لابن حجر، مات يوم عرفة سنة (٢٨٢هـ).

٢٤ - البزار: هو الإمام الحافظ العلامة، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري، المعروف بـ(البزار) أحد الأعلام، له كتاب «المسند»، مات سنة (٢٩٢هـ).

٢٥ - ابن الجارود: هو الإمام الحافظ الناقد أبو محمد عبد الله بن



علي بن الجارود النيسابوري، جاور بمكة، صاحب «المنتقى في الأحكام»، مات سنة (٣٠٧هـ).

٢٦ - أبو يعلى: هو محدث الجزيرة الحافظ أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي، الموصلي، أثني عليه العلماء بالعلم والتقوى، ووصفه ابن كثير في موضع من تفسيره بالحفظ والإتقان، له كتاب «المسنن الكبير» مات سنة (٣٠٧هـ).

٢٧ - ابن خزيمة: هو الحافظ الكبير محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري أحد الأعلام، انتهت إليه الإمامة والحفظ في عصره بخراسان، له كتاب «الصحيح»، مات سنة (٣١١هـ).

٢٨ - أبو عوانة: هو الحافظ المحدث، أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد، النيسابوري الأصل، الإسفرايني، مشهور بكنيته، أحد حفاظ الدنيا، كان زاهداً، عفيفاً، متبعداً مقللاً، صاحب «المسنن الصحيح» الذي خرجه على صحيح مسلم، وزاد أحاديث قليلة في أواخر الأبواب، مات سنة (٣١٦هـ).

٢٩ - الطحاوي: هو الإمام الحافظ أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي الحنفي، كان ثقة ثبتاً فقيهاً عاملاً، صاحب التصانيف البدية، من أشهرها «شرح معاني الآثار» وكتابه المطبوع باسم «شرح مشكل الآثار»، مات سنة (٣٢١هـ).

٣٠ - العقيلي: هو الإمام الحافظ أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي، عداده في أهل الحجاز، ثقة جليل القدر، عالم بالحديث، مقدم في الحفظ، له كتاب «الضعفاء»، مات سنة (٣٢٢هـ).

٣١ - ابن السّكن: هو الحافظ الإمام الحجة أبو علي سعيد بن عثمان بن السّكن - بفتح السين والكاف - البغدادي ثم البصري، من حفاظ الحديث، له «الصحيح المنتقى»، مات سنة (٣٥٣هـ).

٣٢ - ابن حبان: هو الإمام الحافظ أبو حاتم محمد بن حبان - بكسر فتشديد

- بن أحمد بن حبان البستي - بضم فسكون، نسبة إلى بُسْت من بلاد سجستان - كان من أوعية العلم، وفقهاء الدين، وحافظ الآثار، من شيوخه: الحافظ أبو يعلى الموصلي، وابن خزيمة، ومن تلاميذه: الحكم صاحب «المستدرك»، وابن منه، والدارقطني، وأخرون، له كتاب «الصحيح»، مات سنة (٣٥٤هـ).

٣٣ - الطبراني: هو الإمام الحجة، مسنن الدنيا، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير الخمي الطبراني، أثني عليه العلماء بالحفظ وسعة الاطلاع، ووصفوه بالصدق، والثقة، والأمانة، له: المعاجم الثلاثة - الكبير والأوسط والصغر -، مات سنة (٣٦٠هـ).

٣٤ - ابن عدي: هو الإمام المشهور الحافظ الكبير، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، كان حافظاً متقدناً، لم يكن في زمانه مثله في العلل والرجال، له كتاب «الكامل في ضعفاء الرجال» قال عنه ابن كثير: (لم يُسبق إلى مثله، ولم يُلحق في شكله)، مات سنة (٣٦٥هـ).

٣٥ - الإسماعيلي: هو الإمام الحافظ الثبت شيخ الإسلام أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس الإسماعيلي، الجرجاني، كان واحد عصره، وشيخ المحدثين والفقهاء، وأجلهم في الرياسة والمرودة والمسخاء، له كتاب «المستخرج على صحيح البخاري»، مات سنة (٣٧١هـ).

٣٦ - الدارقطني: هو الحافظ الكبير، والإمام العديم النظير، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي المعروف بالدارقطني - بفتح الراء وضم القاف، نسبة إلى دار القطن، محلة كبيرة في بغداد - كان فريد عصره، وإمام وقته، انتهت إليه رئاسة علم الحديث والمعرفة بالعلل وأسماء الرجال في زمانه، له كتاب «السنن» و«العلل»، مات سنة (٣٨٥هـ).

٣٧ - ابن منده: هو الإمام الحافظ الجوال، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مندہ - بفتح فسكون ففتح - أحد الأعلام الحفاظ المكثرين من الحديث، فريد عصره ديناً وحفظاً ورواية، له كتاب «معرفة الصحابة»، وكتاب «الإيمان»، مات سنة (٣٩٥هـ).

٣٨ - الحاكم: هو إمام المحققين أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري الحاكم المعروف بـ(ابن البَيْع) - بفتح الباء وتشديد الياء المكسورة - صاحب «المستدرك على الصحيحين»، قال الخطيب: (كان ثقة، وكان صالحًا عالِمًا)، مات سنة (٤٠٥هـ).

٣٩ - أبو نعيم: هو الحافظ المشهور، أبو نعيم - بالتصرير - أحمد بن عبد الله بن إسحاق الأصبهاني، أحد أعلام المحدثين، وأكابر الحفاظ، له كتاب «المستخرج على صحيح البخاري» و«المستخرج على صحيح مسلم»، مات سنة (٤٣٠هـ).

٤٠ - البيهقي: هو الحافظ الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي - نسبة إلى بيهق بلدة قرب نيسابور - من كبار أئمة الحديث، وفقهاء الشافعية، له من التصانيف ما لم يسبق إليها، منها «السنن الكبرى»، مات سنة (٤٥٨هـ).

٤١ - ابن عبد البر: هو الإمام العلامة، حافظ المغرب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النَّمَري القرطبي، ليس لأهل المغرب أحفظ منه مع الثقة والدين والتزاهة، والتبحر في الفقه والعربية، له كتاب «التمهيد»، مات سنة (٤٦٣هـ).

٤٢ - الإشبيلي: هو الحافظ العلامة الحجة، أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي الإشبيلي، المعروف بـ(ابن الخراط)، كان فقيهاً حافظاً، عالماً بالحديث وعلمه، عارفاً بالرجال، موصوفاً بالخير والصلاح والزهد، له «الأحكام الكبرى» و«الوسطى» و«الصغرى»، والوسطى مختصرة من الكبير، وهي محفوظة الأسانيد، مات سنة (٥٨١هـ).

٤٣ - ابن القطان: وهو الإمام الحافظ الناقد العلامة، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الفارسي، مشهور بلقبه كان معروفاً بالحفظ والإتقان، ذاكراً للحديث، بصيراً بطرقه، عارفاً برجاته، مميزاً صحيحة من سقيمه، له كتاب «بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام»، مات سنة (٦٢٨هـ)، رحمهم الله وإيانا بمنه وفضله.

كتاب الطهارة

باب المياه

الطهارة في اللغة: النظافة والنزاهة عن الأقدار الحسية والمعنوية، فالأقدار الحسية: كالبول ونحوه، والمعنوية: الشرك وكل خلق رذيل. وشرعًا: ارتفاع الحدث وما في معناه، وزوال الخبث.

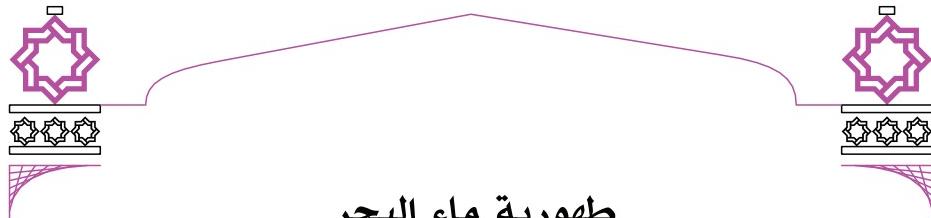
والحدث: هو الوصف القائم بالبدن المانع من الصلاة ونحوها مما تشرط له الطهارة، ويدخل في هذا الوصف البول والريح وأكل لحم الإبل، ونحو ذلك.

وقولنا: (*وما في معناه*) أي: في معنى ارتفاع الحدث، كتجديد الوضوء؛ فهو طهارة، وكذا الأغسال المسنونة، كغسل يوم الجمعة على القول بعدم وجوده.

وقولنا: (*وزوال الخبث*) أي: النجاسة، والتعبير بـ(زوال) أعم من إزالة؛ لأن الإزالة فعل المكلف، والزوال قد يكون فعله أو فعل غيره؛ كما لو نزل المطر على أرض نجسة، أو على ثوب نجس فإن ذلك مطهر؛ لأن طهارة الخبث من باب الترورك، فلا يشترط لها فعل العبد ولا قصده.

ولما كانت الطهارة هي مفتاح الصلاة التي هي عمود الدين وشرطها؛ افتح بها العلماء - من المحدثين والفقهاء - مؤلفاتهم.

والمياه: جمع ماء، وهو يقع على القليل والكثير، وجُمع مع كونه اسم جنس؛ للدلالة على اختلاف أنواعه، كمياه البحار والأنهار والأمطار، ومنها الماء الطاهر، ومنها الماء النجس، فيجمع لهذا الاعتبار.



١١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْبَحْرِ: «هُوَ الطَّهُورُ مَاوُهُ، الْحِلُّ مَيِّتُهُ». أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حُزَيْمَةَ وَالترْمِذِيُّ.

□ الكلام عليه من وجوه:

○ الوجه الأول: في ترجمة الراوي:

هو أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر الدوسى، وهذا هو الأرجح في اسمه^(١)، وهو مشهور بكنيته، التي كناه بها أبوه في الجاهلية، أسلم عام خير، ولازم النبي ﷺ، فكان من أكثر الصحابة رضي الله عنه رواية للحديث، قال له ابن عمر رضي الله عنهما: (كنت أ Zimmerman لرسول الله ﷺ وأعلمكنا بحديثه)، كان رضي الله عنه من أوعية العلم، ومن كبار أئمة الفتوى، مع الجلاله والعبادة والتواضع، قال البخاري: روى عنه ثمانمائة نفس أو أكثر، توفي سنة (٥٧هـ) في المدينة، رضي الله عنه^(٢).

○ الوجه الثاني: في تخريجه:

فقد أخرجه أبو داود (٨٣) في كتاب «الطهارة» باب «الوضوء بماء البحر»، والترمذى (٦٩)، والنسائى (١/٥٠)، وابن ماجه (٣٨٦)، وهؤلاء هم الأربعة كما تقدم، وأخرجه - أيضاً - ابن أبي شيبة (١/١٣١)، ومالك (٢٢/١)،

(١) على ما اختاره جمع من المحدثين، منهم الحاكم، فإنه قال (٣/٥٠٧): (إنه أصحها) ومنهم ابن عبد البر في «الاستيعاب» (١٢/١٧٢)، واختاره النووي.

(٢) انظر: «تذكرة الحفاظ» (١/٣٢)، «الإصابة» (١٢/٦٣).

والشافعي (١٩/١)، وأحمد (١٢/١٧١)، كلهم من طريق مالك، عن صفوان بن سليم، عن سعيد بن سلمة من آلبني الأزرق، عن المغيرة بن أبي بردة - وهو من بنى عبد الدار - أنه سمع أبا هريرة يقول: جاء رجل... إلخ.

والحديث صحيح رجاله ثقات، رجال الشيختين، إلا المغيرة بن أبي بردة، وقد وثقه النسائي؛ وذكره ابن حبان في «الثقة»^(١)، وقال أبو داود: (المعروف)، وروى له أصحاب السنن هذا الحديث، وإلا سعيد بن سلمة، وقد اختلف في اسمه، ووثقه النسائي؛ وذكره ابن حبان في «الثقة»^(٢)؛ وروى له أصحاب السنن هذا الحديث.

وقد صحح الحديث أئمة هذا الشأن، قال الترمذى: (سألت محمدًا - يعني البخاري - عن حديث مالك - يعني هذا الحديث - فقال: هو حديث صحيح)^(٣)، وصححه ابن خزيمة وابن حبان والبغوي والطحاوى وابن المنذر والخطابي وابن منهى والحاكم والبيهقي وعبد الحق الأشبيلي وآخرون، ذكر هذا الحافظ في «تهذيب التهذيب» في ترجمة «المغيرة بن أبي بردة»^(٤)، وقال ابن عبد البر: (هو عندي حديث صحيح؛ لأن العلماء تلقوه بالقبول له، والعمل به، ولا يخالف في جملته أحد من الفقهاء...).^(٥)

○ الوجه الثالث: في شرح الفاظه:

قوله: (هو **الظهور** **ما****ؤه**) **الظهور**: صيغة مبالغة، أي: طاهر مطهر، وهو بفتح الطاء اسم لما يتظاهر به، كالسّحور بالفتح، اسم لما يُتسحر به، والضمير في قوله: (هو الظهور) يعود على البحر، ف(هو) مبتدأ، و(الظهور) مبتدأ ثان، و(ماه) خبر؛ أو فاعل للظهور؛ لأنّه صيغة مبالغة - كما مضى -، والجملة من المبتدأ والخبر؛ خبر المبتدأ الأول، وفي الجملة قصر صفة على موصوف، أي: قصر الظهورية على ماء البحر؛ وهذا قصر غير حقيقي؛ لأن الظهورية

(١) «الثقة» (٥/٤١٠).

(٢) «الثقة» (٦/٣٦٤).

(٣) «العلل الكبير» (١١/١٣٥).

(٤) «تهذيب التهذيب» (١٠/٢٣٠).

(٥) «التمهيد» (٢١٨/١٦)، وانظر: «الاستذكار» (٢/٩٨).

موجودة في غير ماء البحر، وهو قصر تعين؛ لأن السائل كان متربداً بين جواز الوضوء وعدمه، فعين له الرسول ﷺ الجواز.

قوله: (الحل ميته) لم يرد السؤال عن حكم ميته البحر، لكن لما عرف النبي ﷺ اشتباه الأمر على السائل في ماء البحر أشفق أن يشتبه عليه حكم ميته. ومعنى (الحل) - بكسر الحاء - مصدر حلَّ يَحْلُّ - من باب ضرب - ضد حَرُّم؛ أي: الحلال، كما في رواية للدارمي^(١) والدارقطني وأحمد وغيرهم، والمراد بـ(ميته) - بفتح الميم - ما مات من حيوان البحر بلا ذكاة، كالسمك؛ لا ما مات فيه مطلقاً، فإنه وإن صدق عليه لغة أنه ميته بحرٍ فمعلوم أنه لا يراد إلا ما ذكر، وسيأتي زيادة بيان عند الكلام على الحديث «الثالث عشر»، إن شاء الله تعالى.

○ **الوجه الرابع:** اختصر الحافظ هذا الحديث فلم يذكر إلا الشاهد؛ وإلا فالحديث له سبب، وهو أنه جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: (يا رسول الله: إنا نركب البحر، ونحمل معنا القليل من الماء، فإن توضأنا به عطشنا أفتوضأ به؟) فقال رسول الله ﷺ: «هو الطهور مأوه، الحل ميته». وإنما توقف الصحابة رضي الله عنهم في التظاهر بماء البحر؛ لأنه ماء مالح وريحه منتنة؛ وما كان هذا شأنه لا يُشرب، فتوهموا أن ما لا يُشرب لا يُتظهر به، وإنما لم يجدهم النبي ﷺ بـ(نعم) حينما قالوا: (أفتوضأ به؟)، لئلا يصير جواز الوضوء به معتبراً بحال الضرورة؛ وليس كذلك، ولئلا يُفهم أن الجواز مقصور على الوضوء دون غيره من إزالة الأحداث والأنجاس.

○ **الوجه الخامس:** الحديث دليل على أن ماء البحر طهور يرفع الحدث الأصغر والأكبر، ويزيل النجاسة؛ لأنه ماء طاهر باقي على خلقته.

○ **الوجه السادس:** الحديث دليل على أن المفتى إذا رأى من حال المستفتى أنه بحاجة إلى بيان أمر آخر غير الذي سُأله عنه أنه يبينه له، وهذا من محاسن الفتوى^(٢)، وهو دليل على الذكاء وجودة الملاحظة والحرص على نفع الناس بما يحتاجون إليه، والله أعلم.

(١) «سنن الدارمي» (١٥١/١).

(٢) «عارضة الأحوذى» (١٥١/١).



الأصل في الماء الطهارة

٢/٢ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يُنْجِسُهُ شَيْءٌ». أَخْرَجَهُ الْثَّلَاثَةُ، وَصَحَّحَهُ أَحْمَدُ.

□ الكلام عليه من وجوه:

○ الوجه الأول: في ترجمة الراوي:

وهو أبو سعيد، سعد بن مالك بن سنان الخدرى الأنصارى الخزرجي، غزا مع النبي ﷺ اثننتي عشرة غزوة، أولها غزوة الخندق سنة خمس، وكان قبلها صغيراً، حفظ عن النبي ﷺ علمًا كثيراً، فكان من علماء الأنصار وفضلاهم، توفي سنة (٧٤هـ)، ودفن في البقيع، رضي الله عنه^(١).

○ الوجه الثاني: في تخرجه:

فقد أخرجه أبو داود (٦٦) في كتاب «الطهارة» باب «ما جاء في بئر بضاعة»، والترمذى (٦٦)، والنسائى (١٧٤/١)، وأحمد (١٩٠/١٧) من طريق أبي أسامة، عن الوليد بن كثير، عن محمد بن كعب، عن عبيد الله بن عبد الله بن رافع بن خديج، عن أبي سعيد رضي الله عنه أنه قيل لرسول الله ﷺ: (أَنْتُو ضَأْ مِنْ بَئْرٍ بُضَاعَةً - وَهِيَ بَئْرٌ يُطْرَحُ فِيهَا الْحِيَاضُ وَلَحْومُ الْكَلَابِ وَالنَّتَنُ -؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنْجِسُهُ شَيْءٌ»).

والحديث صحيح بطرقه وشواهده عند أحمد وغيره، وعبيد الله بن عبد الله بن رافع، صحح أحمد حديثه، وهذا توثيق له، وقال عنه ابن منده:

(١) «الاستيعاب» (٢٨٣/١١)، «الإصابة» (١٦٥/١١).

مجھول، وذکرہ ابن حبان فی «الثقافات»^(١)، وقال الحافظ فی «التقربی»: مستور، وبقیة رجاله ثقات رجال الشیخین، وأبوأسامة: هو حماد بن أسامة، والولید بن کثیر: هو المخزومی، ومحمد بن کعب: هو القرظی.

وقول المصنف: (**وصححه أحمد**) نقله المزی عن الإمام أحمد^(٢)، وزاد الحافظ أنه صححه - أيضاً - يحيی بن سعید، وأبو محمد بن حزم^(٣)، قال الترمذی: (قد جَوَّدَ أبوأسامة هذا الحديث، فلم يرو أحد حديث أبي سعید في بئر بضاعة أحسن مما روى أبوأسامة، وقد رُوی هذا الحديث من غير وجه عن أبي سعید)^(٤)، وعليه فالحديث صحيح، ولا يضر إعالله بجهالة أحد روایته، لما تقدم.

○ الوجه الثالث: في شرح الفاظه:

قوله: (**أنتوضأ**) بالنون، وقد رجح النووی أنه بالباء، وقال عن الروایة بالنون: (إنها غلط فاحش؛ لأنـه جاء التصریح بأنـه ﷺ توضأ منها من طرق كثيرة)^(٥)، لكن نقل صاحب «المنهل العذب المورود»^(٦) أنـ العراقي رد على النووی ما قاله؛ وعليه فالحديث وارد باللفظین.

قوله: (**بئر بضاعة**) بضم الباء، ويجوز كسرها، و(الحيض) بكسر الحاء وفتح الياء، الخرق التي يُمسح بها دم الحیض.

ولا ينبغي أنـ يظنـ أنـ الصحابة رضي الله عنهـ وهم أطهر الناس وأنـ زهـمـ أنـهم كانوا يفعلـون ذلك عـمدـاً مع عـزةـ الماءـ فيـ بلادـهمـ، وإنـماـ كانـ ذلكـ لأنـ هذهـ البئـرـ كانتـ فيـ الأرضـ المنـخفضـةـ، وكانتـ السـيـوـلـ تحـمـلـ الأـقـذـارـ منـ الـطـرـقـ وتـلـقـيـهـاـ، وـقـيـلـ: كانتـ الـرـیـحـ تـلـقـيـ ذلكـ، ويـجـوزـ أنـ السـیـلـ والـرـیـحـ تـلـقـيـانـ جـمـیـعاًـ، أـفـادـهـ الخطـابـیـ^(٧) وـغـیرـهـ.

(١) «الثقافات» (٥/٥). (٢) «تهذیب الکمال» (١٩/٨٤).

(٣) «المحلی» (١/١٥٥)، «التلخیص» (١/١٢٤).

(٤) «جامع الترمذی» (١/٩٦).

(٥) «المجموع» (١/٨٣).

(٦) «المنهل العذب المورود» (١/٢٣٣).

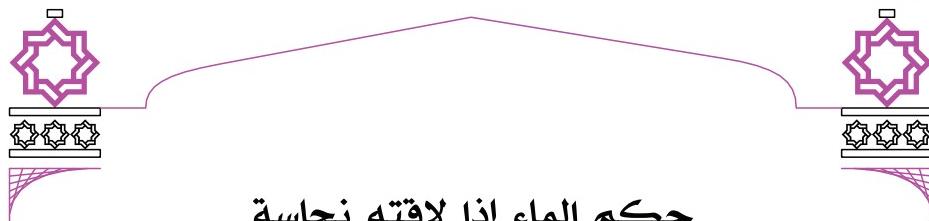
(٧) انظر: «معالم السنن» (١/٧٣).

قوله: (**الماء طهور**) أَلْ: للاستغرار على الأَظْهَرِ؛ أَيْ: كُلُّ مَاء فِيهِ طهورٌ.

قوله: (**لَا يَنْجِسُهُ شَيْءٌ**) نكارة في سياق النفي، فتعم كل شيء، وظاهره أن الماء لا ينجس بوقوع شيء فيه سواء أكان قليلاً أم كثيراً ولو تغيرت أوصافه، لكنه لم يبق على عمومه، قال النووي: (واعلم أن حديث بئر بضاعة عام مخصوص، خصّ منه المتغير بنجاسته، فإنه نجس للإجماع، وخص منه أيضاً - ما دون قلتين إذا لاقته نجاسته، فالمراد الماء الكثير الذي لم تغيره نجاسته لا ينجس شيء، وهذه كانت صفة بئر بضاعة، والله أعلم) ^(١).

○ الوجه الرابع: هذا الحديث من جوامع الكلم؛ لأنَّه دل على أن الماء طهور لا ينجسه شيء، كماء البحار والأنهار والآبار والأمطار، وهذا هو الأصل في الماء أنه طهور حتى تعلم نجاسته، كما سيأتي - إن شاء الله - قال تعالى: ﴿وَأَنَزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨]، وقال تعالى: ﴿وَأَنَزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً يُقَدِّرُ فَاسْكَنَنَاهُ فِي الْأَرْضِ وَلَمَّا عَلَى ذَهَابِهِ لَقَدِرُونَ﴾ [آل المؤمنون: ١٨]، وقال ﷺ في البحر: «هو الطهور مأوه»، وتقدم، والله تعالى أعلم.

(١) «المجموع» (١/٨٥).



حكم الماء إذا لاقته نجاسة

٣/٣ - عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ الْمَاءَ لَا يُنْجِسُهُ شَيْءٌ، إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ، وَلَوْنِهِ». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ، وَضَعَفَهُ أَبُو حَاتِمٍ.

٤/٤ - وَلِلْبَيْهَقِيِّ: «الْمَاءُ طَاهِرٌ إِلَّا إِنْ تَغَيَّرَ رِيحُهُ، أَوْ طَعْمُهُ، أَوْ لَوْنُهُ؛ بِنَجَاسَةٍ تَحْدُثُ فِيهِ».

□ الكلام عليهما من وجوه:

○ الوجه الأول: في ترجمة الراوي:

وهو أبو أمامة؛ صُدَى - بضم الصاد وفتح الدال ثم ياء مشددة - ابن عجلان الباهلي، مشهور بكنيته، سكن الشام، ومات بها سنة إحدى وثمانين، وقيل: سنة ست وثمانين، رضي الله عنه.^(١)

○ الوجه الثاني: في تخريجهما:

هذا الحديث أخرجه ابن ماجه (٥٢١) في كتاب «الطهارة» بباب «الحياض»، والدارقطني (٢٨/١)، والطبراني في «الكبير» (١٢٣/٨) من طريق رشدين بن سعد، حدثنا معاوية بن صالح، عن راشد بن سعد، عن أبي أمامة رضي الله عنه مرفوعاً.

والحديث ضعيف، لضعف رشدين، فقد ضعفه الإمام أحمد وأبو زرعة. وقد قال أبو حاتم: «منكر الحديث»، وقال النسائي: «متروك الحديث»^(٢)، وقد

(١) «الاستيعاب» (١١/١٣١)، «الإصابة» (٥/١٣٣).

(٢) «تهدیب التهذیب» (٣/٢٤٠).

اختلف عليه في إسناده، قال الدارقطني: (لم يرفعه غير رشدين بن سعد، عن معاوية بن صالح، وليس بالقوي، والصواب في قول راشد^(١)) يعني: أنه مرسل، فقد رواه الأحوص بن حكيم، عن راشد بن سعد، عن النبي ﷺ مرسلاً، وقال الشافعي: (لا يثبت أهل الحديث مثله)^(٢)، وقال النووي: (اتفق المحدثون على تضعيفه)^(٣)، وقال البوصيري: (هذا إسناد ضعيف)^(٤).

وقول المصنف: (وضعه أبو حاتم) هذا التضعيف نقله ابنه في «العلل»: (قال أبي: يصله رشدين بن سعد، يقول: عن أبي أمامة عن النبي ﷺ، ورشدين ليس بقوي، وال الصحيح مرسل)^(٥).

قوله: (وللبهقي...) هذا الحديث الرابع، والظاهر أن الحافظ أورد رواية البهقي لتفسير حرف العطف في حديث ابن ماجه، وأن المراد أحد هذه الأوصاف، فتكون الواو بمعنى (أو)، وهذه الرواية جاءت عند البهقي (٢٥٩/١) من حديث أبي أمامة من طريق آخر، فيه عطية بن بقية بن الوليد، وعطية يروي عن أبيه، وهو يخطيء ويُغرب، وبقية بن الوليد مدلس، وقد عنعن؛ ولذا قال البهقي: (والحديث غير قوي).

○ **الوجه الثالث:** أعلم أن أصل حديث أبي أمامة صحيح - كما تقدم في حديث أبي سعيد رضي الله عنه - والتضعيف المذكور متوجه إلى هذه الزيادة وهي الاستثناء: (إلا ما غالب...) وقد ذكره الحافظ ليعلم حاله، فيكون المعمول على نجاسة الماء إذا تغير لونه أو طعمه أو ريحه هو الإجماع، الذي نقله غير واحد، فقد نقله الشافعي - في اختلاف الحديث -، حيث قال: (إنه قول العامة لا أعلم بينهم اختلافاً) وضعف الحديث كما تقدم، وقال ابن المنذر: (أجمع العلماء على أن الماء القليل والكثير إذا وقعت فيه نجاسة فغيرت له

(١) «سنن الدارقطني» (٢٩/١). (٢) «اختلاف الحديث» ص(١٠٨).

(٣) «المجموع» (١١٠/١).

(٤) «المصباح الزجاجة» ص(١٠٧).

(٥) «العلل» (٤٤/١).

طعمًا أو لونًا أو ريحًا فهو نجس^(١)، وكذا نقله ابن حبان^(٢)، والطحاوي^(٣)، والبيهقي^(٤)، وابن هبيرة^(٥) وغيرهم، رحم الله الجميع.

○ الوجه الرابع: أتنا إذا جمعنا حديث أبي أمامة الذي عضده الإجماع مع حديث أبي سعيد^(٦): «الماء طهور لا ينجسه شيء» استفينا أن الماء قسمان لا ثالث لهما، إما طهور وإما نجس، وهذا هو الصواب الذي عليه المحققون، ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية، والشيخ محمد بن عبد الوهاب، والشيخ عبد الرحمن بن سعدي، والشيخ محمد بن إبراهيم^(٧)، والشيخ عبد العزيز بن باز، رحم الله الجميع، فالظهور هو الماء الباقي على خلقته حقيقة أو حكماً؛ فالباقي على خلقته حقيقة كماء البئر وماء البحر ونحو ذلك، والباقي على خلقته حكماً هو الذي تغير بشيء لا يسلبه الطهورية، كأن يتغير بما يشق صون الماء عنه، كورق الشجر والتربة ونحوهما مما تلقى الرياح أو السيل من الأشياء الظاهرة؛ فهذا ظهور ما دام اسم الماء باقياً، فإن تغير بشيء يخرج عن كونه ماء ويعطيه اسم آخر، كاللبن والمرق والتمر ونحوها لم يكن ظهوراً؛ لأنه ليس بماء.

والنجس: هو ما تغير بنجاسته - كما تقدم - سواء أكان التغير كثيراً أم قليلاً، وسواء أكان بممازجة أم بغير ممازجة، فإن أصابته نجاسته ولم تغير أحد أوصافه فهو ظهور؛ لعدم الدليل الدال على نجاسته، والله أعلم.

(١) «الأوسط» (٢٦٠/١).

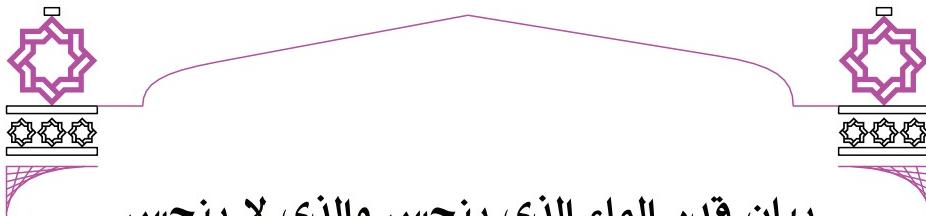
(٢) «الإحسان في تقرير صحيح ابن حبان» (٤/٥٩).

(٣) «شرح معاني الآثار» (١٢/١).

(٤) «السنن الكبرى» (١/٢٦٠).

(٥) «الإفصاح» (٥٨/١).

(٦) انظر: «الفتاوى» (١٩/٢٣٦)، «الدرر السننية» (١/٦٩ - ٧٠)، «المختارات الجلية» ص(٧)، «فتاوي ابن إبراهيم» (٢/٢٧).



بيان قدر الماء الذي ينجس والذي لا ينجس

٥/٥ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ» وَفِي لَفْظٍ: «لَمْ يَنْجَسْ». أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ وَالْحَاكِمُ وَابْنُ حِيَّانَ.

□ الكلام عليه من وجوه:

○ الوجه الأول: في ترجمة الرواية

وهو أبو عبد الرحمن، عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوبي، المدني، الفقيه، أحد الأعلام في العلم والعمل، أسلم صغيراً مع أبيه عمر رضي الله عنه، وأول مشاهده الخندق؛ لأنّه كان قبلها صغيراً، كان من أوّلية العلم، قال مالك: بقي ابن عمر بعد النبي ﷺ ستين سنة، يقدم عليه وفود الناس؛ يعني لتلقي العلم، وكان شديد التحري والاحتياط في فتواه وكل ما يفعله بنفسه، له عنایة بتتبع آثار النبي ﷺ وأمثاله، توفي في مكة سنة ثلاط وسبعين، رضي الله عنه^(١).

○ الوجه الثاني: في تخریجه:

أخرجه الأربعة: أبو داود (٦٣) في كتاب «الطهارة» باب «ما ينجس الماء»، والترمذى (٦٧)، والنمسائى (١/٧٥/٤٦)، وابن ماجه (٥١٧) من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة، عن الوليد بن كثير، عن محمد بن جعفر بن الزبير، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، قال: سئل رسول الله ﷺ عن الماء وما ينوبه من الدواب والسباع، فقال: «إذا كان الماء قلتين لم يحمل

(١) «الاستيعاب» (٦/٣٠٨)، «التذكرة الحفاظ» (١/٣٧)، «الإصابة» (٦/١٦٧).

الخبيث»، وأخرجوه من طريق أبيأسامة، عن الوليد بن كثير، عن محمد بن عباد بن جعفر، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه مرفوعاً، ورواه الوليد عن محمد بن جعفر بن الزبير، عن عبيد الله - بالتصغير - بن عبد الله بن عمر، كما عند النسائي (١٧٥/١) وغيره، وكذا رواه محمد بن عباد بن جعفر، عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، كما في صحيح ابن حبان (٤/٦٣).

وقد اختلف العلماء في هذا الحديث؛ فصححه قوم - وهو الصواب - وضعفه آخرون، وممن صححه الشافعي، وأحمد، وأبو عبيد القاسم بن سلام، والطحاوي، والدارقطني، وابن دقيق العيد، والعلائي في جزء الفهف فيه، وعبد الحق الأشبيلي، وممن صححه - كما ذكر الحافظ - ابن خزيمة (٩٢)، وابن حبان (١٢٤٩)، والحاكم (١٣٢/١)، قال الخطابي: (كفى شاهداً على صحته أن نجوم الأرض من أهل الحديث قد صححوه، وقالوا به، وهم القدوة، وعليهم المعول في هذا الباب)^(١).

وممن ضعفه ابن عبد البر^(٢) وابن العربي^(٣)، وسبب ضعفه عندهم اضطرابه في سنته ومتنه.

أما الأضطراب في سنته فإن مداره على الوليد بن كثير المخزومي - كما تقدم - وهو صدوق - كما في «التقريب» - فيرويه تارة عن محمد بن جعفر بن الزبير، وتارة عن محمد بن عباد بن جعفر، وتارة عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، وتارة عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، قالوا: فلما اختلف فيه هل هو عن محمد بن عباد أو عن محمد بن جعفر؟؛ علمنا أنه مُضطرب فيه غير محفوظ، وترجح أحد القولين غير ممكن؛ لأن الترجيح إما بكثرة العدد وإما بالحفظ والإتقان، وكل ذلك موجود في رواية الطريقيين، وقد تابع الوليد في روایته محمد بن إسحاق، عن محمد بن جعفر بن الزبير، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، عند أحمد (٢٧/٢) وأبي داود (٦٤) والترمذى (٦٧).

(١) «معالم السنن» (٥٨/١). (٢) «التمهيد» (٣٢٩/١).

(٣) «أحكام القرآن» (١٤٢٥/٣)، «عارضه الأحوذى» (٨٤/١).

وابن ماجه (٥١٧) والدارقطني (١٩/١)، وقد صرخ ابن إسحاق بالتحديث عند الدارقطني، فانتفت شبهة تدليسه، ورواه حماد بن سلمة، عن عاصم بن المنذر عن عبد الله.. عند أحمد (٢/٣) وأبي داود (٦٥) وابن ماجه (٥١٨) وهذا سند رجاله ثقات، كما قال البوصيري ^(١).

وأما الأضطراب في المتن فقد روي فيه: «إذا بلغ الماء قلتين»، وروي: «إذا كان الماء قدر قلتين أو ثلات لم ينجسه شيء»، وفي رواية ابن عدي والعقيلي والدارقطني: «إذا بلغ الماء أربعين قلة فإنه لا يحمل الخبث».

والجواب: أما ما قيل من اضطراب الإسناد والاختلاف فيه فإن أهل العلم سلكوا في الجواب عنه مسلكين:

الأول: مسلك الترجيح، والثاني: مسلك الجمع، فأبو حاتم ^(٢)، وابن منه ^(٣)، والخطابي رجحوا رواية محمد بن جعفر بن الزبير، وأبو داود رجح رواية محمد بن عباد بن جعفر، كما نصّ على ذلك في «سننه».

وأما من سلك مسلك الجمع - وهو الصحيح - فقالوا: إن كلاً من الراويين ثقة محتاج بهما في الصحيحين، وكذا الراوي عنهما، وهو الوليد بن كثير، فالحديث كيما دار كان بخبر ثقة، فيصلح الاحتجاج به، والراوي الواحد إذا كان ضابطاً متقدناً، وروى الحديدين على الوجهين المختلف فيما كان صحيحاً، فكان أبوأسامة مرة يحدث عن الوليد، عن محمد بن جعفر، ومرة يحدث به عن الوليد عن محمد بن عباد، ومحمد بن جعفر بن الزبير رواه عن عبد الله وعيّد الله ابني عبد الله بن عمر، ومحمد بن عباد رواه عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، وهذا قول البيهقي والحاكم، والدارقطني والعلائي والحافظ ابن حجر وغيرهم ^(٤).

(١) «مصابح الزجاجة» (٢٠٦/١). (٢) «العلل» (٢٤٤/١).

(٣) «نصب الرأية» (١٦/١).

(٤) «الخلافيات» (٣/١٤٥)، الدارقطني (١/١٧)، وانظر: «جزء في تصحيح حديث القلتين» للعلائي.

وأما ما قيل من اضطراب متنه بلفظ: (قلتین أو ثلثاً): فهو من رواية حماد بن سلمة، عن عاصم بن المنذر. وحماد وإن كان ثقة إلا أنه تغير في آخر عمره، والاختلاف منه؛ لأن الذين رووه عنه جماعة، وفيهم حفاظ ثبات، رووه باللفظين معاً - أعني بلفظ الشك؛ وبدون لفظ الشك - فدل على أن الاختلاف منه دون غيره، لكن رواية من رواه بدون قوله: (أو ثلثاً) أولى بالصواب؛ لأنها رواية الأحفظ، ولأنها موافقة لرواية أبيأسامة عن الوليد بن كثير، وأما رواية الأربعين فليست من حديث القلتین بشيء، على أن أبا عبيد القاسم بن سلام ذكر أن هذا الحديث بلفظ الأربعين إن كان محفوظاً فلا يراد به قلال هجر؛ لأن الناس قد كانوا يسمون الكيزان التي يُشرب فيها قلالاً، يكون مبلغ الكوز منها رطلين أو ثلاثة أو أكثر من ذلك^(١).

○ الوجه الثالث: في شرح الفاظه:

قوله: (قلتین) بضم القاف، تثنية قلة، وهي الجرة الكبيرة من الفخار، ويطلق عليها (الحُب) بضم الحاء؛ سميت بذلك لأنها تُقْلُ، أي: تحمل؛ وهي قلال هجر، معروفة عند الصحابة، وعند العرب مستفيضة، وأما تقديرها في بعض الروايات بـ(قلال هجر) فلم يثبت؛ لأنه من أفراد مغيرة بن سقلاب، عن محمد بن إسحاق، وهو منكر الحديث، وعامة ما يرويه لا يتبع عليه، خالف في ذلك سائر الثقات من أصحاب ابن إسحاق. والمراد في الحديث: القلة الكبيرة؛ لأن التثنية دليل على أنها أكبر القلال، إذ لا فائدة في تقديره بقلتین صغيرتين مع القدرة على التقدير بواحدة كبيرة، والظاهر أن النبي ﷺ ترك تحديدها توسيعة على الناس؛ لأنه لا يخاطب الصحابة بِحَقِّهِ إلا بما يفهمون، فانتفى الإجمال، لكن لعدم تحديدها وقع الخلاف في ذلك على أقوال كثيرة، لعل أقربها أن القلتین خمسمائة رطل بالبغدادي، وهي خمس قرَبٍ، كل قربة مائة رطل، ولعلهم أخذوا ذلك ممن رأى قرَبَ الحجاز، وعرف أن ذلك مقدارها. قال ابن جريج فقيه الحرم المكي وإمام الحجاز في

(١) «الظهور» ص (٢٣٩).

عصره: (رأيت قلال هجر، والقلة تسع قربتين أو قربتين وشيشاً)، قال الشافعي: (الاحتياط أن تكون القلة قربتين ونصفاً)، والقربة: مائة رطل، والرطل (٤٠٨) جرامات، فيكون مقدار القلة الواحدة (١٠٢) كيلو^(١)، ومقدار القلتين هو ضابط الماء الكثير، وما كان أقل هو الماء القليل، وهو الصحيح من أقوال أهل العلم؛ لأنَّه عمل بالنص، وأما العمل بالتحديد بالظن والراجح فهو ضعيف؛ لأنَّ الطهور من أصل الدين، فلا بدَّ من دليل من كتاب أو سنة.

قوله: (لم يحمل الخبث) - بفتحتين -: هو النجس، ومعنى «لم يحمل الخبث» أي: لم يقبل النجاسة، بل يدفعها عن نفسه فلا تؤثر فيه.

قوله: (لم ينجس) وهي عند الحاكم بلفظ: «لم ينجسه شيء» وعن أبي داود في رواية: «فإنه لا ينجس» وهو بفتح الجيم من باب تعب، فالماضي (نجس) بكسر الجيم، ويجوز ضمها في المضارع، من باب قتل يقتل، فالماضي (نجس) بفتح الجيم، وفائدة إيراد هذه الرواية أنها أصرَّح في المقصود من الرواية الأولى، لاحتمال قوله: «لا يحمل الخبث» أنه يضعف عن حمل الخبث، فلا يُحتمل وقوعه فيه، بل ينجسه، وهذا وإن كان احتمالاً ضعيفاً إلا أن بعض العلماء ذكره، لكن هذه الرواية مفسرة للمراد، وترد على من فهم أن المراد أنه يضعف عن حمل النجاسة.

○ **الوجه الرابع:** الحديث بمنطوقه دليل على أن الماء الكثير - وهو ما بلغ قلتين فأكثر - إذا وقعت فيه نجاسة، فإنه لا ينجس سواء أتغير أم لم يتغير، وهذا المنطوق بهذا العموم لا يصح، لما تقدم من نقل الإجماع على أن الماء إذا غيرته النجاسة **نجس مطلقاً**، سواء أكان قليلاً أم كثيراً.

ودل الحديث بمفهومه على أن القليل وهو ما دون القلتين ينجس بمجرد ملاقة النجاسة، سواء أتغير أم لم يتغير، وهذا الحكم هو المخالف لحكم المتنطوق، لكنه لا يؤخذ على عمومه؛ لأنَّه لا يشترط أن يكون حكم المفهوم

(١) «الأم» (١١/٢)، «الإيضاح والتبيان» ص(٧٩ - ٨٠)، «مجلة البحوث الإسلامية» عدد (٥٩) ص(١٨٤).

مخالفاً للمنطق من كل وجه، بل تكفي المخالفة ولو في صورة واحدة من صور العموم، وهذا معنى قولهم: (المفهوم لا عموم له)، وعلى هذا فلا يلزم أن كل ما لم يبلغ القلتين ينجز. فما تغير فحكمه تقدم، وما كان أقل من القلتين ولم يتغير فظاهر حديث أبي سعيد المتقدم: «الماء ظهور لا ينجسه شيء» أنه ظهور، فيقدم المنطق على هذا المفهوم، لكن ما دون القلتين يستفاد من حديث القلتين، فيكون محل نظر وتأمل فيحتاج إلى عناية، لئلا يتتساهم به؛ لأن مظنة التأثر بالنجاسة، مما ظهرت فيه النجاسة بتغير طعمه أو لونه أو ريحه ترك، أو كان مظنة التأثر، كما في حديث ولوغ الكلب الآتي - إن شاء الله -، وإن كان لا يتتأثر لكثرته أو لعدم ظهور النجاسة فيه - وإن كان قليلاً - فهو ظهور.

وهذا قول الإمام مالك، وأحمد في أحد قوله، والظاهرية، وجمع من السلف والخلف، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم؛ وهو الراجح من حيث الدليل؛ لأن المفهومات لا تعارض المنطوقات الصريحة؛ لأن المفهوم محتمل، والمنطق الصريح لا يحتمل، والإجماع أهل العلم على أن الماء إذا تغيرت أوصافه بالنجاسة فهو نجس، فبقي ما عدا ذلك تحت العناية كما مضى؛ وبذلك تجتمع الأخبار^(١).

○ **الوجه الخامس:** الحديث دليل على أن سور الدواب والسباع لا يخلو في الغالب عن نجاسة؛ لأن المعتاد من السباع إذا وردت الماء أن تخوض فيه وتبول، وقد لا تخلو أعضاؤها من التلوث بأبواها ورجيعها، والله أعلم.

(١) انظر: «التمهيد» (٢٤/١٧)، «إعلام الموقعين» (١١/٣٩١)، «مختصر الفتاوى السعودية» ص (١٠/١٥)، «فتاوى ابن باز» (٣٩١/١١).



حكم البول في الماء الراكد والاغتسال فيه من الجنابة

٦/٦ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَغْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ جُنْبٌ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .
وَلِالْبَخَارِيِّ: «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي، ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ».

ولِمُسْلِمٍ: «مِنْهُ».

وَلِأَبِي دَاؤِدَ: «وَلَا يَغْتَسِلُ فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ».

□ الكلام عليه من وجوه:

○ الوجه الأول: في تحريره:

الحديث أخرجه مسلم (٢٨٣) في كتاب «الطهارة» باب «النهي عن الاغتسال في الماء الراكد» من طريق عبد الله بن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، عن بكير بن الأشج، أن أبا السائب مولى هشام بن زهرة، حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول: (قال رسول الله ﷺ: ...) فذكره، وتمامه: (فقال: كيف يعمل يا أبا هريرة؟ فقال: يتناوله تناولاً)، أي: يتناول منه فيغتسل خارجه؛ ولا ينغمس فيه.

واللفظ الثاني: أخرجه البخاري (٢٣٩) في كتاب «الوضوء» باب «البول في الماء الدائم»، وهو حديث مستقل غير الأول، أخرجه من طريق شعيب قال: أخبرنا أبو الزناد، أن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج حدثه أنه سمع أبا هريرة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: ... فذكره. وأخرجه النسائي وأحمد

وغيرهما بلفظ: «ثم يتوضأ منه»، وسيأتي ذكره إن شاء الله .
 واللفظ الثالث: أخرجه مسلم (٢٨٢) ولفظه: «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه»، وكذا عند أبي داود (٦٩).
 واللفظ الرابع: لأبي داود (٧٠) ولفظه: «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم، ولا يغتسل فيه من الجنابة»، وسيأتي - إن شاء الله - الفرق بين هذه الروايات.

○ الوجه الثاني: في شرح ألفاظه:

قوله: (لا يغتسل) لا : نافية ، والفعل بعدها مجروم بها .

قوله: (**أحدكم**) الخطاب في الموضعين لجميع الأمة، فيشمل الذكر والأئمّة، وإنما أتى بصيغة خطاب المذكر تغليباً، وإلا فلا فرق في ذلك بين الذكر والأئمّة .

قوله: (**الماء الدائم**) فسرته رواية البخاري: «الماء الدائم الذي لا يجري» أي: الثابت المستمر الذي لا ينتقل من مكانه بالجريان، كمياه البرك التي في البساتين، والغدران التي في البراري، ونحو ذلك، فتكون جملة: «لا يجري» تفسيراً لل دائم وإضافياً لمعناه، وقيل: إنها للتأسيس، واحترز بها عن راكد لا يجري بعده، كالبرك ونحوها .

وقوله: (**ثم يغتسل فيه**) برفع المضارع، وهو مع فاعله المستتر خبر لمبتدأ محدود، والتقدير: ثم هو يغتسل فيه، والمعنى: لا يبولن فيه مع أن آخر أمره أن يغتسل فيه، فكيف يبول بما سيكون ظهوراً له بعد؟! ففي الجملة إشارة إلى حكمة النهي .

وأجاز ابن مالك الجزم على أن (لا) نافية ، والنصب على إضمار (أن)؛ وتكون (ثم) بمعنى (واو الجمع)^(١) .

وقوله: (**وهو جنب**) أي: ذو جنابة ، وهو من وجب عليه الغسل من جماع أو إنزال مني .

^(١) انظر: «شواهد التوضيح» ص(١٦٤).

والفرق بين رواية البخاري: «ثم يغتسل فيه»، ورواية مسلم: «ثم يغتسل منه»، ورواية أبي داود: «ولا يغتسل فيه من الجنابة» أن رواية البخاري تفيد النهي عن الاغتسال بالانغماس في الماء الذي بال فيه، أي: كيف يبول في ماء وهو يحتاجه للغسل أو غيره؟! ورواية مسلم تفيد النهي عن أن يتناول منه في إناء ويغتسل خارجه، وكل منهما تفيد ما تفиде الرواية الأخرى، فرواية (فيه) تدل على معنى الانغماس بالنص، وعلى منع التناول بالاستنباط، ورواية (منه) بعكس ذلك، وأما رواية أبي داود فتفيد النهي عن كل واحد من البول والاغتسال على الانفراد، بمعنى أنه لا يبول في الماء الدائم وإن لم يقصد الاغتسال منه، فحصل من مجموع الروايات أن الكل ممنوع، وذلك لأن البول أو الاغتسال في الماء الراكد يسبب تقديره وتوصيحة على الناس ولو لم يصل إلى تنحيته - كما سيأتي إن شاء الله -، ومما يؤيد النهي عن البول على الانفراد حديث جابر رضي الله عنه عن رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه: (أنه نهى أن يبال في الماء الراكد) ^(١).

○ الوجه الثالث: في الحديث دليل على النهي عن الاغتسال من الجنابة في الماء الدائم، لأن ذلك يلوث الماء بأوساخ وأقدار الجنابة، وأما اغتسال الجنب من الماء الدائم بأن يتناول منه بإناء أو بيده بعد غسلها فإنه غير داخل في هذا النهي، كما تقدم عن أبي هريرة رضي الله عنه، ومفهومه جواز الاغتسال من الجنابة في الماء الجاري.

○ الوجه الرابع: في الحديث دليل على النهي عن البول في الماء الدائم؛ لأن ذلك يقتضي تلوثه بالنجاسة والأمراض التي قد يحملها البول، فتضطر كل من استعمل هذا الماء، بل ربما استعمله هذا البائل نفسه، ولا فرق في ذلك بين البول في الماء نفسه أو البول في إناء ثم صبه في الماء، وكذا إذا بال بقرب الماء بحيث يجري البول إليه، فكل ذلك مذموم قبيح منهي عنه. ومفهومه جواز البول في الماء الذي يجري؛ لأن البول يجري مع الماء

^(١) أخرجه مسلم (٢٨١).

ولا يستقر، لكن إن كان في أسفل الماء أحد يستعمله فلا يبولن فيه؛ لأنه يقدر عليه.

○ الوجه الخامس: ظاهر الحديث أنه لا فرق بين أن يكون الماء الدائم قليلاً أو كثيراً، ولا وجه للتفصيل، بأنه إن كان كثيراً فالنهي للكراهة، وإن كان قليلاً فالنهي للتحريم، كما هو أحد الأقوال في المسألة؛ لأن الحديث لم يفصل، صحيح أن النهي في القليل أكد؛ لأنه أسرع تلوثاً وتغيراً، لكن القول بأنه للكراهة في الكثير قد يؤدي إلى تساهل الناس في هذه الأمور، والواجب سدُّ ما سده النبي ﷺ وحِمَى ما حماه، وهذه أمور مقاصدها ظاهرة ومصالحها بينة، فيؤخذ النهي على ظاهره، وهو التحرير ولو كان الماء كثيراً، فإن جميع الروايات لم تحدد مقداره، وإنما وصفته بأنه دائم، أما الماء الكثير جداً وهو المستبحر الذي لا يمكن أن يتأثر بالبول أو يتلوث بالاغتسال، كماء البحر فهو لا يدخل في النهي بالاتفاق، على ما ذكره ابن دقيق العيد^(١)، والله أعلم.

○ الوجه السادس: الظاهر أن تقييد الغسل بأنه من الجناية خرج مخرج الغالب، فلا يفهم منه جواز الاغتسال في غير الجناية، كإزالءة الأوسمخ - مثلاً -؛ لأنه إذا نهى عن الاغتسال فيه من الجناية مع حاجة الإنسان إلى ذلك - لكون الغسل من الجناية هو الغالب - فغيره من الأغسال من باب أولى، ولأن تلوثه بالاغتسال من الأوسمخ أشد من تلوثه باغتسال الجناية.

○ الوجه السابع: أما حكم الماء المذكور فالصواب أنه لا ينجس إلا إذا تغير بالنجاسة بالبول فيه أو الاغتسال فيه، ولا يلزم من النهي عن ذلك تنجيس الماء؛ لأنه ﷺ إنما نهى عن البول ثم الاغتسال، ولم يقل: إن الماء ينجس، فهو نهي عن الفعل ولم يتعرض للماء، ومثل ذلك لو قام من النوم وغمس يده في الإناء قبل أن يغسلها ثلاثة فإنك لا ينجس، أخذنا بالرأي المتقدم: «الماء طهور لا ينجسه شيء» وإن كان يأثم من أجل مخالفته النهي.

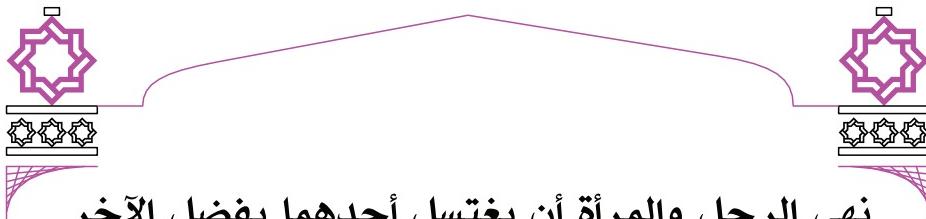
(١) «شرح العمدة» (١٢٧/١).

○ **الوجه الثامن:** يلحق بالبول ما في معناه، كاللغوط بل هو أقبح، وكذا سائر المستقدرات لوجود العلة، وهي تلويث الماء وتقديره على الناس، قال ابن قدامة: (وأكثر أهل العلم لا يفرقون بين البول وغيره من النجاسات) ^(١).

○ **الوجه التاسع:** حكم الوضوء في الماء الراكد الذي بال فيه حكم الغسل، وقد ورد ذلك في حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه» ^(٢)، ولأن الغسل والوضوء مستويان في المعنى المقتضي للنهي، والله أعلم.

(١) «المغني» (١/٣٩).

(٢) أخرجه النسائي (٤٩/١)، وأحمد (١٦/٢٤٨)، وابن حبان (٤/٦٠، ٦١)، من طريق عوف الأعرابي، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، به، وهو حديث صحيح له طرق كثيرة، منها ما تقدم في هذا الباب. انظر: «بذل الإحسان بتقريب سنن التسائي أبي عبد الرحمن» (٢/١٧٣).



نَهِيُ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ أَنْ يَغْتَسِلَا أَحَدَهُمَا بِفَضْلِ الْآخَرِ

٧٧ - عَنْ رَجُلٍ صَاحِبِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْ تَغْتَسِلَ الْمَرْأَةُ بِفَضْلِ الرَّجُلِ، أَوِ الرَّجُلُ بِفَضْلِ الْمَرْأَةِ، وَلْيَعْتَرِفَا جَمِيعًا». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدُ، وَالنَّسَائِيُّ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

□ الكلام عليه من وجوه:

○ الوجه الأول: في ترجمة الراوي:

وهو لا يُعرف، وقد جاء في سنن أبي داود: (عن رجل صحب النبي ﷺ) أربع سنين، كما صحبه أبو هريرة (رضي الله عنه)، وهذا يدل على تثبت الراوي، ومعرفته له معرفة تامة، وإبهام الصحابي لا يضر؛ لأن الصحابة (رضي الله عنهم) كلامهم عدول.

○ الوجه الثاني: في تخریجه:

أخرجه أبو داود (٨١) في كتاب «الطهارة» باب «النهي عن الوضوء بفضل المرأة»، والنسياني (١٣٠ / ١) من طريق داود بن عبد الله الأودي، عن حميد الحميري، عن رجل . . . ، وعند النسياني: (عن حميد بن عبد الرحمن، قال: صحبت رجلاً صحب النبي ﷺ . . .).

وهذا الحديث صححه الحافظ - كما هنا -، وقال في «فتح الباري»: (رجاله ثقات، ولم أقف لمن أعلىه على حجة قوية، ودعوى البيهقي أنه في معنى المرسل مردودة؛ لأن إبهام الصحابي لا يضر، وقد صرخ التابعي بأنه لقيه، ودعوى ابن حزم أن داود - راويه عن حميد بن عبد الرحمن - هو ابن يزيد الأودي - وهو ضعيف - مردودة، فإنه ابن عبد الله الأودي وهو ثقة، وقد

صرح باسم أبيه، أبو داود وغيره^(١)، قال ابن القطان: (وقد كتب الحميدي إلى ابن حزم من العراق يخبره بصحة هذا الحديث، ويبين له أمر هذا الرجل، فلا أدرى، أرجع عن قوله أم لا؟^(٢)).

وقد نقل الحافظ ابن حجر عن الميموني أنه نقل عن الإمام أحمد أنه قال: (إن الأحاديث الواردة في منع التطهر بفضل وضوء المرأة، وفي جواز ذلك مضطربة، قال: لكن صَحَّ عن عدة من الصحابة المنع فيما إذا خلت به)^(٣).

○ الوجه الثالث: الحديث دليل على نهي المرأة عن الاغتسال بالماء الذي بقي من غُسل الرجل، ونهي الرجل عن الاغتسال بالماء الذي بقي من غُسل المرأة، وجواز اغتسالهما من إماء واحد غرفاً باليد، وهذا النهي معارض بما هو أقوى منه وأكثر طرقاً، وهي تدل على الجواز فالعمل عليها، أو يقال: إن النهي محمول على التنزية جمعاً بين الأدلة، كما سيأتي - إن شاء الله - في حديث ابن عباس رضي الله عنهما وما بعده، وهذا عند وجود ماء آخر يغتسل فيه غير فضل المرأة، أما إذا دعت الحاجة إلى فضل المرأة فإنها تزول الكراهة؛ لأن الغسل واجب، والوضوء واجب، فلا كراهة مع الواجب عند الحاجة إلى الماء، فإذا وجدت مياه كثيرة فالأولى أن لا يغتسل بفضلها ولا تغتسل بفضلها، والله أعلم.

(١) «فتح الباري» (١/٣٠٠).

(٢) «بيان الوهم والإيهام» (٥/٢٢٦).

(٣) «فتح الباري» (١/٣٠٠).



جواز اغتسال الرجل بفضل المرأة

٨/٨ - عن ابن عباس رضي الله عنهما، أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَغْتَسِلُ بِفَضْلِ مَيْمُونَةَ رضي الله عنها. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

٩/٩ - ولأصحاب السنن: اغتسَلَ بعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جَفَنَةِ، فَجَاءَ لِيَغْتَسِلَ مِنْهَا، فَقَالَتْ لَهُ: إِنِّي كُنْتُ جُنْبًا، فَقَالَ: «إِنَّ الْمَاءَ لَا يُجْنِبُ». وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَابْنُ خُرَيْمَةَ.

□ الكلام عليهما من وجوه:

○ الوجه الأول: في ترجمة الراوي:

وهو أبو العباس، عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي القرشي، حبر الأمة وفقيها وترجمان القرآن، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، دعا له الرسول ﷺ بقوله: «اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل»^(١)، فأدرك علمًا كثيراً، توفي رسول الله ﷺ وقد ناهز الاحتلام، ومات في الطائف سنة ثمان وستين، وصلى عليه محمد بن الحنفية، وقال: (اليوم مات رباني هذه الأمة) رضي الله عنه^(٢).

○ الوجه الثاني: في تخریجهما:

أما الأول فقد أخرجه مسلم في أحاديث «الحيض» (٣٢٣) من طريق ابن جريج قال: (أخبرني عمرو بن دينار قال: أكبر علمي، والذي يخطر على

(١) أخرجه أحمد ١٥٩/٥ - ١٦٠، وابن أبي شيبة ١١١/١٢ - ١١٢، وغيرهما، وإسناده صحيح، وهو في الصحيحين مختصراً، «فتح الباري» (٢٤٤/١).

(٢) «الاستيعاب» (٦/٢٥٨)، «تذكرة الحفاظ» (١/٤٠)، «الإصابة» (٦/١٣٠).

بالي أن أبا الشعثاء أخبرني، أن ابن عباس أخبره، أن رسول الله ﷺ كان يغسل بفضل ميمونة).

وقد أعلمه قوم؛ لهذا التردد من عمرو بن دينار؛ لأنه شك في الإسناد، فيسقط التمسك بالحديث.

والصحيح أن هذا غير مؤثر لأمرین:

الأول: أن هذا ظن غالب، لا شك، وأخبار الأحاداد إنما تفيد غلبة الظن، غير أن الظن على مراتب في القوة والضعف، ومثل هذه الصيغة لا تخرج عن كونه معلوماً وإن كانت تشعر بأنه ليس حافظاً له كما ينبغي، ولهذا ذكره الحافظ في «البلغة»، ولم يشر إلى ذلك.

الثاني: أن حديث ابن عباس قد أخرجه أصحاب السنن، كما ذكر الحافظ من طريق آخر - كما سيأتي - ومعنى حديث عمرو بن دينار، وليس فيه شيء من ذلك التردد، والله أعلم^(١).

أما الحديث الثاني فقد أخرجه أبو داود (٦٨)، والترمذى (٦٥)، والنسائي (١٧٣/١)، وابن ماجه (٣٧٠)، وابن خزيمة (٥٧/١)، والحاكم (١٥٩/١) من طريق سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: فذكره.

وقد أعلمه قوم بسماك بن حرب، وهو صدوق اختلط بأَحَرَّة، فكان يقبل التلقين، وأجاب الحافظ بأنه رواه عن سماك شعبة - كما عند الحاكم (١٥٩/١) -، وهو لا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم^(٢)، وقال في «تهذيب التهذيب»: (ومن سمع منه - أي سماك - قديماً مثل شعبة وسفيان الثوري، فحدثتهم عنه صحيح مستقيماً)^(٣)، ولذا قال الترمذى: (هذا حديث حسن صحيح)، وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح في الطهارة، ولم يخرجاه، ولا يحفظ له علة)، ووافقه الذهبي.

(١) «المفہم» (٥٨٤/١).

(٢) «فتح الباري» (٣٠٠/١).

(٣) «تهذيب التهذيب» (٤/٢٠٥).

○ الوجه الثالث: في شرح ألفاظهما:

قوله: (**بفضل ميمونة**) هي ميمونة بنت الحارث الهمالية، تزوجها النبي ﷺ سنة سبع لما اعتمد عمرة القضية، وبني بها في (سرف) - موضع بينه وبين التنعيم ثلاثة أميال - وذلك بعد موت زوجها أبي رُهْم بن عبد العَزَّى، وهي آخر من تزوجها النبي ﷺ، وقد أثنت عليها عائشة رضي الله عنها بقولها: (إنها كانت من أتقانا لله وأوصلنا للرحم)^(١)، توفيت بسرف سنة إحدى وخمسين على أرجح الأقوال، رضي الله عنها.

قوله: (**إني كنت جنباً**) تقدم أن الجنب: من أصابته جنابة بجماع أو إنزال، وهو لفظ يطلق على الذكر والأنثى، والمفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد على الأفصح، وتشتيته لغة.

قوله: (**إن الماء لا يجنب**) يجوز في ضبطها فتح النون، من جَنِبَ يَجْنَبُ من باب فرح، أو ضمها من باب كرم، هذا إن جعلته من الثلاثي، ويجوز ضم الياء من الرباعي، يقال: أجنب الرجل: إذا أصابته جنابة، والمعنى: أن الماء لا تصيبه الجنابة، ورواية النسائي: «فإن الماء لا ينجسه شيء»، قال السندي: (وهي وفقط تلك الرواية.. أي: إذا استعمل منه جنب أو محدث فلا يصير البقية نجساً بجنابة المستعمل أو حدثه)^(٢).

○ الوجه الرابع: في هذا الحديث وما قبله دليل على جواز اغتسال الرجل بالماء الذي يبقى من عسل المرأة، وأن هذا الاغتسال لا يؤثر في طهورية الماء؛ لأن الماء لا ينجس، وهذا الفعل من الرسول ﷺ لبيان التشريع، وهو دليل الجواز، فيكون ثبوت الفعل قرينة صارفة عن حمل النهي - فيما تقدم - على التحرم؛ لأنه ﷺ قد ينهى عن الشيء ثم يفعله، أو يأمر بالشيء ثم يتركه، وكل ذلك من باب بيان التشريع، وأن الأمر ليس للوجوب،

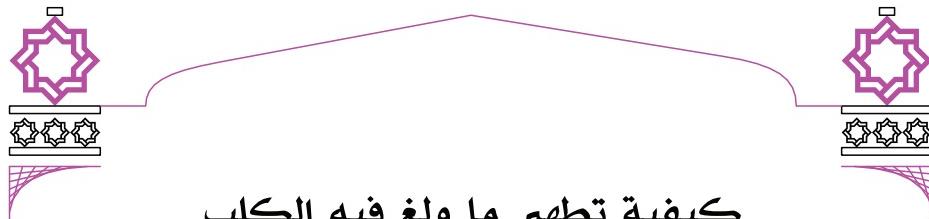
(١) رواه ابن سعد في «الطبقات» (٨/١٣٨) وقال الحافظ في «الإصابة» (١٣/١٤٠): (هذا سند صحيح).

(٢) «حاشية السندي على النسائي» (١/١٧٣).

وأن النهي ليس للتحريم، ولا يقال: إن هذا خاص بالنبي ﷺ، فلا يعارض فعله قوله الخاص بالأمة؛ لأن قوله: «إن الماء لا يجنب» و«الماء لا ينبع منه شيء» يفيد أن ذلك غير مختص به ﷺ، ولأن صيغة (الرجل) في الحديث تشمله ﷺ بطريق الظهور، كما في الأصول.

وأما جواز اغتسال المرأة بفضل الرجل فلم يرد فيه دليل، لكنه مقيس على الجواز في حق الرجل من باب أولى، قال ابن عبد البر: (لا بأس أن يتطهّر كل واحد منهما بفضل ظهور صاحبه، شرعاً جميعاً، أو خلا كل واحد منهما به، قال: وعلى هذا القول فقهاء الأمصار وجمهور العلماء، قال: والآثار في معناه متواترة، ثم ذكر حديث ابن عباس ..^(١))، والله أعلم.

(١) «الاستذكار» (١٢٩/٢).



كيفية تطهير ما ولغ فيه الكلب

١٠/١٠ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ وَسَلَّمَ: «طُهُورُ إِنَاءِ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يَغْسِلُهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ، أَوْ لَاهْنَ بِالْتُّرَابِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

وفي لفظٍ له: «فَلَيْرِقُهُ».

ولِلتَّرْمِذِيِّ: «أُخْرَاهُنَّ، أَوْ أَوْلَاهُنَّ بِالْتُّرَابِ».

□ الكلام عليه من وجوه:

○ الوجه الأول: في تحريره:

فقد أخرجه مسلم رقم (٩١) في كتاب «الطهارة» باب «حكم ولوغ الكلب» من طريق هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه، به. وفي لفظ له برقم (٨٩) من طريق علي بن مسهر، أخبرنا الأعمش، عن أبي رزين وأبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليرقه، ثم ليغسله سبع مرات»، وأخرجه النسائي (٥٣/١) - أيضاً - بهذا الإسناد، وقد طعن بعض الحفاظ في لفظة (فليرقه)، وقد أشار مسلم إلى تفرد علي بن مسهر بها - كما سيأتي إن شاء الله - لأن الحديث قد رواه تسعه أنفس عن الأعمش، ولم يذكروا هذه اللفظة، وعلى رأسهم شعبة، وأبو معاوية، وهو من أخص أصحاب الأعمش، كما روى الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه عشرة من غير طريق الأعمش، وليس فيه هذه اللفظة^(١).

(١) انظر: «التمهيد» (٢٧٣/١٨)، «موسوعة أحكام الطهارة» للدبیان (٣٦٣/١).

ولعل الحافظ اقتصر على رواية مسلم؛ لأنها أئمٌ من رواية البخاري، حيث لم يذكر فيها التراب، وإنما فالحديث أصله في الصحيحين، ولفظه: «إذا ولغ الكلب في إماء أحدكم فليغسله سبع مرات»، زاد مسلم: «أولاً هن بالتراب» وله شاهد من حديث عبد الله بن مغفل رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إذا ولغ الكلب في إماء فاغسلوه سبع مرات، وعفروه الثامنة بالتراب» أخرجه مسلم .(٢٨٠) (٩٣).

وآخرجه الترمذى برقم (٩١) من طريق أىوب، عن ابن سيرين، به، ولفظه: «يُغسل الإناء إذا ولغ فيه الكلب سبع مرات، أولاً هن أو آخرهن بالتراب، وإذا ولغت فيه الهرة غسل مرة»، وقال الترمذى: (حديث حسن صحيح).

○ الوجه الثاني: في شرح ألفاظه:

قوله: (**ظهور إماء أحدكم**) بضم الطاء، ويجوز فتحها؛ أي: مطهّر، وهو مبتدأ، خبره المصدر المؤول في قوله: «أن يغسله» أي: ظهور إماء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب غسله سبع مرات.

قوله: (**إذا ولغ فيه الكلب**) يقال: ولغ الكلب يلغ، بفتح اللام فيهما، ولغاً ولو لغًا، وحکي في المضارع كسر اللام: إذا شرب أو أدخل طرف لسانه وحركه، وفي رواية لمسلم: «إذا شرب»، وأول) في الكلب للاستغراق، فيشمل جميع أنواع الكلاب على ما رجحه أبو عبيد^(١)؛ لأنها صيغة عموم، فلا يجوز تخصيصها إلا بمخصوص من الشارع، وعليه فلا فرق بين الكلب المأذون فيه، كلب الصيد وحراسة الماشية والزرع، وغير المأذون فيه، وهو ما عداها.

قوله: (**سبع مرات**) منصوب على أنه مفعول مطلق نائب عن المصدر، والأصل فليغسله مرات سبعاً؛ أي: غسلاً سبعاً، قوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُ ثَمَّيْنَ جَلَدَةً﴾ [النور: ٤].

قوله: (**أولاً هن بالتراب**) صفة لسبع مرات، والباء في قوله: (بالتراب) للمصاحبة؛ أي: مع التراب.

(١) انظر: «الظهور» ص(٢٧٠).

○ **الوجه الثالث:** الحديث دليل على نجاسة الكلب، لقوله: «ظهور إماء أحدكم»، ولفظ الظهور لا يكون إلا من ححدث أو نجاسة، ولا يتصور وجود الحدث على الإناء، فلم يبق إلا النجاسة، ولأنه أمر بإراقة ما في الإناء - كما سيأتي إن شاء الله -، وإذا كان هذا كله في فم الكلب وهو أطيب ما فيه لكثرة ما يلهاه، فبقية أجزاءه من باب أولى.

وقد ردَّ ابن دقيق العيد على من حمل أحاديث الولوغ على التعبد فقال: (.. والحمل على التجيس أولى؛ لأنَّه متى دار الحكم بين كونه تعبدًا، وبين كونه معقول المعنى، كان حمله على كونه معقول المعنى أولى؛ لندرة التعبد بالنسبة إلى الأحكام المعقولة المعنى) ^(١).

○ **الوجه الرابع:** الحديث دليل على وجوب تطهير ما ولغ فيه الكلب سبع مرات؛ لأن نجاسة الكلب أغفل النجسات، ولعابه وكل ما يخرج من بدنها من بول أو عرق وغيرهما نجس.

وظاهر حديث عبد الله بن مغفل رضي الله عنه أن الغسل ثمان؛ لأنَّه قال: «وعفروه الثامنة بالتراب»، فيكون دليلاً على وجوب الغسلة الثامنة، قال ابن عبد البر: (بهذا الحديث كان يفتى الحسن البصري، أن يُغسل الإناء سبع مرات والثامنة بالتراب، ولا أعلم أحداً كان يفتى بذلك غيره) ^(٢)، وتبعه على ذلك ابن دقيق العيد ^(٣)، ولعل ابن عبد البر يزيد من المتقدمين، وإلا فهو رواية عن الإمام أحمد، كما في «المغني» ^(٤)، وعن مالك كما في «التلخيص» ^(٥).

فمن أهل العلم من رجح حديث أبي هريرة رضي الله عنه وأن الغسلات سبع، وأجاب عن حديث ابن مغفل بأرجوبة منها:

أن جعلها ثامنة لأن التراب جنس غير جنس الماء، فجعل اجتماعهما في المرة الواحدة معدوداً باثنين، فكان التراب قائم مقام غسلة، فسميت ثامنة.

(١) «شرح العمدة» (١/١٤٥).

(٢) «التمهيد» (١٨/٢٦٦).

(٣) «شرح العمدة» (١/١٥٥).

(٤) «المغني» (١١/٧٣).

(٥) «التلخيص» (١/٣٦).

قالوا: وأبو هريرة أحفظ مَنْ روى الحديث في دهره، فروايته أولى.

ومنهم من رجح رواية ابن مغفل رضي الله عنه؛ لأنَّه زاد الغسلة الثامنة، والزيادة مقبولة خصوصاً من مثله، وهذا لا بأس به؛ لأنَّه أَخْذَ بظواهر النصوص، وفيه معنى الاحتياط.

○ الوجه الخامس: تعدد الغسلات خاص بنجاسة الكلب، ولا يقاس عليه غيره كالخنزير؛ لأنَّ العبادات توقيفية، وهذه أمور لا تدرك بالرأي والقياس، ولم يأت في غير الكلب تعدد الغسل، والخنزير مذكور في القرآن موجود في زمن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه، ولم يرد إلهاقه، فنجاسته كنجاسة غيره.

أما بقية النجاسات فالواجب فيها غسلة واحدة، تذهب بعين النجاسة وأثرها، فإن لم تذهب زاد حتى يذهب أثراها، ولو جاوز السبع، سواء أكان ذلك في الأرض أم الشوب أم الفرش أم الأواني، وهذا قول الجمهور، لقوله صلوات الله عليه وآله وسلامه: «إذا أصاب إحداكن الدم من الحيسنة فلتقرصه، ثم لتتضنه بماء ثم لتصلُّ فيه»^(١). ولم يأمر فيه بعده، ولو أراده لبينه، كما في حديث الولوغ، ولأن المقصود إزالة النجاسة، فمتى زالت زالت حكمها.

○ الوجه السادس: نص النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه على الولوغ لأنَّه هو الغالب، إذ إن الكلب لا يجعل بوله أو رجيعه في الأواني، وما خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له، فتكون نجاسة الكلب عامة لجميع بدنَه، وتغسل بهذه الصفة المذكورة، وهذا قول الجمهور.

وقالت الظاهرية: إنَّ الغسل سبعاً خاص بنجاسة الولوغ، أما بوله أو روشه أو دمه أو عرقه فكسائر النجاسات، قال النووي: (وهذا متوجه، وهو قوي من حيث الدليل)^(٢)، واختاره الشوكاني^(٣)، قالوا: لأنَّ قوله: «إذا ولغ أو إذا

(١) أخرجه البخاري (٢٧٧)، ومسلم (٢٩١)، وسيأتي الكلام عليه برقم (٣٠).

(٢) «المجموع» (٥٨٦/٢)، وقد وصف هذا القول في «روضة الطالبين» (٣٢/١) بأنه وجه شاذ في مذهب الشافعية.

(٣) «السيل الجرار» (٣٧/١).

شرب..» يدل على أن هذا الحكم لا يتعدى الولوغ والشرب؛ لأن مفهوم الشرط حجة عند الأكثرين، ومفهومه أن الحكم ليس كذلك عند عدم الشرط، وقد أجاب الحافظ العراقي بأن تقييد النبي ﷺ للولوغ خرج مخرج الغالب، لا مخرج الشرط؛ لأن الكلاب إنما تقصد الأواني غالباً لشرب منها أو تأكل، لا لتضع أرجلها وأيديها فيها، فقيد بالولوغ لأنه الغالب من حالها^(١).

ومذهب الجمهور هو الأحوط في هذه المسألة، والله أعلم.

○ الوجه السابع: الحديث نص في وجوب التطهير بالتراب مع الماء، لخبث نجاسة الكلب، وهو قول الشافعية والحنابلة^(٢) ولا فرق بين أن يخلط الماء بالتراب حتى يتکدر الماء، أو يصب الماء على التراب، ولا يقوم غير التراب - كالأشنان، والصابون - مقامه، إلا إذا تعذر؛ لأن النص إذا ورد بشيء معين، واحتمل معنى يختص بذلك الشيء لم يجز إلغاء النصوص وترك ما عُيِّنَ فيها.

والأمر بالتراب، وإن كان يحتمل أنه لزيادة التنظيف، لكن لا يجزم بتعيين ذلك المعنى؛ لأنه يزاحمه معنى آخر وهو الجمع بين مطهرين: الماء والتراب، وهذا مفقود في الصابون أو الأشنان، والقاعدة في الأصول: أن المعنى المستنبط إذا عاد على النص بإبطال أو تخصيص فهو مردود^(٣).

○ الوجه الثامن: ذُكر موضع التراب في أحاديث الباب على أوجه متعددة، فقد ورد: «أولاهم بالتراب»، وفي حديث ابن مغفل: «وعفروه الثامنة بالتراب»، وعند الترمذى: «أولاهم أو آخراهن»، وعند الدارقطنی وغيره «إحداهن»^(٤)، وعند الطحاوي^(٥): «أولاها - أو السابعة - بالتراب».

(١) انظر: «طرح التشريب» (١٢٢/٢).

(٢) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٨٩/٣)، «نهاية المحتاج» (١/٢٣٦)، «الإنصاف» (١/٣١٠).

(٣) انظر: «الإحکام» لابن دقيق العيد (١/١٦١ - ١٦٢).

(٤) «الستن» (١/٢٤١).

وهذا لا يضر ولا يقتضي إلغاء التراب، لوجود الاضطراب، كما ذهبت إليه الحنفية والمالكية^(١)، وذلك أن الحديث المضطرب إنما تساقط روایاته إذا تساوت وجوه الاضطراب، أما إذا ترجم بعضها فالحكم للرواية الراجحة، ولا يقبح فيها روایة من خالفها، كما هو معروف في علوم الحديث.

ورواية: (أولاً هن) أرجحها؛ لأنها جاءت في حديث أبي هريرة رضي الله عنه من طريق ابن سيرين عنه، ورواهما عن ابن سيرين ثلاثة: هشام بن حسان، وحبيب بن الشهيد، وأبيوب السختياني، وقد أخرجها مسلم في «صحيحه» من روایة هشام، فترجح بثلاثة أمور:

١ - كثرة الرواية.

٢ - تخريج أحد الشيوخين لها، وهما من وجوه الترجيح عند التعارض.

٣ - من حيث المعنى؛ لأن ترتيب الأولى يجعل ما بعدها من الماء مزيلاً لأثر التراب، بخلاف ما لو كان في السابعة فإنه يحتاج إلى غسلة أخرى لتنظيفه.

وأما روایة الترمذى: «أولاً هن أو آخراهن» فإن كان ذلك من كلام الشارع فهو دليل على التخيير بينهما، وإن كان شكًا من بعض الرواية فالتعارض قائم، ويرجع إلى الترجيح، فترجح الأولى كما تقدم، ومما يؤيد أن ذلك شك من بعض الرواية قول الترمذى في روایته: «أولاً هن - أو قال: آخراهن - بالتراب».

أما روایة: (إحداهم) فليست في شيء من الكتب الستة، وإنما هي عند الدارقطني والبزار^(٢)، ولا تعارض غيرها لأنها مبهمة، والأولى أو السابعة معينة، فيحمل المطلق على المقيد، وترجم روایة: (أولاً هن) كما تقدم.

وأما حديث: «وعفروه الثامنة بالتراب» فهي ثامنة باعتبار زیادتها على سبع الغسلات بالماء، لا باعتبار أنها الأخيرة، وعلى هذا فلا يخالف ذلك كون التراب في الأولى، والله أعلم.

(١) «شرح العمدة» لابن الملقن (١/٣٠٨)، «طرح التشريب» (٢/١٢٩ - ١٣٠).

(٢) انظر: «البدر المنير» (٢/٣٣٠).

○ الوجه التاسع: في الحديث دليل على وجوب إراقة ما في الإناء من ماء أو لبن أو غيرها ، وهذا يدل على نجاسة لعب الكلب وأن لريقه أثراً فيه ، ولأن الأواني في الغالب صغيرة ، والماء فيها قليل ، وليس كثيراً يدفع عن نفسه النجاسة ، ولو كان ما في الإناء طاهراً لم يؤمر بالإراقة ؛ لأن في ذلك إتلاف المال وإضاعته ، وذلك منهى عنه .

لكن قد طعن بعض الحفاظ في لفظة: «فليرقه» وقد جاءت من طريق علي بن مسهر ، أخبرنا الأعمش ، عن أبي رزين وأبي صالح ، عن أبي هريرة رضي الله عنه . وقد أشار الإمام مسلم إلى تفرد علي بن مسهر بهذه اللفظة . وقال النسائي : (لا أعلم أحداً تابع عليّ بن مسهر على قوله: «فليرقه») ^(١) ، و قريب من ذلك قال ابن منهـه ^(٢) .

قال العراقي : (وهذا غير قادر ، فإن زيادة الثقة مقبولة عند أكثر العلماء .. وعلي بن مسهر وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين والعجلي وغيرهم ، وهو أحد الحفاظ الذين احتج بهم الشیخان ، وما علمت أحداً تكلم فيه ، فلا يضر تفرده) ^(٣) .

وقال ابن الملقن : (لا يضر تفرده بها ، فإن علي بن مسهر إمام حافظ متفق على عدالته والاحتجاج به ، ولهذا قال الدارقطني بعد أن رواها: «إسنادها حسن ، ورواتها ثقات») ^(٤) ، وروها إمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة في «صحيحه» ^(٥) ، ولفظه: «فليهرقه» ، وظاهر هذه الرواية: وجوب إراقة الماء والطعام ...) ^(٦) .

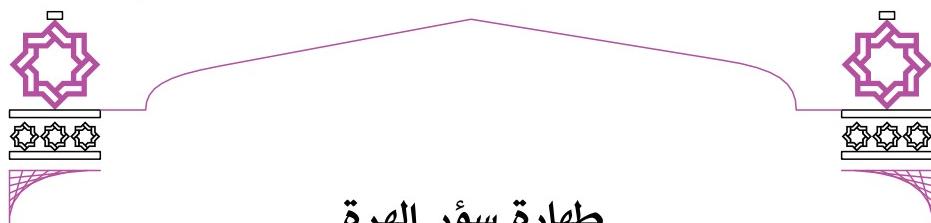
والذي يظهر أن هذه اللفظة غير محفوظة - وإن كان معناها يشهد له أول الحديث - ، لأن مخالفة علي بن مسهر للأئتين الذين لم يذكروها يجب الحكم بشذوذها ، وقد قال عنه الحافظ في «التقريب» (ثقة له غرائب بعد أن أضر) وكلام الأئمة الكبار مقدم على كلام من جاء بعدهم ، والله تعالى أعلم .

(١) «سنن النسائي» (٥٣/١). (٢) «فتح الباري» (٣٣١/١).

(٣) «طرح التشريب» (١٢١/٢). (٤) «سنن الدارقطني» (٦٤/١).

(٥) «صحیح ابن خزیمہ» (٩٨).

(٦) «شرح العمدة» (٣٠٦/١)، «البدر المنیر» (٣٢٥/٢).



طهارة سور الهرة

١١/١١ - عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ وَسَلَّمَ قَالَ - فِي الْهِرَةِ - : إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ، إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ». أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ.

السُّور: بالهمزة فضلة الأكل أو الشراب، ذكره صاحب «المطلع»^(١)، وقال صاحب «المصباح المنير»: (السُّور بالهمزة: من الفأرة وغيرها كالرِّيق للإنسان)^(٢).

والمراد - هنا - الأول؛ لأن المقصود بهذا الحديث بيان جواز الوضوء وغيره بقيمة ما شرب منه الحيوان، وهو الموافق لما ذكره أهل اللغة، وأما ما ذكره صاحب «المصباح» فهو مراد الفقهاء؛ لأنه يفسر ألفاظهم، كما في مقدمة الكتاب، وكذا ذكره النووي^(٣).

□ والكلام على هذا الحديث من ٩ جوهر:

○ الوجه الأول: في ترجمة الراوي:

وهو أبو قتادة الحارث بن رباعي الأنصاري الخزرجي رضي الله عنه، شهد غزوة أحد وما بعدها، وكان يقال له: فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما ثبت في « صحيح مسلم»^(٤)، دَعَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ حِينَ مَالَ عَنْ رَاحْلَتِهِ مِنَ النَّوْمِ، فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ قَالَ لَهُ: «حَفْظُكَ اللَّهُ بِمَا حَفِظْتَ بِهِ نَبِيًّا». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ - أَيْضًا - ،

(١) «المطلع» ص(٤٠).

(٢) «المصباح المنير» (٢٩٥).

(٤) برقم (١٨٠٧).

(٣) «المجموع» (١/١٧٢).

(٥) برقم (٦٨١).

توفي في المدينة سنة (٥٤ هـ)، رضي الله عنه^(١).

○ الوجه الثاني: في تخرجه:

أخرجه أبو داود (٧٥) في كتاب «الطهارة» بباب «سورة الهرة» والترمذى (٩٢)، والنسائى (٥٥/١)، (١٧٨)، وابن ماجه (٣٦٧)، وابن خزيمة (١٠٤) وغيرهم من طريق الإمام مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن حميدة بنت عبيد بن رفاعة، عن كبشة بنت كعب بن مالك - وكانت تحت ابن أبي قتادة - أن أبا قتادة دخل، فسكنبت له وضوءاً، فجاءت هرة فشربت منه، فأصغى لها الإناء حتى شربت، قالت كبشة: فرآني أنظر إليه، فقال: أتعجبين يا ابنة أخي؟ فقلت: نعم، فقال: إن رسول الله ﷺ قال: «إنها ليست بنجس..» الحديث.

وقال الترمذى: (حديث حسن صحيح، وقد جود مالك هذا الحديث، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، ولم يأت به أحد أئمَّة مالك).

وقال الحافظ: (صححه البخارى والترمذى والعقيلي والدارقطنى)^(٢)، وكذا صححه ابن خزيمة - كما ذكر المصنف -، والحاكم (١٥٩/١ - ١٦٠)، وفي رواية مالك (٢٢/١) وأحمد (٣٠/٥) وغيرهما، (والطوافات) أي: إن هذا الحيوان لا يخلو أن يكون من جملة الذكور الطوافين، أو الإناث الطوافات، والحديث له طرق، ذكرها الدارقطنى^(٣).

وأعلَّ الحديث ابن منده - فيما نقله عنه ابن دقيق العيد - أعله بأم يحيى، واسمها حميدة، وخالتها كبشة زوج عبد الله بن أبي قتادة، وأنه لا يعرف لهما رواية إلا في هذا الحديث، ومحلهما محل الجهالة.

وقد ردَّ ابن الملقن كلام ابن منده، مستندًا على تصحيح الأئمة لهذا الحديث، وأن هذا غير وارد مع الجهة بحال حميدة وكبشة^(٤).

(١) «الاستيعاب» (٨٨/١٢)، «الإصابة» (١١/٣٠٢).

(٢) «التلخيص» (١/٥٤). (٣) «العلل» (٦/١٦٠).

(٤) «البدر المنير» (٢/٣٤٢).

وقول ابن منده: (إن حميدة لا تعرف لها رواية إلا في هذا الحديث)، فيه نظر، فإنها روت هذا الحديث، وحديث تشميم العاطس^(١) ، والحديث الثالث لها: حديث رهان الخيل، رواه أبو نعيم في «معرفة الصحابة»^(٢). وأما قوله في كبشة، فهو كما قال، ليس لها إلا هذا الحديث، لكن لا يضرها ذلك، فإنها ثقة.

وأما قوله: (إن محلهما الجهة) ففيه نظر - أيضاً -، فإن حميدة روی عنها زوجها إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة راوي حديث الهرة، وابنها يحيى في حديث تشميم العاطس، وابنها عمر بن إسحاق على ما ذكره الترمذى في باب «تشميم العاطس» - كما تقدم -، فإن لم يكن غلطًا فهو ثالث، وهو أخو يحيى، وذكرها ابن حبان في «الثقات»^(٣).

وأما كبشة، فقال ابن الملقن: (لم أعلم أحداً روی عنها غير حميدة، لكن ذكرها ابن حبان في «الثقات»، وقد قال ابن القطان: (إن الراوي إذا وُثِّقَ زالت جهالته وإن لم يرو عنه إلا واحد)، وأعلى من ذلك ما ذكره ابن حبان في «الثقات» من أن لها صحبة)^(٤).

○ الوجه الثالث: في شرح الفاظه:

قوله: (**أنه قال في الهرة**) هي الأنثى من القطط، وجمعها (هِرَّ) مثل: سِدْرَة وسِدَرَ، والذكر (هِرَّ) وجمعه (هِرَّة) مثل: قرد وقردة، قاله الأزهري، وقال ابن الأنباري: (الهر يقع على الذكر والأنثى، وقد يدخلون الهاء في المؤنث)^(٥).

قوله: (**إنها ليست بِنَجِسٍ**) بفتح الجيم، هو عين النجاسة، أي: ليست نجسة الذات، وهو مصدر نَجِسٌ من باب فرح، ولذا لم يؤتى، كما أنه لم يجمع في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ بَنَجِسٌ﴾ [التوبه: ٢٨]، وأما النَّجِسُ بكسر الجيم فهو الشيء المتنجس.

(١) أخرجه أبو داود (٥٠٣٦)، والترمذى (٢٧٤٤).

(٢) انظر: «البلدر المنير» (٢/٣٤٤). (٣) «الثقات» (٦/٢٥٠).

(٤) انظر: «البلدر المنير» (٢/٣٤٥ - ٣٤٦)، «الثقة» (٣/٣٥٧)، «الطبقات» (٨/٣٥١).

(٥) «المصباح المنير» ص (٦٣٧).

قوله: (إنما هي من الطوافين عليكم) جملة مستأنفة فيها معنى التعليل، لعدم نجاسة الهرة، وهي الضرورة الناشئة من كثرة دورانها في البيوت ودخولها فيها، بحيث يشق صون الأوانى عنها، فجعلتها الله طاهرة، رأفةً بالعباد ودفعاً للحرج.

وقوله: (الطوافين) جمع طَوَافٍ، شبهها بخدم البيت، وهو من يطوف على أهله ويدور حولهم برفق وعناء، وألحقها بالعقلاء فجمعها بالياء والنون مع أنها لا تعقل، إشارة إلى أنها من جنس الطوافين الذين سقط في حقهم الحجاب والاستئذان في غير الأوقات الثلاثة التي ذكرها الله تعالى، وذلك للضرورة وكثرة مداخلتهم.

○ **الوجه الرابع:** الحديث دليل على طهارة فم الهرة، وطهارة سؤرها - فضليتها - لسقوط حكم النجاسة عنها اتفاقاً، لعنة الطواف المنصوص عليها في الحديث، والتصريح بأنها ليست نجسة، وال موضوع من سؤرها بعد أن أصغى لها الإناء.

وفي قوله: (إنها ليست بنجس) دليل على طهارة جميع أعضائها وبدنها على القول الراجح، خلافاً لمن قال: إن طهارتها مقصورة على سؤرها وما تناولته بفمها، وأما بقية أجزائها فنجسة، فإن هذا مخالف لدلالة الحديث، وهذا فرد من أفراد القاعدة العظيمة (المشقة تجلب التيسير)، فكثرة طوافيها وعموم البلوى بها جعل ما تلامسه ظاهراً وإن كان رطباً، قال ابن قدامة بعد حديث أبي قتادة: (وهذا قد دل بلطفه على نفي الكراهة عن سؤر الهرة، وبتعليقه على نفي الكراهة عما دونها مما يطوف علينا . .)^(١)، وعلى هذا فكل ما يُكثُر التطواف على الناس ويشق الاحتراز منه فهو كالهرة، محكوم بطهارته، وأما إناثة الحكم بالصغر، وهو ما دون الهرة في الخلقة، فلا وجه له، لعدم الدليل عليه، وليس الحكم خاصاً بفمها، بل جميع بدنها كذلك؛ لقوله: «إنها ليست بنجس إنها من الطوافين عليكم».

(١) «المغني» (١١/١١).

○ **الوجه الخامس:** الصحيح من أقوال أهل العلم إلحاد الحمار والبغل بالهرة في طهارة سؤرهما وعرقهما، للعلة المذكورة، وللحاجة الناس إليهما في الركوب والحمل، ولا سيما قبل وجود السيارات، ولأن النبي ﷺ كان يركبها وتركب في زمانه، وفي عصر الصحابة رضي الله عنهم، فلو كان نجساً لبين النبي ﷺ ذلك.

○ **الوجه السادس:** فيه دليل على حسن تعلم النبي ﷺ، حيث ربط الحكم بالعلة، وهذا فيه فوائد، منها :

- ١ - الاستدلال على سمو الشريعة وكمالها، وأن كل شيء له حكمة.
- ٢ - تقوية إيمان المكلف بهذا الحكم إذا عرف علته.
- ٣ - تعدية الحكم لكل ما وجدت فيه العلة، والله أعلم.



كيفية تطهير الأرض من البول

١٢/١٢ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ فَبَالَ فِي طَائِفَةِ الْمَسْجِدِ، فَزَجَرَهُ النَّاسُ، فَنَهَا هُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا قَضَى بَوْلَهُ أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَذَنُوبَ مِنْ مَاءٍ؛ فَأُهْرِيقَ عَلَيْهِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

□ الكلام عليه من وجوه:

○ الوجه الأول: في ترجمة الرواية

وهو أنس بن مالك بن النضر، أبو حمزة الأننصاري الخزرجي، خادم رسول الله ﷺ، قدم النبي ﷺ المدينة، وهو ابن عشر سنين، فأتت به أمه أم سليم بنت ملحان رسول الله ﷺ فقالت: هذا أنس، غلام يخدمك، فقبله النبي ﷺ ودعا له، وقال: «اللهم أكثر ماله وولده وأدخله الجنة»، قال أنس: فرأيت اثنتين، وأنا أرجو الثالثة، فلقد دفت لصلبي سوي ولد ولدي مائة وخمسة وعشرين، وإن أرضي لتشمر في السنة مرتين، وبقي خادماً للنبي ﷺ حتى توفي ﷺ، وأقام بعده في المدينة، ثم نزل البصرة، ومات بها سنة تسعين، رضي عنه .^(١)

○ الوجه الثاني: في تخریجه

أخرج البخاري في كتاب «الوضوء»، باب «ترك النبي ﷺ والناس الأعرابي حتى فرغ من بوله في المسجد» (٢١٩، ٢٢١)، وأخرج من حديث أبي هريرة رضي عنه (٢٢٠) وفي آخره: «فإنما بعثتم ميسرين، ولم تبعشو معسرين»، وأخرج في كتاب «الأدب» (٦٠١٠) من حديث أبي هريرة رضي عنه - أيضاً -

.^(١) الاستيعاب (٢٠٥/١)، التذكرة الحفاظ (٤٤/١)، الإصابة (١١٢/١).

ولفظه: (قام رسول الله ﷺ في صلاة وقمنا معه، فقال أعرابي وهو في الصلاة: اللهم ارحمني ومحمدًا، ولا ترحم معنا أحدًا، فلما سلم النبي ﷺ قال للأعرابي: «لقد حجرت واسعًا»، يريد رحمة الله)، وأخرجه مسلم (٢٨٤) وفيه: (ثم إن رسول الله ﷺ دعاه فقال: «إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا البول ولا القذر، إنما هي لذكر الله عَزَّوجلَّ، والصلاحة، وقراءة القرآن»، أو كما قال رسول الله ﷺ .).

○ الوجه الثالث: في شرح الفاظه:

قوله: (**أعرابي**) المراد به البدوي الذي يسكن البادية، نسبة إلى الأعراب على لفظه، وإنما نسب الأعرابي إلى الجمع دون الواحد؛ لأنه جرى مجرى القبيلة كأنمار، أو لأنه لو نسب إلى الواحد وهو عرب، لقيل: عربي، فيشتبه المعنى؛ لأن العربي عام لمن سكن البادية أو الحاضرة.

قوله: (**بذنوب من ماء**) بفتح الذال المعجمة وضم النون، هو الدلو العظيم، ولا يسمى ذنوباً حتى يكون ملئ ماء، ويكون قوله: (من ماء) من باب الإيضاح والتأكيد، كقولهم: كتبت بيدي.

قوله: (**فأهريق عليه**) بضم الهمزة وسكون الهاء، أي: صبَّ عليه، وهو فعل مبني للمجهول، والمبني للمعلوم: أهراق، ومضارعه: يُهْرِيق^(١).

○ الوجه الرابع: الحديث دليل على وجوب العناية بالمساجد واحترامها وتتنزيهها من البول والعذرة، وسائل الأقدار، وهذا يؤخذ من زجر الناس لهذا الأعرابي ومبادرتهم إلى الإنكار عليه، ولو لا أن ذلك منكر عندهم لما زجروه، لكن فاتهم النظر إلى أن منعه وقطعه يؤدي إلى الضرر به، وزيادة في التنجيس لمكان آخر، فلهذا نهاهم النبي ﷺ عن زجره وأمرهم بالرفق به.

○ الوجه الخامس: الحديث دليل على أن الأرض إذا أصابتها نجاسته فإنها تطهر بصب الماء على المكان النجس بدون تكرار، سواء أكانت الأرض رخوة

(١) انظر: «المغني في تصريف الأفعال» (٩٦ - ٩٧).

أم صلبة، وشرط طهارتها أن تزول عين النجاسة، وقد أفاد قوله: (فأهريق عليه) أنه لم يحفر المكان أو ينقل ترابه أو يُحوّط عليه ، بل صبّ عليه الماء فقط .

وهذا قول الجمهور من أهل العلم، وأما ما ورد عند أبي داود من حديث عبد الله بن معلق، وفيه: وقال - يعني النبي ﷺ - : «خذلوا ما بال عليه من تراب فألقوه، وأهريقوا على مكانه ماء»، فقد قال أبو داود عقبه: (هو مرسى ، ابن معلق لم يدرك النبي ﷺ) .^(١)

فإن كان للنجاسة جرم كعذرة أو دم جفّ ، فلا بد من إزالة ذلك قبل تطهيرها بالماء .

○ الوجه السادس: وجوب المبادرة بتطهير المساجد من النجاسة إذا حصلت فيها ، لقوله: (فلما قضى بوله أمر..)؛ لأن النجاسة لو تركت قد يخفي مكانها ، وقد يصلّى عليها .

وهي لا تطهر بالجفاف - عند الجمهور - سواء أكان ذلك بالشمس أم بالرياح أم بالظل ، قالوا: ولو كان الجفاف مطهراً لاكتفى به النبي ﷺ ، ولم يأمر بالماء .

وقالت الحنفية: إن الجفاف يطهر الأرض ، فتجوز الصلاة عليها؛ لأن النجاسة عين خبيثة نجاستها بذاتها ، فإذا زالت عاد الشيء إلى طهارته .

وهذا قول قوي ، اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢) ، وتلميذه ابن القيم^(٣) ، قال شيخ الإسلام: (إنه أحد القولين في مذهب الشافعى وأحمد ، وهو الصحيح في الدليل) ، ثم ساق حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، قال: (كانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد في زمان رسول الله ﷺ) فلم يكونوا يرثون شيئاً من ذلك^(٤) ، فقد استنبط شيخ الإسلام ابن تيمية من هذا

(١) «سنن أبي داود» (٣٨١).

(٢) بداع الصنائع (٨٥/١١)، «الفتاوى» (٤٧٩/٢١).

(٣) «إغاثة اللهفان» (١٥٠/١).

(٤) أخرجه البخاري (١٧٤) معلقاً ، كما ذكره عبد الحق في «الجمع بين الصحيحين» =

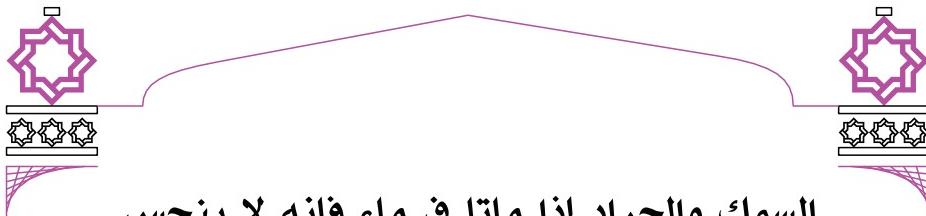
ال الحديث أن الأرض إذا أصابتها نجاسة فيبست حتى زال أثرها فإنها تطهر؛ لأن الحكم يدور مع علته، فإذا لم يبق للنجاسة أثر صارت الأرض ظاهرة. وأما دليل الجمهور فالجواب عنه ما تقدم، وهو أن المسجد يجب تطهيره في الحال لأنه مصلّى الناس، ولئلا ينجس به أحد، أو تنتقل النجاسة بالمشي إلى مكان آخر في المسجد.

○ الوجه السادس: وجوب الرفق بالجاهل في التعليم، وأنه لا يؤذى ولا يعنف إذا لم يأت بالمخالفة استخفافاً وعندما .

○ الوجه الثامن: الحديث دليل على القاعدة الفقهية العظيمة (إذا تعارضت مفسدتان روعي أحدهما ضرراً بارتكاب أحدهما) أو (دفع أعظم الضررين بارتكاب أحدهما)، وذلك أن البول في المسجد مفسدة، والاستمرار عليه مفسدة، وقد حصل ذلك، لكن كون الرجل يقوم من بوله مفسدة أكبر لما يتربّ عليه من مفاسد، وهي :

- ١ - تضرر هذا الرجل بقطع بوله واحتباسه .
- ٢ - أنه يؤدي إلى تلوث ثيابه وبدنـه .
- ٣ - أنه يؤدي إلى تلوث مكانٍ أكبر من المسجد، والله أعلم .

= (٢٤/١) ولغة (تبول) ليست في جميع نسخ البخاري، ولذا لم يذكرها عبد الحق، ولا الألباني في «مختصره» ص(٥٦) وانظر: «فتح الباري» (٢٧٨/١).



السمك والجراد إذا ماتا في ماء فإنه لا ينجز

١٣/١٣ - عَنْ أَبْنَىٰ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَحْلَتْ لَنَا مَيْتَانٍ وَدَمَانٍ، فَأَمَّا الْمَيْتَانُ: فَالْجَرَادُ وَالْحُوتُ، وَأَمَّا الدَّمَانُ: فَالظَّحَالُ وَالْكَبِيدُ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ مَاجِهِ، وَفِيهِ ضَعْفٌ.

□ الكلام عليه من وجوه:

○ الوجه الأول: في تخریجه:

فقد أخرجه أحمد (١٥/١٠)، وابن ماجه (٣٢١٨، ٣٣١٤)، والدارقطني (٤/٢٧١)، والبيهقي (١/٢٥٤) من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً.

وهذا إسناد ضعيف - كما قال الحافظ - لضعف عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، قال عبد الله بن أحمد: (سمعت أبي يضعف عبد الرحمن، وقال: روى حديثاً منكراً: «أحلت لنا ميتان ودمان»)، وضعفه ابن المديني جداً، وكذا ضعفه النسائي وأبو زرعة وغيرهم، وقال ابن خزيمة: (ليس هو من يحتاج أهل العلم بحديثه لسوء حفظه، هو رجل صناعته العبادة والتقصيف، ليس من أحلاس الحديث)^(١)، وقال الدارقطني والبيهقي: ورواه سليمان بن بلاط، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر موقفاً، قال الدارقطني: (وهو الصواب) وقال البيهقي: (هذا إسناد صحيح، وهو في معنى المسند)، وكذا صحق الوقف

(١) «تهذيب التهذيب» (٦/٦١)، والأحلام: جمع حلس، وهو كل ما ولد ظهر الدابة تحت الرحل، وبساط يوضع تحت كريم المتع، ويقال: هو حلس بيته: لا يبرحه، وهو من أحلام البلاد: لا يفارقها. انظر: «المعجم الوسيط» ص (١٩٢).

أبو زرعة الرزاي^(١)، وهذا الموقوف له حكم الرفع، كما ذكر البيهقي، وقال ابن القيم: (هذا حديث حسن، وهذا الموقوف في حكم المرفوع؛ لأن قول الصحابي: أَحَلَ لَنَا كَذَا، وَحُرِّمَ عَلَيْنَا، يَنْصُرُ إِلَى إِحْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ وَتَحْرِيمِهِ^(٢)).

○ الوجه الثاني: في شرح ألفاظه:

قوله: (**الجراد**) بفتح الجيم، معروف، والواحدة جراد، الذكر والأنثى سواء، كالحمامة، قالوا: مشتق من الجرد؛ لأنه لا ينزل على شيء إلا جرده.

قوله: (**والحوت**) هو السمك، وقيل: ما عظيم منه، قال تعالى: ﴿فَالنَّقْمَةُ لَهُوَتُ﴾ [الصفات: ١٤٢] والجمع حيتان.

○ الوجه الثالث: الحديث دليل على تحريم الميتة، واستثنى منها الجراد والسمك، فكل منهما حلال، وقد تقدم حديث أبي هريرة رضي الله عنه في البحر: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته»، وقال تعالى: ﴿أَحَلَ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَنَعَ لَكُمْ وَلِلْسَّيَّارَةَ﴾ [المائدة: ٩٦]، قال ابن عباس: (صيده: ما صيد فيه، وطعامه: ما قذف)^(٣)، فميته البحر حلال مطلقاً، سواء مات بنفسه وطفا على وجه الماء بأن صار بطنه من فوق، أم مات بسبب ظاهر كضغطة أو صدمة حجر أو انحسار ماء أو ضرب من صياد أو غيره؛ لعموم الأدلة، وتخصيص النص العام لا بد له من دليل من كتاب أو سنة يدل على التخصيص.

وقد ورد في حديث جابر رضي الله عنه قال: (غزونا جيش الخبط وأميرنا أبو عبيدة، فجعنا جوحاً شديداً، فألقى البحر حوتاً ميتاً لم نر مثله، يقال له: العنبر، فأكلنا منه نصف شهر، فأخذ أبو عبيدة عظماً من عظامه فمرَّ الراكب تحته، قال: فلما قدمنا المدينة ذكرنا ذلك للنبي ﷺ فقال: «كلوا، رزقاً

(١) «علل ابن أبي حاتم» (١٥٢٤)، «علل الدارقطني» (١١/٢٦٦). وانظر: «البدر المنير» (٢/١٦١)، «التلخيص» (١/٥٢).

(٢) «زاد المعاد» (٣/٣٩٢).

(٣) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١١/٦١).

آخرجه الله ^{عَزَّ وَجَلَّ} لكم، أطعمنونا إن كان معكم»، فأتاهم بعضهم بشيء فأكله^(١).

ففي هذا الحديث دليل على إباحة ميته البحر، وطلب النبي ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ} من لحمه وأكله ذلك أراد به المبالغة في تطهير نفوسهم في حله، وأنه لا شك في إباحته وأنه يرضيه لنفسه.

وكذلك يحل أكل الجراد مطلقاً، سواء مات باصطياد أم بذكاة أم مات حتف أنفه، لعموم هذا الحديث.

ويستثنى من ذلك ما مات من الجراد بسبب المبيدات السامة فهذا يحرم، لما فيه من السم القاتل المحرم، وكذلك ما مات من الحوت بسبب ما يسمى بتلوث البحار بممواد سامة، فيحرم لا لذاته، وإنما لما وجد فيه من مواد مضرة أو قاتلة.

○ الوجه الرابع: الحديث دليل على إباحة أكل الكبد والطحال، وأنهما مستثنيان من تحريم الدم، وهذا بإجماع أهل العلم.

○ الوجه الخامس: الحديث دليل على أن السمك والجراد إذا ماتا في ماء فإنه لا ينجس، سواء أكان الماء قليلاً أم كثيراً، ولو تغير طعمه أو لونه أو ريحه؛ لأنه لم يتغير بنجاسته، وإنما تغير شيء ظاهر، وهذا هو وجه سياق هذا الحديث في باب المياه، كما تقدم في موضوع الحديث، والله أعلم.

(١) أخرجه البخاري (٤٣٦٢)، ومسلم (١٩٣٥).



الذباب لا ينجسُ ما وقع فيه من ماء أو غيره

١٤/١٤ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا وَقَعَ الذَّبَابُ فِي شَرَابٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَعْمِسْهُ، ثُمَّ لْيَنْزِعْهُ، فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحِهِ دَاءً، وَفِي الْآخِرِ شِفَاءً». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ. وَأَبُو دَاؤُدُّ، وَرَازَادُ: «وَإِنَّهُ يَتَقَى بِجَنَاحِهِ الَّذِي فِيهِ الدَّاءُ».

□ الكلام عليه من وجوه:

○ الوجه الأول: في تخریجه:

فقد أخرجه البخاري (٣٢٢٠) في كتاب «بدء الخلق» باب «إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه»، وفي كتاب «الطب» باب «إذا وقع الذباب في الإناء» (٥٧٨٢) من طريق عتبة بن مسلم، عن عبيد بن حنين، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

واللفظ الثاني أخرجه أبو داود (٣٨٤٤) ولفظه: «إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فامقلوه، فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء، وإنه يتقي بجناحه الذي فيه الداء، فليغمسه كله) وإسناده حسن، وورد - أيضاً - من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أخرجه أحمد (١٨٦/١٨)، وابن ماجه (٣٥٠٤) وإسناده صحيح لغيره، ومن حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أخرجه البزار (٦١٥/١) مختصر زوائد، ورجاله رجال الصحيح. وهذا الحديث قد ورد من طريق كثيرة تزيد على خمسين طریقاً، جمعها بعض الباحثین^(١) وهي كافية لمن أراد معرفة الحق من أصحاب الفطر السليمة، والعقول المستنيرة.

(١) انظر: «الإصابة في صحة حديث الذبابة»، للدكتور: خليل إبراهيم ملا خاطر.

○ الوجه الثاني: في شرح ألفاظه:

قوله: (إذا وقع الذباب) هو بضم المعجمة، مفرد، وجمعه أدباء وذباب،
كغراب وأغربة وغربان^(١).

قال الدّميري: (الذباب عند العرب يطلق على الزنابير والنحل والبعوض
بأنواعه، كالبق، والبراغيث والقمل والصُّواب والناموس والفراش، والنمل،
والذباب المعروف عند الإطلاق العربي)^(٢)، ولعل الأخير هو المراد بهذا
الحديث، وسمى ذباباً لكثره حركته واضطرابه.

قوله: (في شراب أحدكم) هذا لفظ البخاري في كتاب «بدء الخلق»
ولفظه في «الطب» «في إناء أحدكم»، وفي حديث أبي سعيد - كما تقدم -:
«إذا وقع في الطعام» والتعبير بالإناء أشمل^(٣)، لكن يظهر أن الحافظ اختار
رواية (شراب) لمناسبتها لباب المياه، والله أعلم.

قوله: (فليغمسه) أي: في الطعام أو الشراب، كما في حديث أبي سعيد
- المتقدم - ولفظه: «إن أحد جناحي الذباب سُمٌّ، والآخر شفاء، فإذا وقع في
الطعام فامقلوه، فإنه يقدم السم، ويؤخر الشفاء».

والأمر بغمسه ليخرج الشفاء كما خرج الداء، فأمر النبي ﷺ أن تقابل
تلك المادة السُّمية بما أودعه الله فيه من الشفاء في جناحه الآخر بغمسه كله،
فتقابل المادة السمية المادة النافعة فيزول ضررها - بإذن الله تعالى - وهذا نصّ
عليه حذاق الأطباء قديماً، كما ذكر ابن القيم والحافظ ابن حجر وغيرهما،
وأثبت ذلك الاكتشافات العلمية الحديثة - كما سيأتي إن شاء الله -.

وهذا أمر إرشاد لا أمر إيجاب، وفي رواية للبخاري في «الطب»
«فليغمسه كله» وذلك لدفع توهם المجاز في الاكتفاء بغمس بعضه.

قوله: (فإن في أحد جناحيه داء..) تعليل للأمر بغمسه، وفي حديث

(٢) «حياة الحيوان الكبير» (٣٥٢/١).

(١) «الصحاح» (١٢٦/١).

(٣) «فتح الباري» (٢٥٠/١٠).

أبي سعيد - المتقدم - : «فإنه يقدم السم ويؤخر الشفاء» ويستفاد من حديث أبي سعيد تفسير الداء الواقع في حديث الباب وأن المراد به السم، قال الحافظ: (ولم يقع لي في شيء من الطرق تعين الجناح الذي فيه الشفاء من غيره، لكن ذكر بعض العلماء أنه تأمله فوجده يتقي بجناحه الأيسر، فعرف أن الأيمن هو الذي فيه الشفاء، والمناسبة في ذلك ظاهرة) ^(١).

○ الوجه الثالث: الحديث دليل على طهارة الذباب، وأنه لا ينجس ما وقع فيه من طعام أو شراب أو ماء ولا يفسده؛ لأن الرسول ﷺ أمر بغمسه ولم يأمر بإراقة ما وقع فيه.

○ الوجه الرابع: في الحديث الأمر بغمس الذباب كله فيما وقع فيه من طعام أو شراب ثم نزعه، والانتفاع بما وقع فيه، وذلك للعلة وهي قوله: «فإن في أحد جناحيه داءً وفي الآخر شفاء»، وقد يكون الطعام حاراً، ومعلوم أنه يموت إذا غمس فيه، فلو كان ينجسه لكان أمراً بإفساد الطعام، وهو عَلَيْهِ السَّلَامُ إنما أمر بإصلاحه، لكن هذا الأمر ليس للوجوب، وإنما هو لإرشاد من أراد أن يأكل أو يشرب مما وقعت فيه الذبابة أن يغمسه فيه، أما الذي لا يريد الأكل أو الشرب بأن تعافه نفسه فلم يتطرق إليه الحديث.

○ الوجه الخامس: يقاس على الذباب كل ما أشبهه مما لا نفس له سائلة - أي ما لا دم له يسيل - وليس متولداً من النجاسات، كالزنبور والعنكبوت والخنفساء والجعلان والنحل والبق والبعوض ونحو ذلك، فإذا وقع في طعام أو شراب لم يحرمه ولم ينجسه، لهذا الحديث، والحكم يعم بعموم علته وينتفي لانتفاء سببه، ولما كان سبب التنجيس هو الدم المحتقن في الحيوان بموته وكان ذلك مفقوداً فيما لا دم له سائل، انتفي الحكم بالتنجيس؛ لانتفاء علته.

قال ابن المنذر: (قال عوام أهل العلم: لا يفسد الماء بموت الذباب

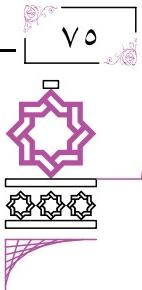
(١) «فتح الباري» (٢٥١/١٠).

والختنفباء ونحوهما ، قال : ولا أعلم فيه خلافاً إلا أحد قوله الشافعي^(١) ، قال النووي بعد نقل كلام ابن المنذر : (والصحيح في الجميع الطهارة للحديث ، ولعموم البلوى وعسر الاحتراز) ^(٢) .

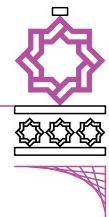
○ الوجه السادس: هذا الحديث يدل على سبق الإسلام للعلم الحديث في بيان ضرر الذباب ، وأنه يحمل الأمراض والجراثيم ، كما يدل على طريقة التخلص من ضرر الذباب إذا وقع في الطعام والشراب ، وهذه الطريقة جاء في الاكتشافات ما يوافقها ويؤيدتها ، وذلك بإثبات أن الذباب يحمل المicroبات ، ويحمل معها مicroبات قاتلة لهذه المicroبات ، تسمى (بكتريوفاج) يعني : آكل البكتيريا ، تظهر بكثرة على جناح الذبابة مع قليل من البكتيريا ، وعند غمس الذبابة فإننا نساعد على ترك أكبر كمية من المادة القاتلة لمicroب المرض ، وأثبتت الاكتشاف العلمي أن الذباب إذا وقع في الطعام أو في الشراب ثم طار فإن الجراثيم التي يخلفها بعده تتزايد وتتكاثر ، فإذا غمس فإن الجراثيم التي يخلفها بعده في الطعام أو الشراب لا تبقى كما خلفها فحسب ، بل تبدأ بالانحسار والتناقض ، فالحمد لله على كمال هذه الشريعة وسمو تعاليمها ، والله أعلم ^(٣) .

(١) «الأوسط» (١/٢٨٢ - ٢٨٣). (٢) «المجموع» (١/١٢٩ - ١٣١).

(٣) انظر : «الإصابة في صحة حديث الذبابة» ص (١٦١).



ما قطع من الحي فهو ميت



١٥/١٥ - عَنْ أَبِي وَاقِدِ الْلَّيْثِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ - وَهِيَ حَيَّةٌ - فَهُوَ مَيْتٌ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدُ، وَالْتَّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ، وَاللَّفْظُ لَهُ.

أكثر العلماء يذكرون هذا الحديث في كتاب الأطعمة والصيد، كأبي داود والترمذى وصاحب المتنقى وغيرهم، ولعل الحافظ ذكره هنا لبيان أن هذا المقطوع لو وقع في ماء أو غيره فهو نجس إن كان من حيوان ميته نجسة، كما سيأتي - إن شاء الله -.

□ والكلام عليه من وجوه:

○ الوجه الأول: في ترجمة الراوى:

وهو أبو واقد الليثي، مشهور بكنيته، مختلف في اسمه، فقيل: الحارث بن عوف، نص على ذلك الترمذى، وقيل غير ذلك، ذكر ابن سعد أنه أسلم قديماً، وشهد بدرأ، وقيل: إنه أسلم عام الفتح أو قبل ذلك، وهو يُعد من أهل المدينة، وخرج إلى مكة، فجاور بها سنة، ومات سنة ثمان وستين، رضي الله عنه^(١).

○ الوجه الثاني: في تخریجه:

فقد أخرجه أبو داود (٢٨٥٨) في كتاب «الصيد» باب «في صيد قطع منه قطعة»، والترمذى (١٤٨٠) من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي واقد.

(١) «معرفة الصحابة» (٢/٧٢)، «الاستيعاب» (١٢/٨٨)، «الإصابة» (١٢/٨٨).

والحديث حسن الترمذى؛ لأن فى إسناده عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، وهو متكلم فيه، وقد أورده الذهبى فى «الضعفاء»، وقال: ((ثقة)) قال ابن معين: فى حديثه ضعف^(١)، وقال أبو حاتم: (فيه لين، يكتب حديثه، ولا يحتاج به)، وقال ابن عدي: (بعض ما يرويه منكر لا يتبع عليه، وهو في جملة من يكتب حديثه من الضعفاء)^(٢)، وقال الحافظ في «التقريب»: (صدق يخطئ).

وقد ورد الحديث من طريق عبد الله بن جعفر، ثنا زيد بن أسلم به، أخرجه الحاكم (١٢٣/٤، ١٢٤) وقال: صحيح الإسناد، وتعقبه الذهبى بقوله: (ولا تشدّ يدك به)، وذلك لأن الذهبى ذكر عبد الله بن جعفر في «الضعفاء» وقال: (ضعفوه)^(٣)، وقال في التقريب: (ضعيف)، لكن بإضافة هذا الطريق إلى الطريق الأول يُقْوَى الحديث، وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار أحسن حالاً من عبد الله بن جعفر والد علي بن المدينى، فإن ابن دينار أخرج له البخارى، ومع ذلك فيه كلام، كما تقدم^(٤).

وقد جاء الحديث من رواية أبي سعيد الخدري رضي الله عنه من طريق عبد العزيز بن عبد الله الأوسى، ثنا سليمان بن بلال، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد، أخرجه الحاكم (٢٣٩/٤) وقال: (صحيح على شرط الشيختين) وسكت عنه الذهبى، وتعقبه الألبانى: بأن الأوسى لم يخرج له مسلم شيئاً، فالحديث على شرط البخارى فقط، وهو ثقة، فالإسناد صحيح^(٥)، لكن رواه سليمان بن بلال، عن زيد بن أسلم، عن عطاء مرسلاً. أخرجه الطحاوى في «المشكل» (٤/٢٣٨) ورواه عبد الرحمن بن مهدى كما في «المستدرك» (٤/١٣٨) عن زيد بن أسلم، عن النبي ﷺ مرسلاً، وتابعه عمر كما في المصنف (٤/٤٩٤) لعبد الرزاق، قال الدارقطنی في «العلل» (١١/٢٦٠): (المرسل أشبه بالصواب).

(١) انظر: «الضعفاء» ص(٢٤٣)، وفي رواية أخرى عن ابن معين أنه قال: (ليس بذلك القوي). انظر: «من كلام أبي زكريا يحيى بن معين» ص(١٠٧).

(٢) انظر: «تهذيب التهذيب» (٦/١٨٧).

(٣) «الضعفاء» ص(٢١٣).

(٤) انظر: «غاية المرام» للألبانى ص(٤١).

○ **الوجه الثالث:** اختصر الحافظ الحديث، فلم يذكر إلا الشاهد منه، وأول الحديث عن أبي واقد رضي الله عنه قال: قدم النبي ﷺ المدينة وهم يجذبون أسماء الإبل ويقطعون أليات الغنم، قال: (ما قطع من البهيمة وهي حية فهي ميتة) وهذا لفظه عند الترمذى، وعند أبي داود بدون ذكر سبب الحديث.

○ الوجه الرابع: في شرح الفاظه:

قوله: (ما قطع..) يجوز أن تكون (ما) موصولة أو شرطية، ويكون قوله: (فهو ميت) جواب الشرط، أو خبراً للمبتدأ وهو (ما) الموصولة، واقتصر الخبر بالفاء لشبيه الموصول بالشرط في العموم.

قوله: (من البهيمة) هي ذوات الأربع من الإبل والبقر والغنم، أو كُلُّ حي لا يميز، وهذا أعم من الأول، و (من) بيانية، وسبب الحديث يدل على أن المراد بالبهيمة الإبل والغنم.

قوله: (فهو ميت) هكذا في بعض نسخ البلوغ، والذي في الترمذى: (فهو ميتة)، وهي بسكون الياء، يقال: ميتة - بالتحفيف - وميتة - بالتشديد -، والتحفيف أكثر^(١)، والميتة ما لم تلحقه الذكرة، ومعنى (فهو ميتة) أي: حرام كالميته، لا يجوز أكله؛ لأنه ميت بزوال الحياة عنه، وكانوا يفعلون ذلك في حال الحياة - كما تقدم - فنهوا عنه.

○ **الوجه الخامس:** اعتبر العلماء لفظ هذا الحديث قاعدة عظيمة من قواعد الأحكام، يدل على أن ما قطع من البهيمة في حال حياتها من سنام بغير، أو أليمة شاة، ونحو ذلك، فهو ميتة محكوم بنجاستها، إذ الميتة كذلك، فيحرم أكله والانتفاع به، قال ابن تيمية: (وهذا متفق عليه بين العلماء)^(٢). وهذا عام مخصوص بما قطع من حيوان ميتته طاهرة، كالجراد والسمك، فيكون طاهراً، مما وقع منه في ماء فهو طاهر.

كما يستثنى من ذلك الشعر والصوف والوبر والريش إذا قُصَّ بدون أصوله، والله أعلم.

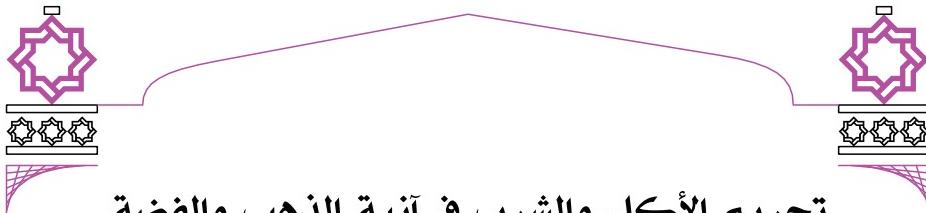
(١) «المطلع» ص(١٠). (٢) «مجموع الفتاوى» (٢١/٩٨).

باب الآنية

الآنية: جمع إناء، كأسقية وسقاء، والجمع القليل آنية، والكثير: أوانی، والآنية هي: الأوعية، والمراد هنا الأواني التي يكون فيها ماء الوضوء، وما هو أعم من ذلك من الطعام والشراب.

ومناسبة ذكرها هنا: أنه لما كان الماء جوهراً سيالاً لا بد له من وعاء، ناسب ذكرها بعد أحكام المياه، ليعلم المسلم حكم آنيته التي يستعملها؛ لأن الشارع قد نهى عن بعضها، فتعلقت بها أحكام.

والالأصل في الآنية: الحل والطهارة، لعموم قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ كُلَّمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]، ووجه الدلالة: أن الله تعالى امتنَ على خلقه بما في الأرض جمِيعاً، ولا يمتن إلا بمحاب، إذ لا منة في محرم، ونُخَصَّ من ذلك ما دل الدليل على تحريمه، والله أعلم.



تحريم الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة

١/١٦ - عَنْ حُذِيفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَشْرُبُوا فِي آنِيَةِ الْذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَا تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهَا، فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا، وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ». مُتَفَقُ عَلَيْهِ.

هذا الحديث محله كتاب الأطعمة والأشربة، لكن ذكره الحافظ - كغيره - في هذا الباب لإفاده تحريم الوضوء في آنية الذهب والفضة؛ لأن استعمال لهما .

□ والكلام عليه من ٩٥٥:

○ الوجه الأول: في ترجمة الراوى:

وهو حذيفة بن اليمان بن جابر العبسي رضي الله عنه، واسم اليمان: حُسْيل، كما ورد في صحيح مسلم، أسلم هو وأبوه، وأرادا شهود بدر فصادهما المشركون، كما روى ذلك مسلم أيضاً^(١)، وشهادا غزوة أحد، فقتل المسلمون أباهم لأنهم لم يعرفوه^(٢)، وذكر ابن إسحاق أن حذيفة تصدق بديمة أبيه على المسلمين .

روى حذيفة رضي الله عنه كثيراً عن النبي ﷺ وقال: لقد حدثني رسول الله ﷺ ما كان وما يكون إلى قيام الساعة، وكان يسمى صاحب السر لأن النبي ﷺ أسره إليه بأسماء المنافقين، الذين أرادوا المكر بالنبي ﷺ في مرجعه من تبوك، شهد حذيفة غزوة الخندق وما بعدها، وفتح العراق، واستعمله عمر رضي الله عنه على المدائن، فلم يزل بها حتى مات سنة ست وثلاثين، بعد مقتل عثمان رضي الله عنه

(٢) أخرجه البخاري (٤٠٦٥).

(١) «صحيح مسلم» (١٧٨٧).

بأربعين ليلة^(١).

○ الوجه الثاني: في تحريره:

فقد أخرجه البخاري في كتاب «الأطعمة» باب «الأكل في إناء مفضض» (٥٤٢٦) قال: حدثنا أبو نعيم، حدثنا سيف بن أبي سليمان، قال: سمعت مجاهداً يقول: حدثني عبد الرحمن بن أبي ليلى أنهم كانوا عند حذيفة، فاستسقى، فسقاه مجوسى، فلما وضع القدح في يده رماه به، وقال: لو لا أني نهيتها غير مرة ولا مرتين، كأنه يقول: لم أفعل هذا، ولكنني سمعت النبي ﷺ يقول: «لا تلبسو الحرير ولا الدبياج، ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة، ولا تأكلوا في صحافها، فإنها لهم في الدنيا ولنا في الآخرة» هذا لفظ البخاري، وفيه (ولنا) بدل (لكم) وقد جاء في رواية أخرى للبخاري في «اللباس» بلفظ: «لكم» (٥٨٣٣)، (٥٨٣٠).

وأخرجه مسلم (٢٠٦٧) (٥) من طريق ابن أبي ليلى بلفظه في «اللباس»، ولم يذكر «لكم في الآخرة»، لكن وردت من طريق ابن عكيم عن حذيفة (٢٠٦٧) (٤) في «اللباس» أيضاً.

○ الوجه الثالث: في شرح الفاظه:

قوله: (لا تشربوا) الخطاب للرجال الحاضرين، ويدخل فيهم كل من يتأتى له الخطاب من الرجال والنساء.

قوله: (في صحافها) الصحاف: جمع صحفة، وهي الإناء الذي يشبع الخمسة^(٢)، والظاهر أن هذا غير مراد هنا، فإن الصحفة التي لا تكفي إلا واحداً يحرم أن تكون من الذهب والفضة - أيضاً -.

قوله: (إنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة) جملة تعليلية لما تقدم، والضمير (لهم) للكفار وإن لم يتقدم لهم ذكر، لكنه مفهوم من السياق، ك قوله تعالى: ﴿فَقَالَ إِنَّمَا أَحَبَّتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنِ الْكِرْبَلَى حَتَّى تَوَرَّتْ بِالْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢]

(١) «الاستيعاب» (٢/٣١٨)، «الإصابة» (٢/٢٢٣)، (٢٤٦).

(٢) نقله في «اللسان» عن الكسائي.

[٣٢] أي: الشمس، وقوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَيْنَاهَا فَإِنِّي [الرحمن: ٢٦]﴾ أَيِّ: الأرض، والمعنى: أن الكفار هم الذين يستعملون أواني الذهب والفضة في الدنيا؛ لأنَّه ليس عندهم دين يمنعهم من ذلك، وليس المراد إياحتها لهم؛ لأنَّ الكفار لا يجوز لهم التمتع بنعم الله وهم على كفراً، فأنتم أيها المسلمين منهيوُن عن التشبه بهم، وستكون لكم في الآخرة مكافأة لكم على تركها في الدنيا، وَيُمْنَعُهَا أُولئِكَ جزاءً لهم على معصيتهم في الدنيا، وقد ورد في حديث البراء بن عازب رضي الله عنه: أمرنا رسول الله ﷺ بسبعين ونهانا عن سبع، ومنها: «وعن الشرب في الفضة، فإنه من شرب فيها في الدنيا لم يشرب فيها في الآخرة»^(١)، وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ قال: «من شرب في آنية الفضة والذهب في الدنيا لم يشرب فيهما في الآخرة، وأنَّية أهل الجنة الذهب والفضة»^(٢)، وهذه هي العلة من تحريم استعمال أواني الذهب والفضة على المسلمين، وهي علة منصوص عليها، لكن أضاف العلماء علاً أخرى منها:

١ - أنها وسيلة إلى الخياء والتكبر.

٢ - أن فيها كسرًا لقلوب الفقراء.

وهي علل فيها نظر، قال ابن القيم: (والصواب أن العلة - والله أعلم - ما يكسب استعمالها القلب من الهيئة والحالة المنافية للعبودية منافاة ظاهرة، ولهذا علل النبي ﷺ بأنها للكفار في الدنيا، إذ ليس لهم نصيب من العبودية التي ينالون بها في الآخرة نعيمها، فلا يصلح استعمالها لعبد الله في الدنيا، وإنما يستعملها من خرج عن عبوديته ورضي بالدنيا وعاجلها من الآخرة)^(٣).

○ الوجه الرابع: الحديث دليل على النهي عن الأكل والشرب في أواني الذهب والفضة، وهذا النهي للتحرير، والعلة في ذلك التشبه بالكفار، قال

(١) الحديث أصله في «الصحيحين»، لكن انفرد مسلم بهذه الرؤية (٢٠٦٦).

(٢) آخر جه النسائي في «الكتابي» (٦/٣٠٠)، قال الحافظ في «فتح الباري» (٩٧/١٠): (بسنط قوي).

(٣) «زاد المعاد» (٤/٣٥١).

شيخ الإسلام ابن تيمية: (ولهذا كان العلماء يجعلون اتخاذ الحرير وأواني الذهب والفضة تشبيهاً بالكافار) ^(١).

وهذا الحكم عام في حق الرجال والنساء، سواء أكان الإناء ذهبًا خالصاً أم مخلوطاً بذهب، وسواء أكان فضة خالصة أم مخلوطاً بها، لما ورد من طريق يحيى بن محمد الجاري: حدثنا زكريا بن إبراهيم بن عبد الله بن مطيع، عن أبيه، عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «من شرب من إناء ذهب أو فضة أو إناء فيه شيء من ذلك فإنما يحرج في بطنه نار جهنم» ^(٢).

○ الوجه الخامس: اختلاف العلماء هل تحريم أواني الذهب والفضة مختص بالأكل والشرب كما هو ظاهر الحديث، أو أنه عام في جميع وجوه الاستعمال؟ فالجمهور من أهل العلم على تحريم جميع وجوه الاستعمال، قال القرطبي: (الحديث دليل على تحريم استعمال أواني الذهب والفضة في الأكل والشرب، ويلحق بهما ما في معناهما، مثل: التطيب والتكميل، وما شابه ذلك، وبتحريم ذلك قال جمهور العلماء سلفاً وخلفاً...) ^(٣)، قالوا: لعموم الحديث، وشمول المعنى الذي حرم بسببه، وإنما فرق بين الرجال والنساء في التحليل لما يقصد منها من غرض الزينة للأزواج والتجميل لهم.

قالوا: وُحْصَنَ في الحديث ذكر الأكل والشرب لأن هذا هو الأغلب استعملاً، وما عُلِقَ به الحكم لكونه أغلب فإنه لا يقتضي تخصيصه به، وإذا

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم» (٣٢٢/١).

(٢) أخرجه الدارقطني (٤٠/١)، والبيهقي (٢٨/١)، وقال الدارقطني: (إسناده حسن). وحسن إسناد الشيخ عبد العزيز بن باز - رحم الله الجميع -، وقال الحافظ في «فتح الباري» (١٠١/١٠١): (هذا معلوم بجهالة حال إبراهيم بن عبد الله بن مطيع وولده..) ويحيى، قال البخاري عنه: (يتكلمون فيه)، وذكره ابن حبان في «الثقافت» (٩/٢٥٩)، وقال: (يُغَرِّب)، وقال ابن عدي في «الكامل» (٧/٢٢٦): (وليس بحديشه بأُناس). وأورد الذهببي هذا الحديث في «الميزان» (٤/٤٠٦) في ترجمة يحيى، وقال: (هذا حديث منكر، أخرجه الدارقطني، وزكريا ليس بالمشهور).

(٣) «المفهم» (٥/٣٤٥).

نُهي الإنسان عن الأكل والشرب - وهما أكثر حاجة - فما دونهما من وجوه الاستعمال من باب أولى.

ويرى آخرون^(١) منهم: الصناعي^(٢) والشوکانی^(٣) والشيخ محمد بن عثيمين^(٤): أن التحرير خاص بالأكل والشرب، وأما استعمال الأواني في غير الأكل والشرب كالتطيب والتكميل والوضوء والغسل ونحوها فهو جائز، وهؤلاء أخذوا بظاهر الحديث، وقالوا: لأن النبي ﷺ نهى عن شيء مخصوص، وهو الأكل والشرب فيها، فدل على أن ما عداهما جائز، ولو أراد عموم الاستعمال نهى عنه، ولم يخص ذلك بالأكل والشرب، قالوا: لأن الأكل والشرب فيما هو مظهر الفخر والخيلاء في الغالب.

كما استدلوا بما ورد عن عثمان بن عبد الله بن موهب قال: (أرسلني أهلي إلى أم سلمة بقدح من ماء، فجاءت بجلجل من فضة فيه شعر من شعر النبي ﷺ، وكان إذا أصاب الإنسان عين أو شيء بعث إليها مخصوصاً، فاطلعت في الجلجل فرأيت شعرات حمراء^(٥)؛ فهذا استعمال لآنية الفضة في غير الأكل والشرب، وأم سلمة هي راوية الحديث، كما سيأتي إن شاء الله).

قال الشوکانی: (وقياسسائر الاستعمالات على الأكل والشرب قياس مع الفارق، فإن علة النهي عن الأكل والشرب، هي التشبه بأهل الجنة حيث يطاف عليهم بآنية من فضة، وذاك مناط معتبر للشارع، كما ثبت عنه (لما رأى رجلاً متختماً بخاتم من ذهب، فقال: «ما لي أرى عليك حلية أهل الجنة؟») أخرجه الثلاثة من حديث بريدة..^(٦)).

(١) ذكر الحافظ هذا القول ولم ينسبه لأحد. «فتح الباري» (١٠/٩٧).

(٢) «سبل السلام» (١/٤٩).

(٣) «نيل الأوطار» (١/٨٣).

(٤) «الشرح الممتع» (١/٦٢).

(٥) أخرجه البخاري (٥٨٩٦)، والمخصوص - بكسر الميم - إناء، والجلجل - بجيدين مضمومتين - هو شبه الجرس، تتنزع منه الحصاة التي تتحرك، فيوضع فيه ما يحتاج إلى صيانته. «فتح الباري» (١٠/٣٥٣).

(٦) «نيل الأوطار» (١/٨٣).

وهذا القول، وإن كان فيه وجاهة، لكن الورع والاحتياط اجتناب أوانى الذهب والفضة بجميع وجوه الاستعمال، سواء أكان للأكل أم للشرب أم لغيرهما من وجوه الاستعمال، كالوضوء والغسل والادهان والتطيب وغير ذلك، أخذناً بعموم المعنى والعلة، كما تقدم، ورجح هذا الشيخ عبد الرحمن السعدي^(١)، كما رجحه الشيخ العلامة الأثري عبد العزيز بن باز، وقال: (إن هذا هو الصواب).

وحديث أم سلمة واقعة عين يطرقها الاحتمال، فمن ذلك أنه يحتمل أن الإناء كان مموهاً بفضة لا أنه كله فضة، ومنها أنه إناء صغير جعل فيه شعرات، ومثل ذلك لا يكون كبيراً، ومنها أن الرواة اختلفوا في لفظه، هل هو بالقاف (من قَصَّة)^(٢) أو بالفاء (من فضة) وإن كان الحافظ قال: إن الصحيح عند المحققين أنه بالفاء^(٣)، لكن على روایة القاف يحتمل أنه بيان للقدح، والقصة: بالفتح هو الجِصُّ بلغة الحجاز^(٤)، فيكون هذا القدر مصنوعاً من الجِصُّ. والمقصود أن أحاديث النهي أقوى من ذلك، فالأخذ بها أحوط وأبراً للذمة، والله ولي التوفيق.

(١) انظر: «الأوجية النافعة» ص(٩٢).

(٢) انظر: «صحیح البخاری» طبعة الناصر (٧/١٦٠).

(٣) «فتح الباري» (١٠/٣٥٣).

(٤) «المصباح المنير» ص(٥٠٦).



تحريم الشرب في آنية الفضة

٢/١٧ - عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ وَسَلَّمَ: «الَّذِي يَشْرَبُ فِي إِنَاءِ الْفِضَّةِ إِنَّمَا يُجَرِّحُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ». مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِ.

لعل الحافظ أورده مع أن الحكم مأخوذ من الحديث الذي قبله، لما فيه من الوعيد الشديد، والعذاب الغليظ.

□ الكلام عليه من وجوهه:

○ الوجه الأول: في ترجمة الراوي:

وهي أم المؤمنين أم سلمة هند بنت أبي أمية حذيفة بن المغيرة، القرشية المخزومية رضي الله عنها مشهورة بكنيتها، معروفة باسمها، أسلمت قديماً، وزوجها أبو سلمة، وكان ابن عممة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخاه من الرضاعة، فماتت عنها بعد غزوة أحد، وكانت تحبه، وهو ابن عمها، فقالت: إنا لله وإنا إليه راجعون، اللهم أجرني في مصيبتي، واخلف لي خيراً منها. وهي التي روت هذا الحديث، كما أخرجه مسلم في صحيحه^(١) تقول: فلما مات أبو سلمة قلت: أي المسلمين خير من أبي سلمة؟ أول بيت هاجر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم إنني قلت لها فأخلف الله لي رسول الله صلى الله عليه وسلم. فخطبها النبي صلى الله عليه وسلم بعد انتهاء عدتها، وتزوجها في السنة الرابعة من الهجرة، توفيت في المدينة سنة اثنين وستين، وهي آخر زوجات النبي صلى الله عليه وسلم موتاً، رضي الله عنهن جميعاً^(٢).

(١) رقم (٩١٨).

(٢) «الاستيعاب» (١٦١/١٣)، «الإصابة» (١٦١/١٣).

○ الوجه الثاني: في تخریجه:

هذا الحديث أخرجه البخاري في كتاب «الأشربة» (٥٦٣٤) باللفظ المذكور من طريق عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، عن أم سلمة، وهو يروى عن خالته^(١)، وأخرجه مسلم (٢٠٦٥) ولفظه: «الذى يشرب فى آنية الفضة..» وأخرجه - أيضاً - من طريق علي بن مسهر، عن عبيد الله بن عبد الله العمري، عن نافع، عن زيد بن عبد الله، عن عبد الله بن عبد الرحمن، ولفظه: «إن الذى يأكل ويشرب فى آنية الفضة والذهب». قال الإمام مسلم رحمه الله: (وليس في حديث أحد منهم ذكر الأكل والذهب إلا في حديث ابن مسهر)، وعلي بن مسهر تقدم توثيقه عن أحمد وابن معين والعجلي وغيرهم^(٢)، فتكون هذه الزيادة شاذة من جهة الرواية، وإن كانت صحيحة من جهة المعنى، وقد أخرج مسلم حديث أم سلمة من طريق عثمان بن مرة، حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن، عن خالته أم سلمة، قالت: (قال رسول الله صلوات الله عليه وسلم): «من شرب في إناء من ذهب أو فضة فإنما يجرجر في بطنه ناراً من جهنم»^(٣).

○ الوجه الثالث: في شرح الفاظه:

قوله: (إنما يجرجر): بضم الياء وفتح الجيم وسكون الراء، ثم جيم مكسورة ثم راء، من الجرجرة وهي: صوت وقوع الماء في الجوف، يقال: جرجر فلان الماء في حلقه، إذا جرجه جرعاً متتابعاً يسمع له صوت.

قوله: (نار جهنم): يجوز نصبه ورفعه، أما النصب - وهو المشهور - فعلى أنه مفعول (يجرجر) باعتبار أنه فعل متعد بمعنى: يتجرع، ويؤيد ذلك رواية عثمان بن مرة، كما تقدم، بلفظ: «إنما يجرجر في بطنه ناراً من جهنم» والمعنى: أن من شرب بآنية الفضة فكأنما يتجرع في بطنه نار جهنم، كقوله

(١) ذكر الحافظ في «فتح الباري» (٩٨/١٠) أنه ثقة، ليس له في البخاري إلا هذا الحديث.

(٢) انظر: شرح الحديث «العاشر» من باب «المياه».

(٣) رقم (٢٠٦٥) (٢).

تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ أَيْتَمَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلُوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء : ١٠].

وأما الرفع ، فعلى أنه فاعل (يجرجر) باعتبار أنه فعل لازم ، والمعنى : أن النار تصوت في بطنه ، من قولهم : جرجرت النار ، إذا صوت ، أي : صار لها صوت .

قوله : (جَهَنَّم) أي : النار العظيمة ، البعيدة القدر - أعادنا الله منها - وهي اسم أعجمي لا ينصرف للعلمية والعجمة .

سميت بذلك إما بعد قعرها ، من قوله : بئر جهنام ، إذا كانت عميقه القدر ، وقيل : مشتقة من الجحومة وهي الغلظة ، سميت بذلك لغلوظ أمرها في العذاب ، فتكون ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنث المعنوي .

○ **الوجه الرابع :** الحديث دليل على تحريم الشرب في آنية الفضة وأن ذلك من كبائر الذنوب ، لقوله : «إنما يجرجر في بطنه نار جهنم» ، وقد دل الحديث بمفهوم الأولي على تحريم الشرب في الذهب ، لأنه أعظم من الفضة ؛ لكونه أضيق استعمالاً منها ، فإنه يجوز منها ما لا يجوز من الذهب ؛ كالخاتم للرجل يجوز من الفضة ولا يجوز من الذهب .

○ **الوجه الخامس :** الحديث دليل على أن الجزاء من جنس العمل ، وأن من شرب في آنية الفضة وجرجر الماء في جوفه فإنه سيجرجر يوم القيمة نار جهنم في بطنه ، إلا أن يتوب فيتوب الله عليه ، والله أعلم .



طهارة جلد الميّة إذا دبغ

٣/١٨ - عَنْ أَبْنَى عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا دُبَغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَرَ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

وَعِنْدَ الْأَرْبَعَةِ: «أَيُّمَا إِهَابٌ دُبَغٌ».

٤/١٩ - وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبِّقِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دِبَاغُ جُلُودِ الْمَيْتَةِ طُهُورُهَا». صَحَّحَهُ ابْنُ حَيَّانَ.

٥/٢٠ - وَعَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا، قَالَتْ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَاءٍ يَجْرُونَهَا، فَقَالَ: «لَوْ أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا؟» فَقَالُوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ، فَقَالَ: «يُطَهِّرُهَا الْمَاءُ وَالْقَرَظُ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاؤِدَ، وَالنَّسَائِيُّ.

□ الكلام عليها من وجوه:

○ الوجه الأول: في ترجمة الراوي.

الأول: سلمة بن المحبق الهذلي، بكسر الباء المشددة وفتحها، كما ذكر التوسي^(١)، قيل: اسم المحبق، صخر، وقيل: ربعة.. يكنى أبا سنان، روى عنه ابنه سنان، وجون بن قنادة، والحسن البصري، روى اثني عشر حديثاً^(٢).

الثاني: ميمونة رضي الله عنها. وقد سبق التعريف بها في شرح الحديث «الثامن».

○ الوجه الثاني: في تخریجها:

حديث ابن عباس رضي الله عنهما أخرجه مسلم في كتاب «الحيض» باب «طهارة

(١) «المجموع» (١٨/٢). (٢) «الإصابة» (٤/٢٣٤).

(١) «المجموع» (١٨/١).

جلود الميّة بالدّباغ» (٣٦٦) بهذا اللفظ، من طريق زيد بن أسلم، عن عبد الرحمن بن وعلة^(١)، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وبلفظه أخرجه أبو داود (٤١٢٣) بالسند المذكور، وأخرجه الترمذى (١٧٢٨)، والنسائى (١٧٣/٧)، وابن ماجه (٣٦٠٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما بالسند المذكور، ولفظه: «أيما إهاب دبغ فقد طهر»، وقال الترمذى: (حديث حسن صحيح).

وبهذا يتبيّن أن الحافظ قد وهم في قوله: (وعند الأربعة) لأن لفظ أبي داود كلفظ مسلم، كما تقدّم، والله أعلم.

وأما حديث سلمة بن المحبّق فقد أخرجه ابن حبان (٤٥٢٢) من روایة جون بن قتادة، عن سلمة.. . ولفظه: (أن رسول الله ﷺ أتى في غزوة تبوك على بيت في فنائه قربة معلقةً، فاستسقى، فقيل له: إنها ميّة - أي: جلد ميّة - فقال: «ذكاة الأديم دباغه»)، وجون بن قتادة ذكره ابن حبان في «الثقات»^(٢)، وباقى رجال الإسناد ثقات رجال الشّيخين، غير أن صحابيّه وهو سلمة لم يرو له الشّيخان ولا أحدهما.

وأخرجه أحمد بهذا الإسناد (٢٥٠/٢٥) ولفظه: «دباغها طهورها أو ذكاتها»، وهو قريب من لفظ الحافظ في «البلوغ».. . بخلاف لفظ ابن حبان فهو مختلف عنه، كما تقدّم، وأخرجه أبو داود (٤١٢٥)، والنسائى (١٧٣/٧) - (١٧٤)، ولفظ الكتاب هو لفظ حديث عائشة أخرجه ابن حبان برقم (١٢٩٠)، وأخرجه أحمد (٤٢/١١٩)، والنسائى (٧/١٧٤) وغيرهما.

وقد نقل الحافظ تصحّح الحديث عن ابن حبان، وهو صحيحة لغيره؛ لأن جون بن قتادة مجھول، لم يوثقه إلا ابن حبان، ونقل الذهبي عن الإمام أحمد قوله: (لا يعرف)^(٣)، ونقل المزي عن علي بن المديني: أنه معروف، وقال في موضع آخر: (الذين روى عنهم الحسن من المجهولين: .. فذكرهم، وذكر منهم جون بن قتادة)^(٤)، وقال الحافظ في «التقريب»: (لم تصح صحبته،

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢١/٩١)، «تهذيب التهذيب» (٦/٢٦٣).

(٢) «الثقات» (٤/١١٩). (٣) «الميزان» (١/٤٢٧).

(٤) «تهذيب الكمال» (٥/١٦٥).

وهو مقبول) أي: إذا توبع وإلا فلين الحديث، كما نص الحافظ على ذلك في المقدمة، وروى الترمذى حديثه في «العلل»، وقال: (لا أعرف لجون بن قتادة غير هذا الحديث، ولا أدرى من هو؟)^(١)، ولكن الحديث صحيح بشهادته، ومنها حديث ابن عباس وميمونة رضي الله عنهما وغيرها.

وأما حديث ميمونة فأخرجه أبو داود (٤٢٦)، والنسائي (٧/١٧٤ - ١٧٥) من طريق عبد الله بن مالك بن حداقة، عن أمه العالية بنت سبئع أنها قالت: كان لي غنم بأحد، فوقع فيها الموت، فدخلت على ميمونة زوج النبي ﷺ فذكرت ذلك لها، فقالت لي ميمونة: لو أخذت جلودها فانتفعت بها، فقلت: أو يحل ذلك؟ قالت: نعم، مرّ رسول الله ﷺ على رجال من قريش يجررون شاة لهم مثل الحمار، فقال لهم رسول الله ﷺ: «لو أخذتم إهابها؟» قالوا: إنها ميتة، فقال رسول الله ﷺ: «يظهرها الماء والقرظ».

وعبد الله بن مالك بن حداقة لم يوثقه غير ابن حبان، وأمه العالية قال العجلي عنها: (مدنية، تابعية، ثقة)^(٢)، وقال الذبيبي: (روت عن ميمونة، تفرد عنها ولدها عبد الله بن مالك)^(٣)، وهو مجھول العین^(٤).

والحديث سكت عنه الحافظ، وفيه ضعف، وقد جاء في الباب حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ مرّ بشاة ميتة، فقال: «هلا استمتعتم بإهابها؟» قالوا: إنها ميتة، قال: «إنما حَرُمَ أكلها»^(٥)، لكن ليس فيه ذكر الدباغ.

○ الوجه الثالث: في شرح ألفاظها:

قوله: (إذا دبغ) الدباغة: مصدر دَبَغَ الجلد يدبغه دبغًا ودباغة، ومعناه: إزالة النتن والرطوبة من الجلد بمواد خاصة، والدباغ والدبغ: ما يدبغ به،

(١) «العلل الكبير» (٢/٧٢٥).

(٢) «تاريخ الثقات» ص (٥٢٥).

(٣) «الميزان» (٤/٦٠٨).

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» (١٥/٥٠٦).

(٥) أخرجه البخاري (٥٥٣١)، ومسلم (٣٦٣) ولغظه: «هلا أخذتم إهابها فدبغتموه، فانتفعتم به». لكن لفظة (دبغتموه) غير محفوظة، وقد أعرض عنها البخاري.

يقال: الجلد في الدباغ، والدباغة: بالكسر اسم للصنعة، وقد يجعل مصدرأً، كما تقدم.

قوله: (إلهاب) بكسر الهمزة، وجمعه: أَهْبُ بضمتين، مثل كتاب وكتُب، ويجوز فتحهما، هو الجلد قبل أن يدبغ، وعليه يدل الحديث، قال أبو داود: (فِإِذَا دَبَغَ لَا يَقُولُ لَهُ: إِهَابٌ، إِنَّمَا يُسَمِّي شَنَّاً وَقُرْبَةً..) ثم حكى ذلك عن النضر بن شميل^(١)، وقال الأزهري: (كُلُّ جَلْدٍ عِنْدَ الْعَرَبِ إِهَابٌ)^(٢).

وقد ورد في صحيح البخاري حديث عمر رضي الله عنه وفيه: (فِإِذَا أَهْبُ مَعْلَقَةً..)، و(آل) في الإهاب لاستغراق الجنس، بدليل الرواية التالية: «أَيْمَا إِهَابٌ دَبَغَ فَقَدْ طَهَرَ».

قوله: (فقد طهر) بضم الهاء وفتحها، من بابي قتل وقرب، وقد رجح النووي^(٤) الفتح، والطهر: هو النقاء من الدنس والنجس.

قوله: (ظهورها) بضم الطاء وفتحها، فالضم على معنى: تطهيرها، والفتح على معنى: أداة تطهيرها، مثل: الوضوء، والظهور: وهو ما يعد للتطهير.

قوله: (لو أخذتم إهابها) (لو) إما أنها للتنمي بمعنى: (ليت) وفيه معنى العرض، أو شرطية حذف جوابها أي: لكان حسناً، قاله السندي^(٥).

قوله: (يظهرها) ظاهره أنه يعود على الميتة، وإلا لقال: يظهره، أي: الجلد، فيما أنه على حذف مضاف، أي: يظهر جلد الميتة، أو أن المراد الجنس، أي يظهر الأَهْبُ.

قوله: (القرظ) بفتحتيين، حب معروف، يخرج في غُلْف كالعدس، من شجر العِصَاه، يستعمل في الدبغ، ويقوم مقامه الأرطى وشبهه؛ لأن النص على القرظ لا يدل على عدم إجزاء ما سواه، وإنما هو لمجرد التمثيل، أو لأنه كان هو المشهور والمعرف في ذلك الوقت، وفي زماننا هذا يكون دباغ

(١) «سنن أبي داود» (٤/٦٧).

(٣) «فتح الباري» (١٠/٣٠١).

(٢) «الزاهر» ص(٩٩).

(٤) «المجموع» (١/٧٩، ١٤/٢).

(٥) «حاشية السندي على سنن النسائي» (٧/١٧٥).

الجلود في المصانع الكبيرة، وبواسطة المستحضرات الكيماوية، وذلك جائز؛ لأن المقصود نزع الفضول وتنشيف الجلد من الرطوبات، فبأي شيء حصل كان مجزئاً.

○ الوجه الرابع: حديث ابن عباس رضي الله عنهما دليل على أن أي إهاب دبغ فقد طهر، لما تقدم من العموم في قوله: «إذا دبغ الإهاب» وفي قوله: «أيما إهاب» (أي) و(أي) من صيغ العموم، سواء أكان من حيوان طاهر في حال حياة، كالإبل والبقر والغنم، أم من حيوان غير طاهر، كالكلب والخنزير، وهذا قول داود وأهل الظاهر، ورجحه الشوكاني، وقال: (لأن الأحاديث الواردة في هذا الباب لم يُعرَّف فيها بين الكلب والخنزير وما عداهما)، وقال أيضاً: (فالحق أن الدباغ مطهر، ولم يعارض أحاديثه معارض، من غير فرق بين ما يؤكّل لحمه وما لا يؤكّل، وهو مذهب الجمهور)، وقال: (إنه تقرر في الأصول أن العام لا يُقتصر على سبيبه، فلا يصح تمسكهم بكون السبب شاة ميمونة) ^(١).

○ الوجه الخامس: استدل بحديث سلمة وميمونة رضي الله عنهما من قال: إن الدباغ يطهر جلد الميتة التي تُحلّها الذakaة، وهي كل حيوان مأكول اللحم، لقوله: «دباغ جلود الميتة ذكاتها»، وفي لفظ: «دباغ الأديم ذكاته»، وفي لفظ: «فإن ذكاتها دباغها» فشبه الدباغ بالذakaة، والذakaة لا تؤثر إلا في مأكول اللحم، فكذا الدباغ؛ لأن المشبه يأخذ حكم المشبه به، وهذا قول في مذهب الحنابلة، رجحه شيخ الإسلام ابن تيمية ^(٢)، وصححه الشيخ عبد الرحمن السعدي ^(٣)، والشيخ عبد العزيز بن باز، وذكر النووي: أنه مذهب الأوزاعي وابن المبارك وأبي ثور وإسحاق بن راهويه ^(٤).

أما ما لا تُحلّه الذakaة فلا يطهر بالدباغ وإن كان طاهراً في حال الحياة، كالهرة فلا يطهر جلدتها بالدباغ؛ لأن الذakaة لا تحلّها، وإنما جعلت طاهرة في

(١) «نيل الأوطار» (٧٨/١).

(٢) «الفتاوى» (٩٥/٢١).

(٣) «المختارات الجليلة» ص (١١).

(٤) «شرح النووي على صحيح مسلم» (٢٩٢/٣).

حال الحياة لمشقة التحرز منها - كما تقدم في الطهارة - وهذه العلة تنتفي بالموت، فتعود إلى أصلها، وهو التجasse، فلا يظهر الدباغ جلدتها.

والقول بأن الأحاديث عامة، وأنه يدخل في ذلك جميع أنواع الجلود قول قوي، لكن أظهر الأقوال وأقربها للصواب أن ذلك فيما يؤكل لحمه، وأن الورع يتضمن ترك ما سوى ذلك، عملاً بقول النبي ﷺ: «من اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه»^(١)، قوله عليه الصلاة والسلام: «دع ما يربك إلى ما لا يربك»^(٢).

واعتبار الدباغ ظهوراً لجلد الميتة من رحمة الله تعالى بعباده، ليتتفق به من يحتاج إليه من الفقراء وغيرهم، فقد تعرض الحاجة للاستفادة من جلد الميتة، فاستثناء الشرع من عموم تحريمها المنصوص عليه في القرآن.

ونأخذ من هذا أن الأحوط عدم لبس الفرا المصنوعة من جلود السباع، وهي موجودة في الأسواق بكثرة في هذا العصر، وإن كانت ظاهرة على قول من يرى العموم، ويؤيد عدم لبسها حديث المقدام بن معدىكرب أن رسول الله ﷺ نهى عن لباس جلود السباع والركوب عليها^(٣).

○ الوجه السادس: هذه الأحاديث الدالة على أن الدباغ يظهر جلد الميتة أصح من حديث عبد الله بن عكيم قال: (أتانا كتاب رسول الله ﷺ): أن لا تتتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب^(٤)، وهو دليل القائلين بأن الدباغ لا يظهر جلد الميتة، وهو المذهب عند الحنابلة^(٥)، وهذا الحديث أعلمه العلماء بالاضطراب في سنته، فإن ابن أبي ليلى راويه عن عبد الله بن عكيم تارة

(١) أخرجه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩).

(٢) أخرجه الترمذى (٢٥١٨)، والنسائى (٣٢٧/٨)، وإسناده صحيح.

(٣) أخرجه أبو داود (٤١٣١)، والنسائى (١٧٦/٧) من طريق بقية بن الوليد، عن بحير بن سعد، وهو حديث صحيح، له طرق وشواهد ينقوى بها، وبقية صرخ بالتحديث عند أحمد (٤٢١/٢٨ - ٤٢٢) لكنه في بقية الإسناد عنده.

(٤) أخرجه أبو داود (٤١٢٨)، والترمذى (١٧٢٩)، والنسائى (١٧٥/٧)، وابن ماجه (٣٦١٣)، وأحمد (٣١/٧٤ - ٧٥).

(٥) «الإنصاف» (١/٨٦).

يحدث عنه، وتارة يحدث عن أشياخ من جهينة، وأعلاه بالاضطراب في متنه فُرُوي قبل موته عليه السلام بثلاثة أيام، وروي بشهر، وروي بشهرين، وروي بأربعين يوماً، كما أعلَّ بالاختلاف في صحبة عبد الله بن عكيم، فقد قال البخاري: (أدرك زمان النبي صلوات الله عليه وسلم، ولا يعرف له سماع صحيح)^(١)، وما كان هذا شأنه لا يقف في مقابلة الأحاديث الصحيحة، وهي تدل على ضعفه، فإنها أظهر وأصح وأنفع للأمة، وأقرب إلى أصول الشريعة وقواعدها، فتكون أولى، على أن من أهل العلم من أجاب عن هذه العلل بما لا يتسع له المقام، فإن صح الحديث جُمع بينه وبين حديث ابن عباس رضي الله عنهما وغيره بأن الإهاب اسم لما لم يدعي - كما تقدم -، فيكون نهايةً عن استعمال جلد الميتة قبل دباغته، وقوى ذلك الحافظ ابن حجر^(٢)، وقال الحازمي: (ويحمل حديث ابن عكيم على منع الانتفاع به قبل الدباغ، وحينئذ يسمى: «إهاباً»، وبعد الدباغ يسمى جلداً ولا يسمى إهاباً، وهذا معروف عند أهل اللغة، ليكون جمعاً بين الحكمين، وهذا هو الطريق في نفي التضاد عن الأخبار)^(٣).

○ **الوجه السابع:** في حديث ميمونة رضي الله عنها وما قبله دليل على جواز استعمال الجلد بعد الدبغ في اليابسات كالقمح والشعير، والماءات كالماء واللبن والسمن والعسل ونحو ذلك، لقوله: «يظهره الماء والقرظ»، وإذا ظهر صار حكمه حكم غيره من الأعيان الطاهرة، وتقدم في حديث سلمة بن المحبيق (إذا قربة معلقة)، مما يدل على أنه استعمل في الماء، ولم ينكر ذلك النبي صلوات الله عليه وسلم بل أقرهم عليه.

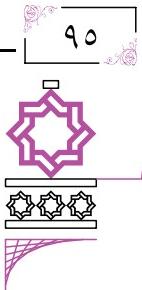
وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن سودة زوج النبي صلوات الله عليه وسلم قالت: (ماتت لنا شاة فدبغنا مسْكَها ثم ما زلنا نبذ فيها حتى صارت شناً)^(٤)، وقوله: (مسْكَها) بفتح الميم وسكون المهملة: هو الجلد، والله أعلم.

(١) «التاريخ الكبير» (٣٩/٥)، ومثله قال أبو حاتم فيما نقله عنه ابنه في «الجرح والتعديل» (١٢١/٥).

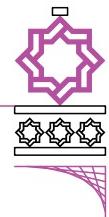
(٢) «الاعتبار» ص(١١٨).

(٣) «فتح الباري» (٦٥٩/٩).

(٤) أخرجه البخاري (٦٦٨٦).



حكم آنية أهل الكتاب



٦/٢١ - عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُشْنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ، أَفَنَأْكُلُ فِي آئِنِتِهِمْ؟ قَالَ: «لَا تَأْكُلُوا فِيهَا، إِلَّا أَنْ لَا تَجِدُوا غَيْرَهَا، فَاغْسِلُوهَا، وَكُلُوْا فِيهَا». مُتَفَقُ عَلَيْهِ.

□ الكلام عليه من وجوه:

○ الوجه الأول: في ترجمة الرواية:

وهو أبو ثعلبة الخشنبي، صحابي مشهور بكنيته، والخشنبي: بضم الخاء المعجمة فشين معجمة مفتوحة فنون، نسبة إلى خشين بن التمر من قضاعة، حذفت ياؤه عند النسب، اختلف في اسمه وأسم أبيه اختلافاً كثيراً^(١)، وذكر الحافظ أن الأكثر على أن اسمه جرثوم^(٢)، بايع أبو ثعلبة النبي ﷺ بيعة الرضوان، وضرَب له بسيمه في خيبر، وأرسله إلى قومه فأسلموا، وهو من أهل البادية يعتمد الصيد، وله أسئلة مع النبي ﷺ، منها هذا السؤال عن آنية أهل الكتاب، وبعده سؤال عن الصيد، نزل الشام، ومات بها سنة خمس وسبعين، وهو ساجد، رضي الله عنه.

○ الوجه الثاني: في تخریجه:

آخرجه البخاري في «كتاب الصيد» في ثلاثة مواضع منه، من طريق أبي إدريس الخولاني، عنه (٤٥٩٦)، (٥٤٨٨)، (٥٤٧٨)، وأخرجه مسلم في «أحاديث الصيد» (١٩٣٠).

والحديث روی عن أبي ثعلبة بعدة ألفاظ، من عدة طرق، في المسند

(٢) «فتح الباري» (٩/٦٠٦).

(١) انظر: «الإصابة» (١١/٥٤).

والصحيحين والسنن، وقد اقتصر الحافظ على موضوع سؤاله عن الآنية، دون سؤاله عن الصيد بقوسه وبكلبه المعلم، واللفظ المذكور في الكتاب لم أجده في الصحيحين بلفظه هكذا، وأقرب الألفاظ إليه ما في البخاري في كتاب «الصيد»، باب «صيد القوس» (٥٤٧٨).

○ الوجه الثالث: في شرح الفاظه:

قوله: (إنا بأرض قوم أهل كتاب) أي: أنا وقبيلتي خشين، والمراد بالأرض: الشام، وأهل الكتاب: اليهود والنصارى، والظاهر أن المراد بهم هنا النصارى -، وقد كان جماعة من قبائل العرب قد سكنوا الشام وتنصروا، منهم: آل غسان، وتنوخ، وبهْز، وبطون من قضاة، منهم بنو خشين آل أبي ثعلبة.

قوله: (فاغسلوها) ظاهر الأمر الوجوب، والأمر بغسلها قبل استعمالها لظن نجاستها، لعدم ابعادهم عن النجاسات من خمر ولحم خنزير ونحوهما، وسيأتي بيان ذلك.

قوله: (وكلوا فيها) هذا أمر إباحة؛ لأنَّه جاء بعد الاستفهام في قوله: (أفأكل في آنيتهم؟) وبعد النهي في قوله: «لا تأكلوا فيها».

○ الوجه الرابع: الحديث دليل على حررص الصحابة رضي الله عنه على السؤال عما يعنيهم، وما يشكل عليهم، وهذا هو الواجب على كل مسلم، فيسأل عن أمر دينه وعما يجهل، ليعبد الله على بصيرة، قال تعالى: ﴿فَتَلَوْا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنباء: ٧].

○ الوجه الخامس: الحديث دليل على اجتناب الأكل في أواني أهل الكتاب من اليهود والنصارى؛ لأنَّهم لا يتورعون عن النجاسات، وربما وضعوا فيها الخمر، وطبخوا فيها الميتة والخنزير.

وهنا تعارض الأصل، وهو (الأصل في الأشياء الطهارة) مع غلبة الظن؛ وهو هنا (عدم توقيفهم النجاسة)، فرجحت غلبة الظن حيث قويت، وقد جاء في لفظ أبي داود: (إنا نجاور أهل الكتاب، وهم يطبخون في قدورهم

الختير، ويشربون في آنيتهم الخمر..^(١).

○ **الوجه السادس:** الحديث دليل على جواز استعمال آنية أهل الكتاب بالشرطين المذكورين في الحديث، وهما: ألا يوجد غيرها، وأن تغسل.

أما الشرط الأول: فالمعنى به التورع والاحتياط، فلا تستعمل أوانيهم ولو بعد غسلها إلا إذا لم يوجد غيرها.

وأما الشرط الثاني: فالمراد به حصول اليقين من طهارتها، والأمر بغضلها ليس للوجوب، وإنما هو للاستحباب، بدليل أن طعام أهل الكتاب حل لنا، كما قال تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَبَ حِلٌّ لَّكُمْ﴾ [المائدة: ٥]، وطعامهم يكون في أوانيهم، فدل ذلك على أنه لا يجب غسلها، ويكون ذلك هو الصارف للأمر في الحديث عن الوجوب إلى الاستحباب، جمعاً بين الأدلة، إلا أن يوجد ما يجب غسلها، كوجود خمر فيها - على القول بنحاستها -، أو وجود ميته مما ذبحوه بالخنق أو بالوقيذ، فتغسل لذلك، وعليه يدل لفظ أبي داود المتقدم، والله أعلم.

(١) «سنن أبي داود» (٣٨٣٩)، والحديث جاء في الصحيحين بعدة ألفاظ - كما تقدم - وليس فيه هذه الزيادة.



جواز استعمال آنية المشركين

٧/٢٢ - عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابَهُ تَوَضَّؤُوا مِنْ مَزَادَةِ امْرَأَةٍ مُشْرِكَةٍ. مُتَقَّدٌ عَلَيْهِ، فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ.

□ الكلام عليه من ٩ جـ٥:

○ الوجه الأول: في ترجمة الراوي:

هو عمران بن حصين بن عبيد الخزاعي (رضي الله عنه)، أسلم عام خير، وكان صاحب راية خزاعة عام الفتح، قال ابن عبد البر: كان من فضلاء الصحابة وفقهائهم، بعثه عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) إلى البصرة ليفقه أهلها، ومات فيها سنة اثنين وخمسين ^(١).

○ الوجه الثاني: في تخریجه:

الظاهر أن الحافظ يقصد بهذا الحديث ما أخرجه البخاري في كتاب «الтиيم» باب «الصعيد الطيب وضوء المسلم» (٣٤٤) من طريق عوف الأعرابي، عن أبي ر جاء العطاردي، عن عمران، وما أخرجه مسلم في «قضاء الصلاة الفائتة» (٦٨٢) من طريق سلم بن زرير العطاردي قال: سمعت أبا ر جاء العطاردي، عن عمران...، وهو كما قال الحافظ: (حديث طويل)، لكن ليس فيه أن النبي صلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ توضأً من مزاده مشركة، وأنا أذكر الحديث بتمامه لفائدته، قال عمران: (كنا في سفر مع النبي صلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وإنما أسرينا، حتى إذا كنا في آخر الليل وقعنَا وقعة، لا وقعة أحلى عند المسافر منها، فما أيقظنا إلا حر الشمس، وكان أول من استيقظ فلان ثم فلان ثم فلان - يسميهم أبو ر جاء،

(١) «الاستيعاب» (١٩/٩)، «الإصابة» (٧/١٥٥).

فنسي عوف - ثم عمر بن الخطاب الرابع، وكان النبي ﷺ إذا نام لم يُوقظ حتى يكون هو يستيقظ؛ لأنّا لا ندرى ما يحدث له في نومه، فلما استيقظ عمر ورأى ما أصاب الناس - وكان رجلاً جليداً - فكبّر ورفع صوته بالتكبير، فما زال يكبّر ويرفع صوته بالتكبير حتى استيقظ بصوته النبي ﷺ، فلما استيقظ شكوا إليه الذي أصابهم، قال: «لا ضير - أو لا يضر - ارحلوا»، فارتحل فسار غير بعيد، ثم نزل، فدعا بالوضوء فتوضأ، ونودي بالصلاه، فصلى بالناس، فلما انفتل من صلاته إذ هو برجل معتزل لم يصل مع القوم، قال: «ما منعك يا فلان أن تصلي مع القوم؟» قال: أصابتني جنابة ولا ماء، قال: «عليك بالصعيد، فإنه يكفيك»، ثم سار النبي ﷺ فاشتكت إلى الناس من العطش، فنزل، فدعا فلاناً - كان يسميه أبو رجاء، نسيه عوف - ودعا علياً، فقال: اذهب فابتغيا الماء، فانطلقا فتلقيا امرأة بين مزادتين - أو سطحيتين - من ماء على بعيّر لها، فقالا لها: أين الماء؟ قالت: عهدي بالماء أمس هذه الساعة، ونَفَرْنَا خلوفاً، قالا لها: انطلقي إذاً، قالت: إلى أين؟ قالا: إلى رسول الله ﷺ، قالت: الذي يقال له: الصابئ، قالا: هو الذي تعنين، فانطلقي، فجاءها إلى النبي ﷺ وحدثه الحديث، قال: «فاستنزلوها عن بعيّرها»، ودعا النبي ﷺ بإماء ففرغ فيه من أفواه المزادتين - أو السطحيتين - وأوكأ أفواههما، وأطلق العزالى^(١)، ونودي في الناس: اسقوا واستقوا، فسقى من شاء، واستقى من شاء، وكان آخر ذاك أن أعطى الذي أصابته الجنابة إماء من ماء، قال: «اذهب فأفرغه عليك»، وهي قائمة تنظر إلى ما يفعل بمائتها، وايم الله لقد أُقلع عنها، وإنه ليخيل إلينا أنها أشد ملاءة منها حين ابتدأ فيها، فقال النبي ﷺ: «اجمعوا لها»، فجمعوا لها - من بين عجوة ودقيق وسويفة - حتى جمعوا لها طعاماً، فجعلوه في ثوب وحملوها على بعيّرها، ووضعوا الثوب بين يديها، قال لها: «تعلمين ما رزئنا من مائك شيئاً، ولكن الله هو

(١) بفتح العين والزاي، واللام يجوز كسرها وفتحها، جمع عزلاء، وهي مصب الماء من الراوية، ولكل مزاد عزلawan من أسفلها. «فتح الباري» (٤٥٢/١).

الذى أُسقانا»، فأتت أهلها، وقد احتبسوا عنهم، قالوا: ما حبسك يا فلانة؟ قالت: العجب، لقيني رجالان فذهبا بي إلى هذا الذى يقال له: الصابىء، ففعل كذا وكذا، فوالله إنه لأسرح الناس من بين هذه وهذه - وقالت بأصبعيها الوسطى والسبابة فرفعتهما إلى السماء، تعنى: السماء والأرض - أو إنه لرسول الله حقاً، فكان المسلمون بعد ذلك يغيرون على من حولها من المشركين ولا يصيرون الصّرم^(١) الذى هي منه، فقالت يوماً لقومها: ما أرى أن هؤلاء القوم يدعونكم عمداً، فهل لكم في الإسلام؟ فأطاعوها، فدخلوا في الإسلام).

فهذا السياق كما ترى ليس فيه أنه ﷺ توضأ من المزادة، لكن ورد في سياقه عند البيهقي (٢١٩، ٢١٨/١): (فمضمض في الماء فأعاده في أفواه المزادتين أو السطيحيتين ..) قال الألباني: (إسناده صحيح)^(٢).

فهذا يدل على استعماله ﷺ لمزاداة المشركة، فيدل على طهارة آنية الكفار، وأما الوضوء فلعل الحافظ قصد به كونهم ملاؤاً قربهم وإدواتهم، ومن ضمن استعمالاتهم للماء الوضوء به، ويدل على ذلك قوله للذى أصابته جنابة: «اذهب فأفرغه عليك». والله أعلم.

وقد كثر ورود الحديث في كتب الفقه بهذه الصيغة التي ذكر صاحب «البلوغ»، وقد ذكرها المجد في «المتنقى»، ولم يتكلم عنها الشوكاني بشيء^(٣)، أما ابن دقيق العيد فقد ساق طرفاً من حديث عمران من قوله: (ودعا النبي ﷺ ببيانه فأفرغ فيه من أفواه المزادتين ..)^(٤).

○ الوجه الثالث: في شرح الفاظه:

قوله: (أنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَه) قَصَدَ بذلك دفع توهם اختصاص ذلك بالنبي ﷺ.

قوله: (توضُّوا) تقدم سياق الحديث، وأنه ليس فيه ذلك صراحة، لكن

(١) بكسر المهملة، الأبيات المجتمعة من الناس.

(٢) «إرواء الغليل» (٧٤/١). (٣) انظر: «نيل الأوطار» (٨٨/١).

(٤) «الإمام» رقم (١٦).